





1965



1

خاتمه على المعاني  
تلك الحاج حافظ ابراهيم  
دهلي الصف قرينه  
ثم الطقة الكليل  
اسم محمد عاتق المسرة  
موجاهة رادة  
لاربع الاصل

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnî
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1465



هذه حاشية منسوبة الى الحفيد التفتازاني على مختصر المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** محمد ك انما اخبركم عن الشكر مع ان المنادى من عبادة  
ان الحمد عليه هنا نعمة الشراح الصدور وسو القلوب وقال  
الله تعالى لن شكرتم لازيدنكم لان دجاجة القران المجيدة مؤثرة  
التجويد ولا يظن الظاهر فصاح المنان محمد الملك المتعال للعلو حجب  
الحديث الماثور عن سبب الانام علم الصلوة والسلام اعني قوله كل  
امرؤني بال لم يبدفه بمحمد لله فواجزم وروى عنه عليه الصلوة والسلام  
والسلام ايضا ما شكر الله محمد لم يحمدوه وانما رجع على الحكمة الالهية  
الدالة على الدوام والثبوت المحلة الفضيلة المضارعية لانها مبنية  
للاستمرار التجددي المفضية الى ان نعم الله تعالى والا انه فابضه  
ملك الحضرة على الغائب بحيث لا يكون الحظ والمحنة من فاقته  
نعمه تعالى وعطية على البرية واما ايتار صبغة المسك مع الغيرة فلكل  
ل ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم النظم بحيث لا يفي قوة شخص  
واحد باذنه او كمال شفقة على اخوانه من العباد الرخا حيث  
شركهم في هذا الحمد وتظهر ما وقع في التثنية حيث قيل السلام

السلام علينا وقد يوجه الاشارة بانته يجعل ما حمده من الموارد  
حامدا كما يجعل ما يقطع به فاطعا وانت خير بان المنادى من عبادة  
محمد ان نفس شخص الحامد داخل لا يخفى انه يبعد ان يجعل آية الفعل  
شاركا لفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال يقطع باعتبار اسناد  
القطع الى الفعل حقيقة واليه جازا و آخر حروف الخطاب في  
محمد ك على اسم الذات تعالى اشارة الى انه بلغ على هذا محرك  
الافعال الى جانب المحمود المتعال بحيث حمده على وجه الحقيقة  
والثابتة ولما كان الاصل تقدمه العامل بجمع سنانا خبر القول  
على عدمه المصنف لاحصاء المحامد به تعالى رمز الى انه هذا الاختصاص  
لوضوح بقرينة العنا لا يحتاج الى التاكيد **قوله** يا من انما اورد كلمة  
بالسنة لند البعيد غطيا ونعيد للخدمة المقدسة الالهية عن  
قرب الحامد الكدر بالكد ورات البشرية بقي منها بحسب  
وهو انه صاحب المتوسط ذكر في بحث المناوي انه لم يرد ان  
الشرع في اطلاق البهائم عليه تعالى والى باب ان الامام النوري قدس  
سره اورد في باب الدعاء عند القتال من كتاب الاذكار  
ادعية ما ثورة مشتملة على قوله يا من جسانه فوق كل حسن  
يا من العجزة شبي **قوله** شرح صدورنا الظاهر ان المراد شرح

في قوله يا من جسانه فوق كل حسن  
المراد من جسانه فوق كل حسن  
المراد من جسانه فوق كل حسن  
المراد من جسانه فوق كل حسن  
المراد من جسانه فوق كل حسن



الصدور والقلب هنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى فمن  
شرح الله صدره للإسلام اذ محل المحصول هو القلب للضم لا  
الصدر الذي وعادة ففي العبارتين ثم ان المراد بتجنيص البيان  
خصوص الكلام عن قصور في افهام الالهام للمرام ولا يخفى انه يجوز حمل  
والمعنى على العبد **قوله** بواع النبيان آه ذكر في قسم الحقيقة  
من سائر اللغة مع البرق والصبح وغيرهما معانا فذلك لا يخص  
بالبرق موجه الكلام على اضافة المشبه به الى اللوامع مع كوكب  
اللامعة الى المشبه بان يجعل اللام في النبيان للاستغراق بفضله  
مبالغة في تشبيه النبيان بجميع اللوامع والظرف اي مطلق  
آه متعلق بالنسبة حاله او صفة او على جعل اضافة لادنى  
ملازمة بان يكون اللوامع اسفارة مفرجة عن المعاني المبينة  
اللازمة من مطالع المثاني فالظرف متعلق باللوامع من حيث  
تم لفظ المثاني بالثاء المشددة في النسخة للصحة بجمع الشرح قدس  
والمراد منه القرآن لانه كثر في القصص والحكام او كرر زوده  
جمع المشي على صيغة المفعول من التثنية اوجع المشي المفعول اسم مكان  
وجوز ان يكون المباني بالباء الموحدة بعد الميم معي كالمعنى لافاظ  
لا زود واج المعنى المؤيد دلالة آه دليل الامر ما يفضي الى العلم

به فلا مل اعجاز الجواب التي يعرف بها اعجازة عليه الصلوة  
والسلام لمعارضته عن المعارضة والمقابلة بالانبيان مثل ما في  
قوله ومعنى ما يريد ما يتقويتها بأسرار البلاغة ان على المعجزات  
هو القرآن المعجز بطائفة البلاغة وما فيها ويجوز ان يراد  
به لا بل المعجزات السورة القرآنية وما بها وبها فقط ومعنى ما يريد  
باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز في القرآن كثيرة من  
الاخبار عن الغيب والاسلوب العجيب وغير ذلك ككافها  
كمال البلاغة والفصاحة <sup>فصل في</sup> الخزين فصبات آه من عادة  
العرب ان يعزى قصيدة في اخو مبدان شاب بن الفرساني  
فمن اعدى فرسه واخذ ما عدا ما كملانه يمثل حال الآل  
والاحباب في السبع على غيرهم في باب الفصاحة والبرهنة والبيان  
بحال من سبق الفرساني ويحمل الكنية والشرح والتجليل على ما ظهر في  
معرفة لقواعد البيان ثم المضمار بالفارسية جاي اسب باختصار  
كذا في المقدمة والبراهنة من رجع الرجل في افاق افرانه بسعد  
التفاريق قد نقل عنه قدس سر ان الالوهة بسعد باللام وكان  
وجهه ان الالهة ههنا بمعنى التسمية والاله عار بهذا المعنى تجري  
الى المفعولين بلا واسطة قال الله تعالى يا ما تدعوا الى اسم



سميته فاصل الكلام المدحوسعة التقارزاني بالنصب قرادة  
 اللام لتقوية واما زيادة الباء لها فغير شائعة لا يقال النسبة  
 قد بعدى بالباء فيكون الدعاء هنا في معنى النسبة المضافة بها  
 لانا نقول على مصدرين معنى الاستدراك ان يكون بعدتها على اثره  
 واحدة نعم كمن انما يعبر تضمين الدعاء بمعنى النسبة والاشتهار  
**وله** بطريق فقر الفقر جمع فقره وهي في الاسل على يكون  
 اللام بصلح على شكل فقره الظاهر استعبرت لك الكلام  
**قوله** ولطم الغفيرة اي لطم الغفيرة بستر كثرة وجه الارض  
 او ما ورأه فان للجووم الكثرة والفقر **قوله** فنهض على ما منجانيه  
 وكشف اسناره وانت خير بان الظاهر ان هذين الضميرين  
 راجعان الى التخصيص فليس سائر الضامير فانها راجعة الى السج  
 فاعل **قوله** ومدوا اعناق المسح لا تخفى ما في العبارة من الاشياء  
 الى انهم لو غيروا عبارة الشرح كان التغيير عبارة نازلة جدا فانه  
 المسح تبدل صورة **قوله** من الاول **قوله** اضرب عن هذا  
 الخطب صفى اي اصرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع  
 استعمال الضرب في الصرف كما في قوله تعالى اضطرب عنكم الكبر  
 صفى ثم صفى اما ظرف بمجرى الجانب او مصدر بمجرى الاراض

مصدر آخر

4  
 الاراض فكون مفعولا مطلقا او مفعولا له لا يقال برود على الوجه الثاني  
 ان الصبح والارض عين الضرب والمصرف فلان الصبح الضرب  
 لانا نقول ذكر الحق الرضخ فوطم ضربته ثابوا به ان ليس بناخذ ثابان  
 بل كما في الحقيقة حدث واحد او المعنى اديته بالضرب فالحقيقة  
 في الحقيقة ليست في المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون عنه  
 لغة بل هي اثره اي ضربته لثا وبسبب فاعله منا ايضا اثر  
 الصبح واما جملة حال ففيه انه اذا لم يكن المصدر من انواع ما صبه  
 لا يقع حالا الا فيما سمع منهم واطوى الى آخره الطي خلاف النشر  
 ودون مامهم بمعنى قد ام مطلوبهم وقبل الوصول اليه واكتشف ما  
 بين الخامة لا عظم الجنب ومحصل الكلام الاراض عن تحصيل مطلوبهم  
 باسرها اي عجبها فانه الاسر القيد الذي يشد به الكسبر فاذا  
 ذهب الكسبر بقيده فقد ذهب كعبه عن اخرا معنى محو  
 اي قولنا ما شبا عن اخرا وذلك يستند عرفانا القبول  
 عن جمعها باعتبار انه اسند القبول الى الاما او لا ثم قيده بالصدور  
 عن الآخر وقبل المعنى غير اخرا الى اولها وفيه ان المناسب وقول الى  
 على الآخر وايضا مغايل الى من ومنه عن التعميم الا ان يقال تخفى عن معنى  
 من على ما في المعنى فاعل قد نصب يقال نصب الما انصوبا



اي غار في الارض رد الروا بالضم المتظلمين بقية  
انما السلف وحي باقي من فوايدهم وعوايدهم ويحتل من برادها  
من بقي من غارهم المغيرين بقوا عدم الفن الناشئين لها بالآ  
فاوة ادراج الرياح الادراج جمع ورج ودرج الكتاب  
طية يقال فرب ومة ادراج الرياح اي هرفان اصل المعنى  
على انه ذهب ومة حال كونه مثل ادراج الرياح او ذهب  
و ما بالمثل في ما بها في سرعة الزوال الفناء وعدم بقاء الانا كالكثرة  
وسالت باعناق الى اخره البطاج جمع الابطاج وهو سبل  
واسع فيه دفاق الحصى وقد استعار منها سبل السبل  
الواقعة في الابطاج لانه باب الاحاديث وانما رادها  
سربا كنه اسند الى الابطاج ووزن الاحاديث ومطابا  
اشارة الى كثرة الاحاديث بحيث كانت اشتركت الابطاج  
منها وادخل الاعيان لانه السرعة والبطؤ في سبيل المطابا بظهور ان  
غابا فيها ومع انه جزم انه البنا في قوله باعناق للكاتب وسجى  
مزيد بتحقيق لهذا الكلام في بحث الاستحاضة واما الاخذ  
حل اما على مجرد التاكيد من غير تفصيل في ظاهره وانما حملت على  
التفصيل كما هو الشايع فانه لا بد من قرينة لانه مقابل للفصل

مفضل الجواب انه قد حذف رادها بوجه المقابل للفصل مضمون  
الكلام سابق كما ذكره في قوله تعالى الذين في قلوبهم زيغ الا  
ولا يحى انه مضمون قوله علامنى الى اخره مقابل لهذا الفصل لا محال  
الكلام ان قاصر اظمم ليقضى اختصار الشرح وكذا قصد المتخيلين للمادة  
والانتهاج اما الاول فلانه سخر الطباع الى اخره واما الثاني  
فلانه الاخذ الى اخره يرتاح له السبب اي العاقل الذي منع الاخذ  
من كلامه لا الاخذ على يظهر من سياق الكلام وسياسة والمثل  
هذا فليعمل العالمون الفاليسين كل من عمل الفعل فيها كما ذكره  
في قوله تعالى وركب فلكه من انما الفاء واقعة في غير موضعها لا فادة  
التخصيص فلا يمنع من العمل في المعلوم في نفسه متاخر وغراما هو الكوع  
والحوس <sup>منه لولا</sup> خطا الى اخره الظاهر العطش وهو اجمع باجرة ونصف  
النهار عند اشتداد الحر والادام بالضم حر العطش والعناء  
العناية الى اخره قبل الاذترك الواو ليكون قوله ثانيا معنى  
صارفا حالاً من فاعل انصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه  
لان ثانيا الاول من اسماء العدد فاما صفة مصدر محذوف اي  
انقضاء ثانيا او ظرف وثانيا انما يصلح لشي منهما والجواب  
انه يقال ان في الاول ايضا حال فانه صرح للفق الرض بانه اذا كان



بمعنى التفسير اسم فاعل حقيقة له فعل مصدر والمفعول هنا جاعلا للشرح  
 اثنين فعوله ثانيا كذا حال اخر معطوف على الاول مبين لما كنه  
 اسنادا ثانيا الى الشرح على وجه المفعول مجازي اذ حقيقة ثانيا جاعلا  
 هو ثانيا ان يقال ثبته اذ اضررت له ثانيا على ما في كتب اللغة  
 ناسل قوله ويجوز ان يحمل ثانيا كذا ايضا صفة المصدر على طريقة الاسناد  
 الجاذي قوله جمود القرينة للجمود بليم مضاه ظاهرا القرينة اول ما  
 يشتمل من البرغم استعيرت لما يشتمل من العلم لان كلاهما  
 سبب للحياة الا انها في الاول جماعية وفي الثاني روحانية ثم  
 استعيرت محل العلم والبرغم بالبرد الشديد فمجي جميع تلك اللفظ  
 لطافة قوله جمود الفطنة الى آخرة للجمود بالجمود سكون طبع النار  
 والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها الذهن والصرصر الروح العاقبة  
 قوله اجوب كل غيرة للوجوب القطع الا غيرة والغيرة قوله  
 قائم الارجاءى مظلم الاطراف قوله وقوت عن خيام  
 الاختتام كذا في النسخة الصحيحة بضم السين وقوله التقويض بالفتا  
 نقص البناء من غير هدم واما اضاف الخيام الى الاختتام بمعنى  
 انها مضمومة عليه لاجل الانعام وقد وجد في بعض النسخ قوت  
 عنه خيامه بالاختتام واما جعل التقويض سببا لاختتام الخيام

باعتبار الشرح كان قبله سور تحت خيام الاختتام والاختتام  
 فاذا حصل الانعام تحلى وظهر في نظر الطالبين قوله حوايد جمع خريدة  
 وهي الحنة من النساء كنهها كناية عن الدقابين قوله النعام وهو  
 ما كان على الفهم من الثياب قوله ووضع كنوز الى اخذ وايد  
 الدور بجارها والنعام بضم الناء ثبث ضعيف ربما يقيد به فوج كنيو  
 وثقيا فالقصد من الكلام انه قد وضع توضيح المرام من الشرح بحيث  
 يسهل على الطالبين الوصول اليه قوله يدبر المارب في شغب  
 على ثيابا وعليه الصلوة والسلام والمراد هنا موضع اجتماع الماربت  
 والمطالب قوله ورد بسياسة الى اخذ وهذا كناية عن تكثير  
 الامن والرفاهية التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الرعية  
 فانه الغرار كبحر الغيب النوم الضيل اوحده السيف والجفن يجعل  
 غدا السيف ايضا قوله وضع بلا فلام الخطاب الى الخطة  
 بالفتح سهم صغير قد راع واذا لم يكن فيه فصل فيها خطية لم يصغر  
 وجميعها خطيات والصفاح السيف العريض فاللهام إشارة  
 الى السكين الفتنة بكثرة الجهاد قوله صناديد جمع صديد بالكسرة  
 السبد الشجاع قوله ظل الله انما سمي الله بذلك لانه ظل  
 الشيء ما يناسبه ويحكي عنه في الجملة وكما ان سلة الحيات من طبة



لذلك الكمال على وجه الكمال  
ويعجز عن ردها إلى المحو عنه مجازاً  
والله أعلم  
لا تراعى في ردها فافهم

[illegible]



في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف

به لك لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف  
 فان الجبل المحمود عليه بزم ان يكون اختياريا وفي التعريف  
 لا اشعار بذلك اصلا الا انه بشكل عليهم ما نقل في النسخة  
 قد وقع الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاختيار  
 الاختيار في بعض الصفات كالحيوية والصفات السنية سواء  
 استلزام الاختيار للحدث او لا والاضاف ان اختيار  
 الاختيار في المحمود عليه بحسب حقيقة اللغة غير ظاهر ولا سلم لادل  
 عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على التثنية على صفاته تعالى ولا محال  
 جواب يطلب من وجوب التثنية على الكشاف والمطول **قوله** سواء  
 معلق الى آخره الفعل في ما قبل المصدر مبتدأ خبره سواء والفعل  
 في المصروف ايضا مقدر وكلمة او بمعنى الواو كما يقتضيه محضر الاستواء  
 وسواء بمعنى مستوي مستو تعلقه بالصفة وتعلقه بغيرها ثم الضمير  
 تعلقه راجع الى الحمد بل لا التثنية **قوله** الشكر فعل المراد بالفعل  
 الامر وان كان على اصطلاح اهل اللغة **قوله** يبنى الى آخره المراد بالانبا  
 الدلالة خبر كونه التثنية بحيث او علم عرف المنبى عنه فعلى هذا يجوز  
 ان يكون الشكر الجاني اعترافا متبعا بالتعظيم واما الاطلاق  
 على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير ان كان كالا لتمام ويجوز ان

في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف  
 في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف  
 في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف

في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف

ان يقع بقول او فعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى الثاني شكر  
 احد هما يبنى على الآخر وكلاهما يبنى على التعظيم لا يقال المراد بالتعظيم  
 عند ان لا يجب نفس الامر واعتقاد العظمة هو الشكر الجاني لانا  
 نقول الشكر الجاني اعتقادا وانصاف المنعم بصفات الكمال فعلى  
 هذا يتصور انباء الشكر الجاني بمعنى الدلالة بالنسبة الى ان لا يكون ايضا  
 لكن كلامه قد سطره في حاشية الشرح بدل ما انه بالنظر الى غير فقط  
**قوله** فورد الحمد ان ظهر مقصد الحمد لان المراد بالمورد ما ورد عنه لانا  
 ورد عليه لكن في اختياره المورد اشارة الى انه الحمد كانه صدر من  
 القلب فورد على ذلك **قوله** والشكر بالعكس اي مخالف للحمد باعتبار  
 انه اعم منه نظرا الى المورد وتخص منه نظرا الى التعلق بالعكس محمول  
 على المعنى العرفي او المخالف عكس بحسب العرف **قوله** اسم للحدث  
 ليس هذا تعريف بل ما نه للموضوع له فلا يتقاضى بالالفاظ المترادفة من  
 اللغات الفارسية وغيره ما تم ذكر الوصفين لسن اعتبارهما  
 واختلافهما في الموضوع له بل للاشارة الى اجتماع الذات بجميع صفاتها  
 الكمال اما اثاره في الوصف انما فظاهرة واما في الاول  
 فانه كل حال يتفرع على وجوب الوجود بالذات والا كما انه  
 يقال انه محض الاول لكونه اكل الصفا واشهره اختصاصا بجانبه

حيث لا اشعار بالاعتقاد والاضاف الى الحمد مقصور  
 في حق التعريف بالحمد على ذلك

في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف  
 في قوله لا يصفوا بالصفة ان شرط المساواة في النصف



سها والنقصان في بيان سبب حصر الجنس المسماة من هذه الناحية  
 والعدول إلى الجملة الاسمية في إثبات رة إلى الأصل للجملة الفعلية كونه  
 للحد من المصادر والاشارة المتعلقة بها والاشارة في بيان السبب  
 والمستحق هو الفعل مع انه هذا المصدر كما يكثر استعماله منصوبا  
 بفعل مضمر **قوله** للدلالة على الدوام والثبات يعلم انه  
 ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد مطلق على كثر  
 من ثبوت الاطلاق لزيد ويمكن ان يقع بين الكلامين بان يجرى  
 الجملة الاسمية لاندل على الدوام والثبوت لكنها مع انضمام العدد  
 او غيره يمكن ان يفتقد هذا هو المفهوم من كلامه قدس سره  
 في شرح المفاتيح والظاهر عندى انه كلام الخفاف والمفتاح  
 على حذف كلام الشيخ فانها ذكر ان المناقضين اخبروا عن انهم  
 بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لزواج المحدثين والشيخ  
 منهم وعرفهم بالجملة الاسمية المفيدة لثبوت قائم ودوام ذلك  
 راسخ فيهم وقال صاحب المفاتيح في حالة المقتضية لذكر السند  
 انه قد يذكر لعين كونه ظرفا فيجمل الثبوت والتجديد يجب التقدير  
 والظاهر انها جعلت الأصل في الاسمية لثبوت قائمها اعتبر ذلك  
 فانها على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها بجملة مفيدة

في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح  
 في شرح المفاتيح

9 لثبوت والتي خبرها بخبر محتمل لها فانه ان قدر الفعل للتجديد  
 والا فلا ثبوت وما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا تجديده ابراهيم عليهم  
 المودة بالجملة الاسمية احسن من التجديده المودة بالجملة الفعلية لانهما  
 على الدوام والثبات ويؤيده ايضا ما عللوا جواز ترك الواو  
 في الجملة الاسمية اذا وقعت حالا وهذا القول يندفع كمال آخر وهو  
 ان الضمنية مفيدة للتجديد والظرفية اختصارها فلا يكون مثل الحدائنه  
 للثبوت **قوله** وتقديم الحمد لا يقال انه الاتهام باسم الله تعالى  
 ذاتي والاتهام بالحمد غرضي فالاول ان لم يقدم في العبارة  
 التي قالت اى لازم بالضرورة او ابدانته مطابقة الكلام للمعنى  
 سواء كان به واسطة الاتهام الذاتي او العارضى لا نقول يخرج كل  
 منها بقصد المسكلم الا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم بعضهم كل  
 منهم لفظ الله وفي ضمن كل منها نكات جيدة متعارضة كما قد  
 يحذف لفظ السند اليه للاختصار وقد يذكر لكونه الأصل والمحقق  
 للعدول بمعنى امر اخر وهو انه مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لانه  
 تجل معنى الحمد والثناء منه لا يتم الا بجمع المتبادر والجزء فيقتضى  
 تقديم المجمع على اسواه والجلاب انه لفظ الحمد من بين اللفظين السبب  
 بتقديم نظر الى انه هذا اللفظ موضوع لمصنوع هذا المعنى اى

اى انما هو من الضمنية  
 اختصار الضمنية بالنظر الى هذا المعنى







انه مقدور لاجتها والعباد **قوله** قدم رعاية السج لا يقال يمكنه  
الرعاية بان قال لم نعلم من اين علم لانا نقول المراد انه قدم  
بعد ذكر العامل اي قدم ايتنا على المبين رعاية السج **قوله** بينه  
من يطلب به اي يجعله المحل لطلبه فبيننا ظاهرا بل اخلال وصعوبة  
في فهم الكفا وانت خير بانه ذلك لا يظهر في جميع الفرائض  
المشابهات خصوصا على راي من قال لا علم تاويله الا انه  
ويمكن ان يقال المقصود من الكشاف انه المراد بذلك كونه  
بحيث يعلم المحل موضع فضله والحذف والاضمار والحذف  
وتركه الى غير ذلك من اوصاف الالفاظ الموجبة لبدونها **قوله**  
بدليل اهل ذلك لانه لم يسمع اصلا او بل وسمع اهل  
فولم يكن اصل الال اهل لسمع او بل في الجملة فانه ما يصور له  
انه يقول اختصاصه باولى المحل والشرف منه من الضمير  
ان المعبر فيه الشرف باعتبار المصدا اليه دون ذواتهم  
فالقدس سره في شرح الكشاف جوي في الال تخصيصات  
حيث لا ايضا لا البداء ولا ايضا لا الى منه له خطر في  
الدين والدنيا ولو سلم فالتحقيق باعتبار لا بنا في المحل  
اخر مع انه الشرف والمحل تتفاوت مراتبه بحسب الال

قوله قدم رعاية السج لا يقال يمكنه  
قوله بينه من يطلب به اي يجعله المحل لطلبه  
قوله في فهم الكفا وانت خير بانه ذلك لا يظهر في جميع الفرائض  
قوله ويمكن ان يقال المقصود من الكشاف انه المراد بذلك كونه  
قوله بحيث يعلم المحل موضع فضله والحذف والاضمار والحذف  
قوله وتركه الى غير ذلك من اوصاف الالفاظ الموجبة لبدونها  
قوله بدليل اهل ذلك لانه لم يسمع اصلا او بل وسمع اهل  
قوله فولم يكن اصل الال اهل لسمع او بل في الجملة فانه ما يصور له  
قوله انه يقول اختصاصه باولى المحل والشرف منه من الضمير  
قوله ان المعبر فيه الشرف باعتبار المصدا اليه دون ذواتهم  
قوله فالقدس سره في شرح الكشاف جوي في الال تخصيصات  
قوله حيث لا ايضا لا البداء ولا ايضا لا الى منه له خطر في  
قوله الدين والدنيا ولو سلم فالتحقيق باعتبار لا بنا في المحل  
قوله اخر مع انه الشرف والمحل تتفاوت مراتبه بحسب الال

الاضافات **قوله** وصحابة الصحابة بالفتح الاحباب وهي في الال  
مصدر جمع خبر بالتشديد في الال وفي الحال فلا بد من الال  
يجوز ان يكون جمع خبر محضا على فهم في الكشاف بل نقول هو في الحقيقة  
على التقديرين جمع خبر بالتشديد لانه التكسير يرد الاشياء الى الال  
نعم ان كان اسم تفصيل لا يثنى ولا جمع يعني انه يجوز ان يكون جمع خبرا  
بمعنى مك بالفتحة **قوله** بعد الحمد فثبت رة الى انه الطرف  
معمول لانه لكونه من مفعول الشرط معنى وقد اختار قدس سره في بحث  
مفعول الفصل في الشرح انه الواسطة بين اما والفا من مفعول  
الجزاء مطلقا كانه قدس سره اختار ذلك هنا استحقاق الجواز  
اعمال في الطرف على انفق بعض الحاجة عنهم مع انه في ذلك الاعمال  
ومرا الى انه ينبغي ان يكون كل شئ بعد الحمد وعلم انه المناسب  
ان يحمل هنا الجود والفصل لا تكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود **قوله**  
فحين تضمنت الى آخرة هذا على ضرب من المسامحة كما يقال من  
منه لا ابتداء **قوله** والفا لازمة له غالبا الا انه قد تحذف قبل  
في الضرورة وعند تقرير القول في الجزاء **قوله** ونصوب الاسم لفظا  
او تقديرا على ما جعل سبب الكشاف لفظ المتوفى مقدرا  
بعد ما في قوله تعالى فاما انه كان من المقربين واختار صاحب التفسير

قوله وصحابة الصحابة بالفتح الاحباب وهي في الال  
قوله جمع خبر بالتشديد في الال وفي الحال فلا بد من الال  
قوله يجوز ان يكون جمع خبر محضا على فهم في الكشاف بل نقول هو في الحقيقة  
قوله على التقديرين جمع خبر بالتشديد لانه التكسير يرد الاشياء الى الال  
قوله نعم ان كان اسم تفصيل لا يثنى ولا جمع يعني انه يجوز ان يكون جمع خبرا  
قوله بمعنى مك بالفتحة  
قوله بعد الحمد فثبت رة الى انه الطرف  
قوله معمول لانه لكونه من مفعول الشرط معنى وقد اختار قدس سره في بحث  
قوله مفعول الفصل في الشرح انه الواسطة بين اما والفا من مفعول  
قوله الجزاء مطلقا كانه قدس سره اختار ذلك هنا استحقاق الجواز  
قوله اعمال في الطرف على انفق بعض الحاجة عنهم مع انه في ذلك الاعمال  
قوله ومرا الى انه ينبغي ان يكون كل شئ بعد الحمد وعلم انه المناسب  
قوله ان يحمل هنا الجود والفصل لا تكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود  
قوله فحين تضمنت الى آخرة هذا على ضرب من المسامحة كما يقال من  
قوله منه لا ابتداء  
قوله والفا لازمة له غالبا الا انه قد تحذف قبل  
قوله في الضرورة وعند تقرير القول في الجزاء  
قوله ونصوب الاسم لفظا  
قوله او تقديرا على ما جعل سبب الكشاف لفظ المتوفى مقدرا  
قوله بعد ما في قوله تعالى فاما انه كان من المقربين واختار صاحب التفسير



لكن محقق الرض صاحب المعنى جوز ان لا يقع بعد باسم **قوله**  
 اقامة الى آخره انما اراد بذلك جعل اللازم في موضع المردم على ما هو  
 الظاهر في بيان المراد ان الفاء لم تقع في موضع الشرط اعني قبل جمع  
 اجزاء الجوار بل في محلها لغرض الفصل بين انا والفاء فكانا نداء  
 في صدر ما تقدم به وكذا لم تقع الاسمية مقام الابداء بل الغايم مقامه  
 اما لکن لما التزم لصون الاسم بانما كان للارام واقع موضع المردم  
 وقبيل بحث لانه الظرف محمول بالان لا اجزاء الجوار على اختياره  
 قد تسهره ههنا فالفاء في صدر الجوار فالوجه ان يراد بالفاء محمل  
 وجود اللازم بمنزلة وجود المردم في الجملة وللقصود ظاهر واما بيان  
 ابتداء الاثر في الجملة فواضح انما ابتداء وعلاماته كثيرة من الاسمية في  
 والاسم فاصح الاسم بمنزلة وجود الاثر في الجملة وكذا انما انشأ الشرط  
 مستعدة من جملة الشرط الفاء والجوار فمردم الفاء ابتداء الجملة  
**قوله** علم البداهة ليس الخ على العلمية بل المراد علم له زيادة تعلق بالبداهة  
 فذا برز من عطف وتوابعها على البداهة العطف على خبر العلم ولاش  
 مرجح الضمير في توابعها راجع الى خبر الكلمة **قوله** فيكون من ادق العلوم  
 تفرع على تقدم بوسطه مقدمة حقة مسلمة وهي انهم دقايق العربية  
 من جملة ادق العاقل ولا حاجة للاضمار المعذمة الا داعية الغير للعلم

قوله جعل وجود اللازم في موضع المردم على ما هو  
 الظاهر في بيان المراد ان الفاء لم تقع في موضع الشرط اعني قبل جمع  
 اجزاء الجوار بل في محلها لغرض الفصل بين انا والفاء فكانا نداء  
 في صدر ما تقدم به وكذا لم تقع الاسمية مقام الابداء بل الغايم مقامه  
 اما لکن لما التزم لصون الاسم بانما كان للارام واقع موضع المردم  
 وقبيل بحث لانه الظرف محمول بالان لا اجزاء الجوار على اختياره  
 قد تسهره ههنا فالفاء في صدر الجوار فالوجه ان يراد بالفاء محمل  
 وجود اللازم بمنزلة وجود المردم في الجملة وللقصود ظاهر واما بيان  
 ابتداء الاثر في الجملة فواضح انما ابتداء وعلاماته كثيرة من الاسمية في  
 والاسم فاصح الاسم بمنزلة وجود الاثر في الجملة وكذا انما انشأ الشرط  
 مستعدة من جملة الشرط الفاء والجوار فمردم الفاء ابتداء الجملة  
**قوله** علم البداهة ليس الخ على العلمية بل المراد علم له زيادة تعلق بالبداهة  
 فذا برز من عطف وتوابعها على البداهة العطف على خبر العلم ولاش  
 مرجح الضمير في توابعها راجع الى خبر الكلمة **قوله** فيكون من ادق العلوم  
 تفرع على تقدم بوسطه مقدمة حقة مسلمة وهي انهم دقايق العربية  
 من جملة ادق العاقل ولا حاجة للاضمار المعذمة الا داعية الغير للعلم

قوله فيكون من ادق العلوم  
 تفرع على تقدم بوسطه مقدمة حقة مسلمة وهي انهم دقايق العربية  
 من جملة ادق العاقل ولا حاجة للاضمار المعذمة الا داعية الغير للعلم

12 الحق اعني ان دقايقها ادق الدقايق وذلك لان المدعى كونه علم  
 البداهة وتوابعها من ادق العلوم **قوله** به يعرف الى آخره اي يعرف  
 على التفصيل والتحقيق انه مشتمل على لوازمها راجعة عن قدرة الخلق فيعرف  
 انه معجز اعجازا لكونه في نهاية درجات البداهة واما ما ذكره كتب الكلام  
 من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبداء لما هي سبيلة كلامه من اثبات  
 النبوة لسيدنا محمد **قوله** فيكون من ادق العلوم الى آخره فالتعبد  
 على اللغز والنسبة الغير المرتب او كل من العقدين يكون وليد على كل من  
 الاجتهاد والا دق **قوله** واثبات الاستدلال الى آخره هذا مبني على ما  
 هو المعروف من اختصاص السيرة بالمخوس والا فالتسريع في اللغة  
 على المعنى ايضا **قوله** من تبه المتكلم المراد برب المتكلم ان يورد كل  
 معنى على الوجه الذي يبيح به بانه يلاحظ للسند مثلاً قبل السند اليه  
 عند ارادة التصريح ويعد السند اليه مقصداً عند عدمها **قوله** متساقفة  
 الدلالات الظاهر ان المراد بالتساقف المتوحد التعقيد المعنوي فيشكل  
 بالمتشابهات والظاهر انه يحل على كونه الدلالة مطابقة لمقتضاها  
 الاحوال على ما يستفاد من شرح المفاتيح للعلامة **قوله** من مفتاح صفة  
 لتقسم وان كانت على جعل التعريف في القسم لفظيا او مجزا ان يفيد  
 على النظر معرفة او حالاً ثم اهم كانه على ما تجوز صاحب الكشاف

قد مر في كتابنا في بيان دقايقها  
 انما هو العلم بالبداهة وتوابعها  
 من ادق العلوم **قوله** به يعرف الى آخره اي يعرف  
 على التفصيل والتحقيق انه مشتمل على لوازمها راجعة عن قدرة الخلق فيعرف  
 انه معجز اعجازا لكونه في نهاية درجات البداهة واما ما ذكره كتب الكلام  
 من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبداء لما هي سبيلة كلامه من اثبات  
 النبوة لسيدنا محمد **قوله** فيكون من ادق العلوم الى آخره فالتعبد  
 على اللغز والنسبة الغير المرتب او كل من العقدين يكون وليد على كل من  
 الاجتهاد والا دق **قوله** واثبات الاستدلال الى آخره هذا مبني على ما  
 هو المعروف من اختصاص السيرة بالمخوس والا فالتسريع في اللغة  
 على المعنى ايضا **قوله** من تبه المتكلم المراد برب المتكلم ان يورد كل  
 معنى على الوجه الذي يبيح به بانه يلاحظ للسند مثلاً قبل السند اليه  
 عند ارادة التصريح ويعد السند اليه مقصداً عند عدمها **قوله** متساقفة  
 الدلالات الظاهر ان المراد بالتساقف المتوحد التعقيد المعنوي فيشكل  
 بالمتشابهات والظاهر انه يحل على كونه الدلالة مطابقة لمقتضاها  
 الاحوال على ما يستفاد من شرح المفاتيح للعلامة **قوله** من مفتاح صفة  
 لتقسم وان كانت على جعل التعريف في القسم لفظيا او مجزا ان يفيد  
 على النظر معرفة او حالاً ثم اهم كانه على ما تجوز صاحب الكشاف



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

يحتل اسم يراد التمدد بحجته  
ووقع الخطأ ونحو ذلك مما لا  
ينبغي وقوع المشو والتمطويل  
فلا منافاة فليست  
م

مَقُولُ الْاَنْعَرُوْا مَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِثِ  
الْمَرْجُومِ اَيُّ مَا حَدَّثَنِي عَنْهُ اَوْ صَافِ  
الْمَرْبُوكِ بِالْحَدِثِ الْمَقْطُوْنِ سَمِيحِ

الترجم انہ یسک الوین الفظن فالنہ کالی  
رجا بالغیب ومنہ الذین الذین یسک

الحاكم المكي في القواعد  
قوله اقدم انما بيان  
لا حاجة له كذا  
بالغة لسطح  
الحاكم المكي في القواعد



[illegible]

ان ما وافقه على المعنى اى المعنى نفسه  
لم يابغ وذلك المعنى انما هو  
معنى قوله نأبغ هو المبالغة  
معنى لم يابغ نفى هو  
اثبات وهو نفى نكاح البهائم  
المعنى بقوله نفى نكاح

فان يقال نعم والحق اجبتى على الكتاب ومنه  
فان قيل نعم لاننا نفع القبيحة على الخ  
الكتاب القبيحة من الكتاب من الكتاب  
الكتاب او نقل الكتاب من الكتاب من الكتاب  
فوله نعم والحق اي دونه الحق اي لا  
والنقصان المخصوصه او المثل المخصوصه  
والمعنى ان الذين منهم على القبيحة  
على واحد من هذه الامور  
والحق عليه ان يخلص  
في م



فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء

والماضوية ولا يصلح جعلها محال بوجه التقديم لانه المضارع الثابت  
انما يكون حالاً بالضمير لا بالواو لا يقال يجوز ان يجعل معطوفاً على ما سبق  
بناءً على انه عدل في المعطوف عن الماضوية لا المضارعية لقصد  
الاستمرار لانا نقول في التقديم انه الاستمرار مع الاحتراز عن عدم  
النسبة بين المعطوفين والمناسب لعدم بقاء لاجابة  
في افادة المقصود الى زيادة الواو فكانت على المصنف ترك الواو  
وجعل الجملة حالاً باعتبار الاشمال على ضمير المتكلم الذي هو عين في  
الحال اعني فاعل سميته **قوله** حالاً من ان يقع به انما لم يجز ذلك  
لغوا لاسال اشارة الى انه التفعيل بحرف المضارع والكرم لا لا  
واني في المحضر او المؤلف **قوله** اي عيسى وكان في فاعل  
مفرد فاذكر في الصحيح من ان جيبك ورسم اي كفاك بيان  
للمعنى بالمال **قوله** على ما صرح به صاحب المفتاح الى اخره  
انما احتاج الى ذكر هذا التصريح لما استشهد من ان المخصوص مبتدأ  
خبره جملة المتقدمة او خبر مبتدأ محذوف ووجه التوفيق  
ان المشهور على الغالب **قوله** وعلى كل تقدير الى اخره فانه قبل  
لم لا يجوز ان يكون هو حسي جملة انشائية ايضاً او انه يعطف  
عليه بتقدير المبتدأ اي وهو نعم الوكيل معناه هو مقول في حق

لما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء

حقه نعم الوكيل فكونه جملة اسمية متعلق خبر ما جوده فعلية انشائية  
وان يعطف على محروبي كنه به وان عتبار معنى محسني وكفني  
وجوز عطف جملة التي لها محل من الاعراب على المفردات  
ويحسن اذا روعي كنهه كما انه عدل هنا الى كلمة الفعلية  
والله على الملح العام مبالغة فيه فلما جعل الاسمية تحت اقل  
من القليل والاضاف ان لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل  
معنى القول ولا استحقة والاخبار بل مجرد ان الملح  
وقد ذكر الشيخ الرضي انه يجوز عطف الاسم على الفعل وان  
اذا كان في الاسم معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصبح  
وجعل البيل اي فلق الاصبح فلا يجوز مررت برجل طويل  
ويضرب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ثم انه الجملة انشائية  
لا تدل على الملح من جمع الوجوه بل باعتبار العوائد التي هي غير  
به عمه الفاعل وما يتعلق به مثلاً نعم الوكيل يدل على الملح باعتبار  
الوكالة ايضاً لا يقال نعم الوكيل يدل وصفاً على الملح العام  
بجوز قولنا جيد الوكالة لانا نقول ذكر في شرح المفتاح  
سبب قدس سره في افادة نعم ذلك انه يدل على خصلة  
مطلقة غير معينة بفقرينة المقام يدل على العموم هذا هو الحق

فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء

فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء

فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء

فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء  
فما يشاء من الابدان والاشياء والادوات والاشياء



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

٩٥  
قلت انه يقول انه اريد المقصود  
وخلت الخفية والمقصود بالذات  
خرجت المقدسة وبجواب بانها  
المراد المقصود بالذات  
منه الكتاب لان العلم







بما يدل على مقدمة العلم ولا شك في شيوخ ذلك الاطلاق  
في عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة العلم حتى جعل  
المعرب ذلك الاطلاق في مقابلة مقدمة الجليس واطلاق  
حقيقة عرفة عند اكثر وكثير من النصاب مقدمتها اعم  
مما يدل على مقدمة العلم تأمل وهي في الاصل الى آخره  
الاصاله بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي والمراد بالاصل المعنى  
اللغوي سواء كانت حقيقة او مجازا والمقصود من  
الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمنه الزام  
يوصف بها المفرد الى آخره لا يخفى انه الظاهر انه يوصف  
المركبات الناقصة بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة  
فينبغي اعتبار الثاني في المفرد او في الكلام فذهب الشارح في  
سره الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد على يقابله  
منه المشتق والمجموع والمضاف والكلام ولم يعمد من ذلك  
في لفظ الكلام واختار بعضهم الثاني في الاستبانة بزيادة الكلام  
المركب مطلقا اطلاقا لا يلائم الخاص على العام وهو الحق لانه  
يلزم ان يكون تلك المركبات التي لينة عما يجمل بالفصاحة  
في المفرد فصيحة مع اشتغالها على ما بنا في فصاحة الكلام كضعف

18 التاليف فانه يجمل بفصاحة الكلام ولم يذكر في المفرد وابعده من  
ذلك اعتبار خروج جماع الفصاحة بضم كلمة فصيحة معها واشتغ  
ذلك خبر ورنما غير فصيحة باعتبار مجرد الاستناد ههنا بلا  
زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد اعترض بان المفرد لا يدل  
جزءه على جزء معناه فيقول الاعلام المشتملة على تناثر الكلام  
بل على ضعف التاليف ايضا لانه الاعراب باعتبار المنقول  
عنه فبغني انه يكون فصيحة او يزداد في تعريف فصاحة المفرد  
فقد اخذ والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح  
المحققين في النحاة فانه المفرد عند سيم اللفظ بلفظ واحد  
العرف او نظريهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء  
وكل علم مركب مشتمل على اعرابين لكنهما مفردات في  
اصطلاح المنطوق فانه نظره في المعنى اصاله فانه التعريف  
للمفرد باصطلاحهم والى هذا التحقيق اشارة في حاشية  
المطالع وهي تبين عن الوصول الى آخره انما ترك  
ههنا قبة في الاصل او معناه متحد لغة واصطلاحا فانه قال  
العلامة في ديباجة شرحه على المفتاح البدعة في الاصل مصدر  
يلج الرجل اذا صار بليغا وهو ان يبلغ الرجل بعبارته



كنه مراده مع ايجاز بلا اختلال وآلة منه غير اطلاق قبل هو  
 اسم جامع لجنس اللفظ في صحة المعنى والصحيح ما ذكره المصنف  
 وهو انه البلاغة بوضع المتكلم في تأدية المعنى الى آخر تعريف  
 المفتاح اذ لم يسمع كلمة بليغة اعترض عليه انه ذلك  
 اخص من الدعي او المفرد في توجيهه قد سحره يتناول  
 المركبات الناقصة ايضا والقول بشتمال الكلمة عليها  
 بعيد جدا والجواب انه الكلمة ايضا قد تجل مشاولة لها  
 ايضا على يفهم من اول القسم الثاني من المفتاح لانه ذلك  
 انما هو لا آخره لا دليل على انحصار البليغة فيها لاني كلام  
 العرب ولا في كلام الادباء والمصنفين ايضا في امر  
 الى آخره يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه والآن  
 فليشك في وجود المفردات العامة كقسم الجواب  
 وقد اورد على ذلك انه القسمين مشتركين في حقيقة واحدة  
 اعني المذكور بعد الا واخوانا فالفصاحة في المفرد  
 الظرف اما صفة يتقيد بالعمل الموقوف على ما يفهم جازية  
 من كلامه قد سحره في بحث ترك السند في شرح المفتاح  
 او بتقديره منكرا نظرا الى انه اللازم في الفصاحة للجنس

19 للجنس والمعرف بل لا الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره في شرح  
 المفتاح واما تعريف لغو بمعبر النسبة التي تشمل عليها البلغة واما  
 حاله ما جوزه بعض النقاد من محيى الحال عن المبدأ فانه قبل ما ينبغي  
 التقييد بها والحال بقيد العامل في الاطلاق وقد صرح بذلك المحقق  
 الرضائي لا وحده صفة قنا الاطلاق والتقييد فيما اوجب العمل  
 في الحال لا بانه غير مسلم ولو سلم فتناول الصفة لا لان يجب  
 التقييد فانه المحصل الذي يبنى بغيره في الحكم عما عداه في الجواهر  
 والمطابقات كما سيجي في بحث الاستنباع من الفن الثالث  
 فتقريب الفصاحة بالخلوص وذلك لما نقل عنه قد سحره  
 في حاشية المطول انه المخصوص لا يزم غير محمول لكونه الفصاحة وجودا  
 والخلوص عدتها فلا يصح انه يقال انه الفصاحة هي المخصوص وانما  
 انه يقال انه الفصيح هو المخلص واما استقام في الجملة لقصد  
 البلاغة وادعاء كونها نفس المخصوص لا يقال بمتنع التعريف  
 بالمهاين ودعوى الادعاء وقصد البلاغة مما لا يلتفت اليه  
 في التعريفات لانا نقول الادب بالكتابة بما يحسنه ويختص به  
 ان تصور المعرف ينزوم تصور المعرف وبعبارة اخرى تصدق  
 والادعاء في التعريفات وامتناع التعريف بالمهاين اصطلاح



المنطقيين نعم يرد عليه أنه الظاهر المراد بالوجودى هنا  
 لا يكونه العدم واخل في مفهومه وبالعدم ما يدخل العدم في مفهومه  
 ويصح حمل احد على الآخر كما يقال البياض لاسود و يوجب ذلك  
 اثبات القوم القضا بالمعدولة وانما امتنع التعريف هنا  
 لو كان الفضاة موجودة والخصوص معد وما هو الفضاة وجودا  
 والخصوص عدمه تامل بوجوب ثقلها الثقل على وزن الصغر  
 خلاف الخفة مصدر ثقل الشيء بالثقل والخصم الثقل كسر الشا وسكون القاف  
 واحده الانتقال ومعناه بالفارسية كرا الى على في المذهب  
 والعصر الاول انب لفظا باعتبار عطف العبر كرسى او الى معنى  
 بحسب المقام والضرب عا به الى الفرع المذكور في البيت الثاني  
 و فرع بز بن المن اسود فاحم اثبت كقنو الخلة المتعطل  
 فكونه اضافة الفخار الى الفرع منه اضافة الجزى الى الكلى والجزى الى  
 الكل اذ الفرع الشر مطلقا على هو في المذهب او الشر التام  
 كما في الصحاح والابن الكبير والقنو بكسر الخاء بمنزلة عقود العنب  
 والعنكول بالضم والعنكول بكسر السين من عنبه انه القنو و  
 وتعتك القنو اذ اكبر عنكوله وقد يحى العنكول بمضم القنو ايضا فكلام  
 مبالغة بغيره واعلم انه جعل في الفايين والمذهب الغدا بطلق

20  
 الشعر نفسا فعلى هذا المناسب ان يحمل ضمير فدا بره راجع الى  
 الجملة بما قبل المذكور ويؤيد ذلك انه يروى ان المعهود في  
 ن العرب شد مجموع الشعر وسط الرأس وجعل قطعة  
 منها كالرمانة ثم تقييها تحت المشى والمسل من الحروف  
 المهمونة الرخوة الحروف المهمونة حروف هذا التركيب  
 اعني ششك حصة الشحت بالشين المعجمة والهاء المهملة  
 الا لاخ في السلسلة وحصة بالياء المعجمة والصاد المهملة اسم امرأة  
 والمجورة ما د حروف ذلك التركيب والشدة حروف  
 فوكك اجدك قطبت اى فرجت الشراب بالمار والرخوة  
 وفيه نظر واجيب بان الرأى المعجمة من المجورة وكل  
 وصف دخل بخلاف الرأى المهملة من المجورة التي من الشدة  
 والرخوة وانت خير بانهم وصف الرأى المعجمة حينئذ بالصفة  
 المشتركة دونها للخصفة لغو على انه هذا القابل لقول وجود  
 كذا غير فصيح في كلام فصيح افسد بناء على قوله لانه فضاة  
 الكلام شرط في فضاة الكلام فضاة فضاة دخل المربيات النافذة  
 والنامة معاني الكلام بخلاف من قس الكلام بالتركيب التام فانه  
 يوجد حينئذ كلام فصيح في الجملة اعتر التركيب التام فضاة فضاة



فصاحة الكلام **قوله** والقياس على الكلام لا آخره يعني  
 انه هذا القابل فانه وقع كلمة غير ضمنية في كلام ضمني على وقع  
 الكلمة الغير العربية في القرآن الذي هو عربي لقوله تعالى  
 انزلناه قرآنا عربيا وذلك القياس فاسد لانه الكلام  
 القرآني التي قبل ان يترجم له او فارسية او هندية **قوله**  
 كالقياس والسجيل المشكاه عربية على توافق اللغتين ولو  
 سلم فافهم في انزلناه راجع الى السورة واطلاق القرآن  
 على البعض شنيع ولو سلم فلان انما عربية باعتبار غلب  
 الاجزاء كما زعم هذا القابل بن اعتبار الاسلوب ولو سلم  
 فالقياس مناسق الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام  
 فصاحة الكلمة ولم يشترط عربية الجوانب العربية الكل لانه يكفي  
 كونها الاكثر على لغة العرب في نسبة المجموع اليهم وغيره  
 على ذلك بانه يشترط فصاحة الكلام في فصاحة المركب التام  
 او مطلق المركب ولا يقتضي ذلك ان يشترط فصاحة  
 الكلمة في فصاحة عدة كلام تمام باسم كالسورة او القرآن  
 فانهم ذكروا انه الزايد على المسند والمسنود اليه خارج عن  
 حقيقة الكلام والجواب انه حقيقة الكلام لا يتوقف على

على ما ورا مسند ومسند اليه لكنه شاع اطلاقه على المركب  
 ما زاد عليها وفصاحة مثل السورة والقرآن لا يمكن اطلاقها  
 في فصاحة المفرد فينبغي ان تدخل في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة  
 الكلمات فيها تماما لا في فصاحة احد الجزئين اعني المسند والمسند  
 لوصف الكل بالفصاحة ولذا لا توصف السورة والقرآن بالفصاحة  
 او لم يكن بعض اجزائه فصيحيا وانما كان ذلك البعض مجازيا  
 مما يقود الى كليب ويجوز ان نسبة الجمل بانه المورد وغيره  
 او بان الاول ايراد غير الفصح او نسبة العجز عن ايراد الفصح الى  
 غير الفصح قبل في احتمال القسم الثالث وهو ايراد غير الفصح  
 لحجة ونكتة لا فصل اليها عقولنا مع القدرة والعلم بما ذكره ارباب  
 بانه ذلك سفه لا يبين بحال القرآن الذي اني به بحجة ونكتة  
 بعيني بحال بانه وفصاحته فظهر ان التبيان بسفه نتيجة الجمل بانه  
 سفه فتنبه تدخل تحت نسبة الجمل وزاد بانه ذلك التنبه  
 البنا ربما يتصور واما بالنسبة الى الله تعالى فلا لان كل  
 ما يفعله فهو حسن وقياس القاب على الشاهد غير مستقيم  
 على علم في الكلام واجيب ان الخفية رحمة الله لم يكونا  
 صدورا لا يبين بالمعنى من الله تعالى اصلا ولا شاعرا وانه



جوزوا لكتهم لم يقولوا باثبات ذلك من عند النفس بلا  
ضرورة و دليل من الحجاب والسنة سيما مثل ذلك  
الامر تأمل كون الكلمة حشية الى آخرة انت خير ما يلزم  
على ظاهر هذا التفسير اشتغال القرائن على غير الفصح مثل المشتك  
واللفظ الاب بالتشديد المشبه على كثير من الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين وكذا قوله ان هذا ان لساحر ان تأمل  
اي منه فقام مطولا هذا يوافق كلام الصحاح لكنه ذكر  
في الاساس الزنج دقة الحجاب واستقواسه اي يهذب  
السري الى آخرة يمكن ان يبين لهذا التخرج وجه يستقيم على قاعدهم  
وهو ان يقال ان فعل قد يعني لصيرة فاعله كاصدحه  
فوس الرجل اي صار كالقوس فالمرح مصدر رمي بمجرى الفاعل  
وقد توجه بان التفعيل يحكي بمعنى النسبة الى اصله نحو ثمة  
اي نسبة الى علم فالمرح من سرعة اي نسبة الى السري او  
السراج ورد بان التفعيل لم يحكي النسبة بمعنى المشابهة قلت  
هو ايضا من هذا القبيل او ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام  
المرزوقي حيث قال السري منسوب الى السراج ويجوز  
ان يكون وصفه بذلك لكثرة ما يذروا فيه حتى كأنه

22 كان فيه سراجا ومنه قبل شرح الله امرك اجملة  
وتوجه بهذا كنه قدس سره في الجواب بجهة الشريف  
فما حاجة لنا الى تصحيح غيره ما كتب في كثير من النسخ ويغني  
ان يعلم انه وقع عطف ماخوذ في حقه بادلا بالواد فاجوز  
وجهانه لكن يرد على الوجه الاول انه ورد شرح الله  
بهذه المعنى في الدواني والتاج وغيرهم من كتب اللغة  
انهم الا ان يقال اشتهاه في كتب اللغة من المتأخرين  
بعد حكم من قد تأخر في المعاني بغيره المسج واجيب بان  
ذلك لا يشتهر لاني في الاحتياج الى تخرج الوجه  
البعيد وانت خير بانه لا يحسن حينئذ جعل الجواب حسن  
منعاهين على خلاف ما ثبت عن الواضع لقد ان  
قدس سره في تعميم القانونه هنا لكن المذكور في المطول انه  
المراد بالقانونه هنا القانونه التصديقي فيرد عليه انه اذا  
غلب فتح العين مثلا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك  
انه ذلك متعلق بعلم اللغة ووجه التصريف ويمكن ان  
يقال الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع ومثل ذلك ليس  
بموضوع لا يقال فلا جعل ايضا خارج لانه ليس بموضوع



لانا نقول تصريحهم بان اصل الابل لا جعل بمنزلة الوضع  
له ايضا غاية الامر انه لا يتصور استعماله واعلم انه ينبغي  
ان يحصل المفردات من حيث اوله للمركبات الناقصة التي  
هي في حكمها لانه اذا قيل سلمى بدون غلب الواو ياء  
والا و غام كان غير فصيح بقي مناقشة اعتبار انه يقع مثل  
ذلك في المركب التام ايضا فانه اذا قيل من اهلك  
يسكون نون و تحريك الهمزة في اهلك كان غير فصيح  
فقال الحمد له الاخره اوله انت ملك الناس  
ربا فاقبل فتحوال وما وذلك لانه اصل الابل  
واصل ما رماه و ابدال الهمزة منه المما غير قياس  
الاخر من الجبل الى آخره مني اللغة الاصل مطلقا والابيض للبهمة  
منه الجبل فكلمة من لبيان قدمت او للحال اما جعله ايضا  
خبر فقيه انه لا يستفاد منه العبارة فيه نظروا وجه النظر  
انه ان اراد صاحب الفيل انه مخلص عن الكراهة دخل  
في مفهوم الفصاحة فممنوع وان اراد انه لو لم يذكر لم  
فصاحة الكرية مع خصوصه عما ذكر فممنوع ايضا انما هي  
من جهة الغرابة الى آخره لا ينبغي ادائه الغرابة مشككة

23 مشككة على الكراهة فالكراهة بحسب المفهوم هي الغرابة فانه  
توجه المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل راد ان سبب  
الكراهة من جهة في الغرابة فالقول اشتراط الخوص عن الغرابة  
كاف في اشتراط الخوص عن الكراهة لكن ذلك الادعاء  
ايضا في محل المنع وقيل لان الكراهة قد يتوهم ان هذا  
اشارة الى ذكره الخلق الى من اسه الكراهة اما راجعة الى النعم  
او الى الغرابة او الى اشتغال على تركيب بغير الطبع عنه فعلى  
الاولين ذكر الكراهة مستغنى عنه وعلى الاخير لا بد من ذكرها  
في تعريف الفصاحة ولا يخفى انه نظره قد سسره لا يتوجه  
على ذلك لانه الخلق الى ايضا اعترف بان كراهة بعض اللفظ  
بغير النعم اما اثبات انه لا دخل للنعم في الكراهة اصلا  
فشكل القول لا ضرورة في القول بان مقتضوه قد سسره  
او راد النظر على كلام الخلق بل على قوله من قال بان الكراهة بحسب  
النعم الا ان عليه النقل وينبغي ان يعلم ان كلام الخلق الى بل  
لانه ينبغي لصاحب القول المذكور في المتن ان يلزم في بعض  
الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة ولا ينفعه اعترافه  
بوجود الكراهة في الجملة بدون النعم واعلم انه قال الخاشي



في شرح الفتح ان النغم بالفتح مصدر فوهم نعم الرجل بالكسر مع  
 نغم اي حسن الصوت في القراءة والمعنى انما هو اللبس منها  
 مع فصاحتها يجوز ان يكون مفعول مصدر محمد وف اي  
 غلوصا كابا مع فصاحتها الكلام او ان يكون مفعول بعد على في الماكد  
 للسادي واما جعلها ظرفا لغوا للخص فاما اختلف فيه النحاة لان  
 اشتراط ان يكون المفعول محبب يبع اسناد الفعل اليه  
 وخالفه بعض النحاة ونقص عنه بقول العرب انظر تكسر مع  
 طلوع الشمس كذا يستفاد من شرح الكبير على الكافية ويؤيد النحاة  
 ما ذكر صاحب المعنى من ان ملح عند الاضافة ثلاثة معان الاول  
 موضع الاجتماع كذا زمانه الثالث مرادفة عند الاشارة المشهورة  
 الاختصاص بهما في موضع الالباس كقوله قول العرب الازمى  
 ان الخلق جوز في تعريف الكلام ان يكون ابلغ قوله بالاسناد  
 مع فزده السبعة انه سكا بانه يلزم ان يصير المنفرد المنفرد  
 واحدا حال من الضمير فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد اجل فصحا  
 فانه يصدر عن عبيد في تلك الحالة انه خالص عما ذكر في فصاحة الكلمات  
 كما يقال الحزم السخوة حال المحنة فاذا سمي شخص حال المحنة ثم صار  
 فضا يصدر عن عبيد انه كرم وان لم يكن محبا حال الفقر فلا يمكن ان يجاز

24 ان يجاز به ذهب بعض النحاة ان المشتق مجاز في غير زمان  
 الحال فلا يصدر عن عبيد اجل انه خالص فصيح في زمان فصاحة  
 الكلمات الذي قبل هذا الزمان او بعده واجب بان  
 مثل زيد اجل ليس متحدا مع زيد اجل بل مغايرة فليس كلام  
 واحد حالان بخلاف الفقر فانه شخص واحد له حالان  
 وفيه انه ذكر قد سطره في المطول انه مثل ضمير في موضع  
 غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال النقط في كل مقام  
 بغير النقط الاخر بالشخص ويلزم ان يكون الى اخره وذلك  
 لانه بصير الظروف قبل التنازل دخل تحت النفي اعني الخلو  
 وانتفاء المقيد يتصور بانتفاء المقيد فقط وهو الظاهر او انتفاء  
 المقيد فقط وهو قليل او بانتفاء كليهما والمقصود هو المنوط  
 فيقع الخلل في التعريف لاحتماله غير المقصود لا يقال في علم انه  
 التنازل مع فصاحة الكلمات محل علم منه اخلال التنازل  
 مع عدم الفصاحة بالطريق الاول لانا نقول ذلك  
 غير ملتفت اليه في التعريفات سيما مع الوجه الصحيح ولو لم  
 فنقول التعريف متناول لانتفاء التنازل والفصاحة معا  
 لجواز ان انتفاء الفصاحة محو والغاية الاخرى انتفاء الصيغ



و من تفر الخروف والاولوية فيه غير مسلمة لانه قد اتفق شرط  
 و وجد شرط اخر كما في صورة التنازع الفضاة نعم سلمنا الاول  
 اذا كان عدم الفضاة بالغاثة والمخالفة معا واجتمع احداهما  
 محذوف لانه جنبية يكون الاخلال الامر بين المشهورين  
 الجمهور الى اخره لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القائلون  
 الغيبة عند الكل ايضا ويمكن ان يقال انه يعلم بالطريق الاول  
 او يقال الكلام في تركيب له صحة في الجملة مع انه يمكن جعل المشهور  
 بين الجمهور متساويا لاما اعتبره جميع لفظا او معنى او كلاما  
 للقبليته والتقديم لذلك المرح او اقسام للذكر لكن الاول  
 هو المشهور في الكتب والامر في ذلك سهل ثم التقدم  
 المعنوي ان لا يكون المرح مصرحا بتقدمه لكن يكون هناك  
 ما يقتضي ذكره قبل الصبر وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتضمن  
 للمرح نحو اعدوا هو اقرب للنفوى ومثل سباني الكلام  
 المستلزم له استلزاما قريبا او بعيدا ومثل معنى القائلين  
 والابتداء المتضمنين لتقدم الفاعل والمبتدأ المعقول  
 والخبر رتبة وكذا معنى المفعول الاول في باب عطيت  
 يقتضي تقدمه على المفعول الثاني والتقدم الحكمي ان يباصر

في التفسير  
 وهو من جنس التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير

المرح عن الضمير لفظا ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير  
 الموجب بحسب اصل وضعه معرفة لتقدمه المرح لكنه قد حذف  
 ذلك الاصل لكنه لا يهاجم ثم التفصيل فالضمار المنع يقتضي  
 فيه كنهه اصلا والواو في والوري للحال في آخره انما  
 اختاره ذلك على العطف مع انه الاصل في الجارية  
 في المخالفة فان قوله وحدي حال في المقابل اعني لانه وحدي  
 وايضا على تقدمه العطف فالمعطوف عليه انما مجموع  
 امدحه او الضمير المتكسر بوجوه الفاضل وعلى التقديمين لمزم انه  
 يتوقف مدح الوري على مدحه كما هو المتبادر من العبارة ولم  
 يحد الشرط والجزا على الاول لا يقال عبا العطف قبل الجزا  
 فالجزا في الحقيقة مجموع مدح الوري ومدح الشاعر لانه يقول لانه  
 في ضم الشاعر مدحه مع مدحه يمكن ان يقال المعنى انه مدحه الوري  
 مشاركا وموافقا معي لا يتراني مدحه عن مدحي وبهذا ظهر  
 فائدة قوله معي وايضا في اتحاد الشرط والجزا بربا وجزاء المرح  
 الكامل على هو المتعارف في تلك الصورة نعم مقابلة  
 المدح الى آخره يمكن الاعتدال بانه اشار بذلك الى انه قد  
 لا ينبغي ان يخطر سأل احد ولو على سبيل الشرطية والتعقيب لا يري



انه اور وفي الذم لفظة اذا التي لا تمال وفي المدح لفظة متى  
 التي هي سورة الكلمة **وله** ما فعل التنا والظاهر منه ان تلك  
 يقال لتناجي في التنا في النقل كما يقال انت الرجل كل  
 الرجل لكنه يحتمل ان كان في التنا في الجملة بحيث يكون في  
 الحمل فلا ينافي ما سبق **وله** ان لا يكون في آخرة فيه انه يزم  
 ان لا يكون للفرع والمعنى صحيح مع انها من الحركات والجو  
 انه ان كان الدلالة فيها وضحة عند الفطرة السليمة بعد  
 العلم بالاصطلاح فما ضحك والافلا وقيل لسا فصيحا يصل  
 ولذا لم يذكرهما المصنف وصاحب المفاتيح من الحركات  
**وله** تقديم او تاخيرا لما لم يقتصر على واحد منهما مع استلام  
 كل منهما الاخر اشعارا بجهاية احدهما في الحذف **وله** او حذف  
 اي بل قرينة وضحة فان الحذف مع تلك القرينة في  
 قوة الالبات فلا يحصل التعقيد **وله** او غير ذلك بمعنى  
 ان يحصل متساو لا مثل العطف على المحل بل قرينة ومنه جرح  
 الجوار وغيرهما وان لم يوجد الحذف في ترتيب الالفاظ على  
 وفق ترتيب السمع لكن المفهوم من المطول انه التعقيد اللفظي  
 لا يكون به ودون تلك الحذف بل **وله** اسمعيل المحرر في ذكر

مشاهدة  
 ان يكون  
 والعقل

26 ذكرنا شرح المفتاح بدله المعجزة فكان اسمعيل اسم والمعجزة  
 لقب **وله** قبل ذكر ضعف الاخره لا يحكي انه ليس بظاهر  
 قد تنسره ضرورة مدح الى حمل في الفيل الى ذكره الخفي الى  
 ان احد الامر من اما الضعف او التعقيد معني في ذكر الاخر  
 ولو حل على ذلك لا يتم دفعة الا بانضمام ان ذلك الضعف  
 ايضا معقود بدونه التعقيد في مثل جاني احمد بالتسوية  
 او ان اغناء فيه عن الاخر ليس بضر فان المقصود تحصيل  
 القيد في الحد وهو سريغ والافلا لخصوص العربية  
 معني عن الخصوص عن التنا **وله** وان كان منها الى اخره  
 فيه اشكال قوي وهو ان اجتماع تلك الامور ان يكون  
 محققا لقانونه الخوي المشهور او لا فعلى الاول لا يوجد  
 التعقيد بدونه ضعف التاليف وعلى الثاني لا يصح  
 ما سبق في اخر المقدمة من ان الامة ارفع التعقيد  
 المفضل يحصل بالحق **وله** الحذف في انتقال الذهن  
 معاني يعلم انه المراد بالذهن ذهن السامع المقصود  
 بالانتقال من معنى الى اخر توجه النفس من الاول الى  
 الثاني لعلقه معهما والحذف في الانتقال بطو ان انتقال



من الاصل الى المراد وذلك سبب لعدم ظهور دلالة  
اللفظ اي بطو انهما مراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة  
الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة انقضاء  
المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى  
والصلى الى المراد ولا سبب سواهما فبالضرورة تنقضي سرعة  
ان انقضاء ما يتفاد سرعة الانتقال لا شك ان ذلك  
يخلق سبب ايراد المتكلم لازم العبد واردة من اللفظ  
مع خفاء القرينة الدالة على المراد **قوله** بسبب ارادة اللوازم  
لا يخفى انه ان حمل صبغة اللوازم والوسائط على الجنس كل  
قال انه الاصول في الجمع المعروف باللام فوصف الوسائط  
بالكثرة غير حسن كذا ان اعتبر جمعة باعتبار المواد مع انه  
يترجم ان لا يوجد اللوازم والوسائط في كل مادة وذلك  
غير مسلم الا ان يقال انه في ذلك اعتبار الاقل كما في قولهم  
اذا تنازع الفعلان على جهة لا دخل لوصف الوسائط  
بالكثرة حينئذ في الفعل ويكون ان يقال المراد باللوازم وبكثرة  
الوسائط هنا ما فوق الواحد والاعلى ان يتحقق للفعل  
بعد اللوازم والواسطة **قوله** سا طلب الى اخوه ادخل

207  
ادخل السبين اشار الى ان البعد وان كان لغرض اخر  
لكنه لا يريد ان يطلبه الا بالنظر الى الاستقبال وكذا الخزن والكم  
كذا نقل عنه قدس سره ولعل هذه اللطافة نسب البعد الى  
الدار والغرب الى انهم والعاشق لا يطلب بعد المحبوب  
وان يقول به غرض نعم بكنه طلب بعد الدار **قوله** لكنه اخطأ  
انما جعل في ذلك خطأ في نظر البديهة فانه لا يفهم من العبارة وان  
كان له وجه صحيح في فهمه من استعمال الجود في مطلق نحو العين  
مجازا ثم الكناية بذلك عن الفرح وينبغي ان يعلم ان السطور في  
كثير من كتب اللغة ان السور مصدر متعد مجمل متبعا للمفعول  
متا ككنه المتبادر من تقرير الصحاح لازم قبل ايم العطف على الفرح  
**قوله** اطيب نقا اطيب بالتخفيف من طاب على  
قال في المطول من انه اراد بطلب الفراق صبب النفس وبكراهة  
ايضا تكبيره ولكن عطف وواظما يشعر بانه من الطيب  
**قوله** حسن الجري في اكثر النسخ بالنسبة كبر على اوبل الفرس الذي هو  
منوش سمعي بالجل **قوله** كانا تجري فيه اشارة الى انه اطلق  
السبح على الفرس مجازا نظرا الى انه السبح من سجع الماء  
على في الاساس ومنه المجاز في سجع وسبح يعني انه كلما



للاسعاد والاعانة في الغمات والشدة بشدة عدو الغم  
 والظاهر ان حمل السج هنا من السج بك التخيلا انما  
 السج حقيقة في السباحة في الماء على افعم من السباح انه لا يلزم  
 الغمرة نظر الى انها في الليل ما يغمرك من الماء ولا يخفى التبيها  
 الا السج **قوله** فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدأ خبره  
 الظرف الدال والظرف الاخير انما هو الاول حال  
 من ضمير الخبر وكان لم ينفك الى ذلك قدس سره باعتبار  
 انه لا فائدة بعينه بها في تقديم الخبر **قوله** والجندل الضم  
 الجندل يكون النون كما هو المناسب هنا للجارة وفتح النون  
 وكسر الدال الضم في استحارة كذا يفهم من كتب اللغة كما  
 ذكره قدس سره ببيان مراد من اطلاق اسم الجارة على وضعها او  
 ثبت عنده الرواية في البيت بحسب الدال فيكون يكون النون  
 الشر كمن لا ضرورة في التجوز والاشارة لتلك الرواية **قوله**  
 والسج هد برطام ونحوه اعلم ان اطلاق السج على تصويت الحام  
 والفاخته حقيقة على في الاساس واطلاق الهد بر على الاول  
 حقيقة وعلى الثاني مجاز والحام في اللغة على هو المشهور ما كان  
 وانت طوع من الفواخت والفاري واشباه ذلك فقوله

28 فقوله نحوه مرفوع الى السج هد برطام ونحوه اي هد  
 الفاخته او مجرور فاطم بر عموم المجاز في تصويت الحام والفاخته  
 ذكر في الدويان سجت الحام اذا طربت في صوتهما ومن ذلك  
 سجت الفاخته وهو ان تمد جنسها على جهة واحدة والآخر  
 باليت ان يراد بالحام مجرور يقال انفا رسيه كبوتر على  
 في المقدمة ونحوه مثل الفاخته او يراد بالحام بالالف البيوت  
 ذكر في الصحاح الحام عند العاتية الدراجي فقط قوله يشد به  
 العقل والنقل لا يخفى ان شهادة الشيخ سموعة بن علي بن  
 الصحاح كنه شهادة الفعل مجرورة فانها سلمت فيما اذا  
 كان الغرض من التصويت سماع الصوت واما اذا كان  
 اظهار النشاط كما يظهر للبديل عند روية الازهار والاشك  
 ان هذا هو الغرض هنا فانه جعل الروية ايضا من سباب الامر  
 بالتصويت **قوله** والا فلا يخفى ان الفصاحة يعني ليس خلاها  
 الا من جهة ما يزمها من النقل والافهام من حيث حالها لا  
 بها وهذا الخلف الكراهة في السج لانها معني مناسب للاختلاف  
 من غير ملاحظة النقل ويجد انه يجوز ان يوجب كل من السج  
 وكثرة التكرار الكراهة في السج دون النقل **قوله**



والكيفية عوض الآخرة الأولى في ذلك المقام ان يحذف المعنى العرفي  
لفظ الكثرة والكيف **قوله** النقطة والوحدة الاخترازا عنهما على ترتيب  
من لم يجعلها من الامور الاعتبارية او من قول الكيف **قوله** يدخل  
في العلم الآخرة اقول الانصاف ان صورة العلم التفصيلي  
كل معلوم علم متفرد وليس فيها علم واحد يقتضي انفسا موحدة بها  
لذات بل نتيجة المعلوم انفسا بعضها واما في صورة الجمال  
فعلم واحد متعلق بالجميع لا انفسا موحدة لاذات ولا بجزء  
والنتيجة هذا واعتراضنا بالكيفية المركبة لتوقف تصورها على صور  
العلم الا ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حصصه على ما هو المناسب  
لاصطلاح المتكلمين من ان الغير ما يتصوره لا تفكاك من الجانبين  
واعتراض الكيفية النظرية وان تميز بان لا اشكال نفس الكيفية  
النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا بل بالكيفية التي اذ كان نظريا  
العلم الا ان يقال المقصود بالتوقف المتوقف الذي ان الذي  
لا يمكن زواله اصلا كما في العرضيات النسبة بخلاف المعلوم  
فانه قد يكون ضروريا لنفسه النسبة **قوله** اشعار بان الآخرة هي  
في ذكر الكثرة اشعار بان تميز عن مقصودها بلفظ فضي من غير سوء  
ذلك فيه لا ينبغي لانتفاء الكثرة سواء كان في التعريف لفظا آخر

29 آخر صرح يخرج مجرد هذا التعبير عن ان يكون فصاحة او لم يكن  
فلما برز ان اللام في المقصود لكس غرض فبذلك ان يكون  
ذلك التعبير فصاحة مع انه لا يبعد ان يقال ليس في لفظ المقصود  
اشعار بذلك فان اللام يجوز ان تحمل عليه بمعنى المقام  
لانص ولا ظاهريه مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقا  
ليست شرطا في البداهة على ظاهر كلام المفتاح ولا يبعد ان يجاز  
التفصيل ويقال مجرد الفصاحة المعنوية شرط فيها لا ترى  
ان مرجعها علم اليقين الذي هو جوهر علم البداهة بخلاف مرجع  
الفصاحة اللفظية فانه الحس او اللغة او النحو او الصرف  
تأمل الى ان يعتبر ان لم يكن مقتضى الحال هو الخصوصية على  
اي وجه وجد في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالبعد  
والاعتبار زاد الاعتبار وبلغ حتى جعله نفس مقتضى الحال  
مع الكلام انما لم يقل في الكلام لانه قيده بالمفيد لاصل المعنى  
فاخصويته خارجة عنه منفصلة معه واما وجه تقيده به حتى يحتاج  
الى اشارة كلمة مع على في فوائده الى انه مقتضى الحال يجب  
ان يكون زائدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضي الحال يراد الكلام مقتضرا  
على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب به لانا نقول في الاختصار



في اللفظ امر زائد مفيد لمسمع البديع بلاوة الطلب  
 خصوصية الصوت من هو الضم فان المراد بها النكات والمزايا  
 المختصة بالمقام والخصوص الضم مصدر فالتفت به بالنسبة  
 وانما في الصحاح من ان الفتح الفتح فبا عتبار انه بعد ان بعد  
 مصادر خصه بكذا او للخصوص بالفتح صفة فبالحق بالمصدرية صار  
 بمعنى المصدر والتحقق ذلك يعني التحقيق انه مقتضى الحال  
 ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام الكيف بتلك الكيفية والتركيب  
 المشتملة على الصوت الصادر عن جواريات له تلك الكلام  
 الكلي مطابقة له بمفهومه قائلها والظاهر ان المطابقة هنا بمعنى  
 عنده قد ستره كما يقال طاب النعل النعل لم يحل قد ستره  
 اصل المطابقة على اصطلاح العقول لانه عكس وتطابق الاصل  
 ليس شرط وسحق في تعريف علم الكمال تنتم لهذا التحقيق وسند  
 انما رآته معاذ فحقق هذا الكلام ما يليق بالكلام فان  
 مقامات الكلام الى آخرة فان قيل وتختلف المقام مع انما  
 المقصود في التعليل والتخصيص يقتضيان الحذف فلما المراد اتفاق  
 المقام بحسب الاقتضاء ولا شك ان اختلاف الاقتضاء حجب  
 اختلاف المقصود لانه الاعتبار الى آخره علة لعل قوله فانه

30 فان مقامات الكلام زمانا له وجه ذلك التوهم  
 الانطباع فان الامر الزمان في الممكن مطابق للزمان والحكاية  
 اي اختلاف كل واحد منها فيه ان مقام كل من المذكورين  
 لا يبين خلاف كل منها واجب وان الكلام على التوزيع بان  
 ان مقام التكرير مثاليان مقام خلاف من التعريف وبكسر  
 يقال انه الضمير راجع الى واحد قد ذكر في ضمن كل واحد ان الضمير  
 مطلقا معرفة وان عا الى التكرير وبجمل مناهم لاختلاف المقام  
 للبعد مقام تقييده اي تقييده احد المذكورات بلوكه  
 بالنظر الى التعلق والكلم او اداة قصره بالنسبة الى الكلام  
 والتعلق او تابع بالنظر الى السند بن المتعلق او شرط  
 مخصوص بالسند او مفعول مكن جوبانه في الثلاثة الاخير  
 وانما يقال آخوه لان الظاهر ان ذكر مخالف صريح لكنه قد ستر  
 كما في السوابق خوفا من التظويل ليس تلك الكلمة وكذا ان  
 مقام مع تلك الكلمة لم يلح مع غيرها وانما يفهم ذلك باعتبار  
 انه صدق عليه انه كلمة مع صاحبها وانما قيد بالمشركه فانه  
 صورة المشركه مشتملة على غرابة ومحتاج الى بيان في اصل  
 المخر لا في جمعه فلا يلزم اختلاف مقام المترادفين



بشرط لا يخفى ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا يفتقر فاعنه  
 اراد بالشرط اداة الشرط وارتقاء ثلث الى آخره فانه  
 قبل اصل الحسن الذي يحصل بالحقه فالارتقاء بكاملها لا بنفسها ولا  
 يقتضي ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعد ما قلنا كمال الحق مطابقة  
 ايضا فمع انه يقال لا ارتقاء بحسن الحق كما ان اصل الحسن ايضا  
 بذلك الجنس ثم اضافة العدم للجنس لا للعهد والمضمر انما هو  
 بجنس العدم المنعوق بحسن المطابقة لا بعدم هذا الجنس كونه  
 ينبغي ان يحل الكلام على البديع وان جاز ان يحل على الفصيح ايضا  
 ويجوز ان يقال اصل الحسن لفصاحة والارتقاء بالمطابقة والحق  
 بعد ما اصلا لا ترى ان صاحب الفصح قال واذ تقرر  
 انه البدعة بمرجعها وان لفصاحته بنوعها ما يكسوا الكلام صلة الحسن  
 ويرفعه اعلا درجات التحسين في هذا محل الكلام على الفصيح حسن  
 بالمحسنات البدعية من حيث يجب عنها في علم البديع وانما  
 قبلنا بذلك لانه تلك المحسنات من جهة اقتضاء الحال لا  
 موجبة للحسن الذي فيجب عنها من تلك الجهة في علم البديعة وهذا  
 ذكر الالتفات الذي هو من المحسنات البدعية في علم المعاني  
 يعني انه اعلم ان الحسن الى آخره فيثبت الى ان العاد

انشاء في قوله فمقتضى الحال الى آخره مبرور وانما لم يعمد على التعليل  
 لان المناسب حينئذ مقتضى الذوق السليم ان يقال لا يجب ان يكتب  
 هو مقتضى الحال مع ان التفرع اشبه <sup>ب</sup> اضافة المصدر الى آخره  
 ينبغي ان يعلم انه قد يتبادر من اضافة المصدر العموم بحسب القرائن كما في سائر  
 الاسماء المضافة والمعرفة باللام كمن افادتها للمضمر غير ان العلم  
 قد يستلزم كافي فلو لم يرد بها فافا فانه اذا كان جمع الضربات  
 المخصوصة في حال القيام لم يحصل شي منافي غير ان لا يمنع ان يحصل  
 شخص في حالين واما البحث اعني قوله وارتقاء الى آخره فان كان لها  
 نسبة القرينة كما هو المتبادر فالعموم فيه ايضا يستلزم للقرينة لا لعدم  
 السبب القريب لكن المعلوم من المناسبة التي كتبها قد سره على المطول  
 في هذا المقام انما يطلق السبب وعلى هذا التقدير فان كان محصورا في الارتفاع  
 يحصل هذا السبب لا بعده وعند انتقائه فاللازم سلم كمن لا يرم  
 ارتقاء ولا التآداة بين مقتضى الحال وانما السبب المناسب كالحال  
 وان كان معني انه لا مدخل لغيره فاللزم ممنوع فانه ورد في الحديث  
 لا سكونه الا بفتح الكتاب وايضا لا ملوثة الا بالطهور ولا تفتن  
 فلما لم يرد علم المراد الى آخره انما هو ان المراد بين مقتضى الحال  
 والاعتبار كمن لا يلزم ذلك اصلا فاما تقدم وتلك بحث قد سره



في محاشية ان المعصود انما هو الـ **قوله** والـ  
 صدق الى آخره كتب قدس سره في محاشية ان المحصر  
 متناهيان فيبطل احدهما على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه  
 كذب في الاخص يتحقق الارتفاع في فرد اخر من الاعم ويطل  
 كلاهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه او تباين كلي وفيه بحث  
 ان يطل من احد المحصرين لا على التبعين لازم واما بطلان كليهما او احدهما  
 بالتبعين فغير لازم قطعا سواء وجه العموم من وجه او التباين او غيرهما  
 وما يوجع في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح والجواب انه لا يطل  
 يجوز الا يجاب في المحصر في الاعم الجزئية السلي من المحصر في الاخص لا وجه  
 لا بطلان التباين البطل لا دل المطلق بخلاف ما اذا وجه العموم من وجه  
 او تباين فان الاجاب في المحصر من مقرر عند القوم فالحكم  
 في الجزئية السلي فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواة يبطل الجزئية السلي  
 المحصر في الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب الجزئية  
 السلي منها على تقدير التباين كلي او الجزئي فافهم **قوله** مضب  
 على نظرت لكي انه يجوز ان يكون صفة مصدر سمي فان التسمية  
 هنا بعض اللفظ كما يقال سمي زيدان ما اي اطلق لفظا لـ  
 عليه واما ما ثبت المصدر في الصفة قد لا يفت اليه كما صح به

هذا هو الوجه في بطلان كليهما او احدهما بالتبعين

به السبب الشريف في اول الفن الثاني من شرح المفاتيح **قوله** ٢٨  
 ولما طرفان اي فردان احدهما في غاية الكمال والاخر في غاية  
 النقصان فكانت اعين البديهة امر ممتد الى طرفان **قوله** لما  
 في المفاتيح من البديهة تتزايد الى انه تبلغ الى حد الاجازة وهو الطرف  
 الاولي وما يقرب منه **قوله** لا يكون من الطرف الا على لانه  
 اصل في طرف الشيء ونهايته ان يكون امرا واحدا متخبا لـ  
 اصلا في الامتداد الذي جعل ذلك الطرف له فظهر انه لا يكون  
 القريب حينئذ من الطرف وقد يؤخذ الطرف نوعا وما به وجه  
 مع تعدد افراد ما فان الموقوف في الطرفية انما هو نفس النوع وتعدده  
 فيه وتعدد الافراد لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان القريب منها  
 لا يتناول المبدأ وبعض افراد السطر والتغير النوع انما يقع في الافراد  
 لا بعضها على انه التغيرية بها على خلاف في الاحكام التي منه بالطبيعة فانه  
 يظهر ان يقال زيد وعمر والغير ذلك من الافراد نوع **قوله**  
 وهو اذا غير الكلام عنه لا يقال بصدق التعريف على الطرف الكلي  
 والمراتب المتوسطة ايضا لاننا نقول عموم ما في قوله ما وانه اي  
 الى اي مرتبة وانه بدفع ذلك **قوله** وان كان صحيحا لـ  
 بهذا دفع في الايضاح ايضا لكنه لو قيل وان كان صحيحا كان حسن



**قول** متفاوت المقامات ينبغي ان يحل متساو لا المتساو  
 كنية اي قوله وكثره كانا متساوية لمتفاوت كنيته ومساوية  
**قول** سوى المطابقة لا يخلو عجز كانه فان البداهة هي المطابقة  
 والفضاضة فيصير بمرله ان يقال ينبع هذا الرجل رجل سوى هذا  
 الرجل **قول** متصفا بصفة يعني صفة بهتم بها في العرف وتتميز  
 كالنصع والبدع بخلاف ما اذا اني بمطابقة او جناس او نحو ذلك  
 فانه لا يفيد تميزه وانصافه نحو المطبق والمخمس مثلا كما ذكره قدس سره  
 في محاشية على الطول **قول** الظاهر ان يقال هذه الوجوه مستترة  
 للكلام فحقا بعد البداهة دون باقيه المتكلم ثم ان انصاف المتكلمين  
 الكلام بها فاج لا تضاهي اي المتكلم بالبداهة على تقدير ان يكون بداهة الكلام  
 مشروطة ببداهة المتكلم كما ذكره صاحب المفاتيح وحققه المحقق  
 في اول شرحه **قول** والبداهة في المتكلم آخرة انت خير بانه  
 ملكة الاقدار على كلام ينبع في نوع من الجمل لا يعني في بداهة المتكلم  
 التعريف بكن الغاية على قياس ما سبق في فصاحة المتكلم لا باعتبار  
 الشك في الوصفه عاده على علم في موضع لا نأقول البشر لا بعد  
 على ليف مثل العزائم **قول** ان البداهة في الكلام بهذا فيه انصاف  
 والاحسن ان كانت التقييد حتى يتم البداهة في المتكلم ايضا **قول**

**قول** اي يجب ان يحل له آخوه لا يعني ان هذا التفسير **33**  
 على المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم المفعول المخرج  
 اليه على الخلف والابصار كما يقال مرجع الوجود هو الشيء كونه  
 المناسب للشيء على المعنى المصدرى بقرينة كلمة الى كما في قوله  
 و مرجع الوجود الى الشيء ويكون ان يقال هذا ايضا بمعنى مجموع الكلام  
 المال لا مجرد المرجع فان المرجع البداهة الى الاخر اذ انه امر مشترك  
 فيما تامل **قول** والا لربما فيه اشكال لانه قوله والى الى آخوه  
 اما في الاخر اذ خبره عليه انه لا يقع حينئذ لفظه بما فانه اذا لم يتحقق  
 يكون الكلام غير مطابق قطعا واما في كون الاخر اذ مرجعا فينبغي عليه  
 انه لا يقع قوله فلا يكون بيضا **الاسم** الا ان يقال كذا رتب  
 التحقيق على قوله ان يجب عليه يقع حينئذ لفظه بما فانه اذا لم يتحقق  
 انما معنى للمساوية بين الشيء والصفة والظاهر مرجع الشيء الى  
 آخوه القبول اعني قوله فلا يكون بيضا حينئذ يقع حينئذ لفظه بما فانه اذا لم يتحقق  
 الاخر اذ مرجعا ولا يبعد ان يكون الشق الثاني من قوله والى  
 و ليل في سبب مستتر لم يكون الاخر اذ مرجعا واجب الحصول  
 في البداهة وقوله فلا يكون بيضا متوقفا على كونه غير مطابق ليل  
 وسبق في تعريف البداهة من اعتبار المطابقة فيها ولذا قال في الملل



لما مر في تعريف البدعة فليس متفرعا على كون الاحتراز مرجعا لما  
**قوله** والتميز الحسن في المقابلة ان يقال الى الاحتراز  
 عن سباب الاختلاف لفصاحة التسمي الا ان براد التمييز  
 بحسب الخارج لا بحسب العلم كما يشعره قول الثالث ربح فيها بعد مجيء  
 يعرف تميز السلام **قوله** ويدخل في تميز لوم بغير التمييز بالعلم  
 لم ينجح الى هذا الاعتذار لكنه تابع في ذلك لما نقده المصنف في  
 الابتناء نظر الى ان البدعة موقوفة على فصاحة الكلام او لا بدالة  
 و على فصاحة الكلام ثانيا **قوله** ومنه كالحسنات والسيئات  
 مبتدأ خبره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس على ما حق قدس سره  
 في شرح الكشاف **قوله** بالحق قال قدس سره في شرح المفتح  
 الذوق بطلن على القوة المدركة لعدم مرجعها كما في الادب  
 بتميزه الاحساس **قوله** او بدرك بالحق الظاهر العطف بالواد  
**قوله** قدس سره هو ظاهره وذلك لان المقصود ببيان الاحتياج  
 الى العلمين من المعنى والبيان نظر الى انه البدعة توقف على الامرين  
 من الاحتراز والتميز والكتا بعضه يبين في احد العلوم المذكورة  
 وبعضه بحسب الحق وبقي التعقيب المعنى الذي لم يدرك بحسب العلوم  
 والباطن ولو قبل انه غير بدرك بالحق محتال يحصل بالعلوم

34 فلا حاجة الى علم البيان **قوله** من غير اختصاص طبع البدعة  
 اقوال لا يظهر ذلك على ما ذكره المصنف من انه البدعة ترجع الى  
 امرين الاول الاحتراز لا اعتبار الحقيقة لمقتضى الحال المقيد  
 المراد من المحسوس الزائدة على اصل المعنى انما التمييز لا بشرطه  
 في البدعة ولا شك ان التمييز يحصل معلوم من جهتنا علم البيان لا  
 المقصود الاصل في البدعة او بالخصوصيات بالطرق المختلفة  
 الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيب معنوي لانا نقول الظاهر ان  
 تلك الطرق من تشبيهات والمجازات والاستعارات  
 والكتابات المذكورة في البيان انما هو بنظر اصل المعنى لا بغيره  
 نعم لو اعتبرنا بنظر الى الواضع جعل البدعة عبارة عن الواضع  
 و ابراء التشبيه والمجاز والكتابة كما فعله صاحب المفتح السلام  
**قوله** الفن الاول است جيران الفن الاول عبا في غير الافاق  
 فاطن بطريق الاستناد والمجاز في لفظة الشبهة بين اللفظ والمعنى  
 التسمي الا ان يرد بالفن الثاني كاجل الفنون الاربعة في قوله  
 الظاهر كون السلام في الفن للعهد الخارجي وليست عمودية الاعتبار  
 ذكر ان ما عجز به من الاول علم الكتا فاطن غير محتاج اليه مع التبري  
 علم الكتا هنا يعرف والمعارف كون السند اليه اعرف **قوله**



كونه منه كلمة من بداية اتصاله بمعنى كونه المعاني نازلة  
بترتيب كانت ناشئة من الباطن حال كون هذه المراتب متباعدة  
المفرد كانت من كانت من المركب هكذا يستفاد من شرح المعاني  
وقال في تفسيره في شرح الكتاب في قوله صلى الله عليه وسلم  
انت مني بترتيب هرون من موسى في ذلك مني بترتيب ورجوع  
من موسى عن السلام فالمعنى هنا كونه قرب المعاني من الباطن بترتيب  
قرب المفرد من المركب **قوله** اي ملكة يقتدر بها ينبغي ان يراى ذلك  
الملكة كبقية الصفات فيقدر بها على حرف جميع المسائل بالاختصار لا كان  
مقصودا محذورا فيما او بسخا لكان محذورا منها وهما امور  
لا بد من التنبيه عليها الا ان تنبذ به تفرير القوم بتعربا عن تلك  
الملكة بالنظر في اسخا المسائل وانه الاستحصال ان كلام  
ربنا يوضح باننا باجود ادراك القواعد وليس كذلك فان  
الفقهاء اخرجوا في معرفة المسائل القياسية لا معرفة العلة الزكية  
وما يتعلق بها الثالث ان تلك الملكة حالة مغايرة ناجية لا ادراك  
المسائل المدونة وغيرها حالة مدخل على ما يفهم من حاشية المطول  
وسج المفتاح الشريفي كونه ذكر في شرح المواظف ان كبقية الصفات  
يحيث حاله الا ابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ وهما

35 وهما مخداتنا انا انا منظور فيه لقطع باختلاف العرف  
المستقصاة فانظروا هو الاحتمال قول الربيع انها على الحقيقة  
لا يترجم ان يكون سببا لا فسادا مع معرفة البيع بلا كسب  
فان بعض الفقهاء بالانفاق قد كوتلج بعد الفقه الى انظار حقيقة  
في استخراج بعض المسائل **قوله** ويجوز ان يرد به قد  
جعل في المعنى جازا مرجوحا بالنسبة الى المعنى الاول انظروا  
العكس لانه اشجع في العدم المدونة مع انه الملازم لمصر على الملك  
في الاجزاء ثم انه انما وصفها بالمعدومة اشارة لا متناهية  
لا حوال للفظ العربي وتوجب الى جهة الاطلاق على المسائل سواء  
كان مجزوا او مقلا عرفيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة حقيقة  
الادراك ويجوز السبق قدس سره حمله على الادراك  
وانت خبير بان العلم في اللغة يقابل التعبد العلم المدونة  
مخصوص على زعمه بالعلم غير ضرورة او دليل كذا فهم من شرحه  
**قوله** ادراكات جزئية الظاهر ادراكات الجزئية  
فان مجرد ذلك يقتضي احتمال المعرفة في ادراك الجزئي  
وكانه قدس سره شاع في وصف الادراك بوصف الدرك  
او نظرا الاستدراك باعتبار ان ادراكات جزئية وان كانت



ادراكا كذا جزئي لا دراك كذا كلي من الاحوال ثم انه ينبغي  
 و هو ان يتبادر منه ادراك الجزئيات هنا ادراك الفروع  
 المستخرجة من القواعد ليس كذلك الادراك الجزئيات من الكل  
 غاية الامران الموضوعات جزئيات الا ترى ان قولنا  
 كلام مع المنكر يجب توكيده فانه قولنا هذا الكلام المعنى لا هذا  
 يجب توكيده لكونه معنى لا المنكر فم هذه الفروع وسيلة  
 الى معرفة ان هذا التوكيد المخصوص مناسب لهذا الاطلاق  
 ان معرفة الجزئي تشاؤم لقصوره والقدرة على ان لا تشبه  
 المطالع قائل **قوله** كل فرد فرد الظاهر ترك فردا وكان  
 اراد كل فرد على التفصيل والافراد والكلام محمول على الوصفية  
 تعدد الصفات اليه ضرورة كعدد الخبر في نحو هذا علوما مض  
 و على ترك العطف لعدم ظهور الغرض منها **قوله** والا و فام  
 انت خبير بان توقف اصل الغرض على خفاء الا ترى الى قوله  
 الاصل وقد حجاب بانه متوقف عليه من حيث جريانه على غيرة الوضع  
 والفاونه **قوله** وما اشبه ذلك قال لا بد من اخوة ينبغي  
 ان يقيد بتلك الجينية والا فسيجيئ علم الغيبت عنهما  
 الاشارة من حيث افادتها لاهل المعنى وعلم المعاني بحث عنهما

36 من حيث انها يقيد القرب مثلا بان هذا وعند العقل الى البعد  
 يوفى بذلك على اشبه اليه في المفتاح حيث قال في تعريف  
 المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال فذكره وذلك لان المذكور هو  
 الكلام باللفظ والتقديم وانما خبره وغيبه لا يقال كما ان تلك  
 الكيفيات ليست مذكورة حقيقة كذلك الكلام الكلي الذي  
 هو مقتضى الحال في زعم الشارح ليس مذكورا حقيقة فاعبار  
 ذكر كل منهما يحتاج الى ما قبل لانا نقول شاع وصف الكلي باعتبار  
 وصف الافراد فانهم جسدوا وجه الشبه حسب نظرنا الى  
 والماتية موجودة باعتبار الافراد وانما وصف الكيفيات  
 بالمسبوحة التي هي اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس  
 شجاعتك المتأينة ثم ان الانصاف ان كلام القوم من  
 صاحب المفتاح وعبر في اكثر المواضع بدل ان مقتضى الحال  
 حيث قالوا انما لم يطلب يقتضي كيد الكلام والاختصاص يقتضي  
 الحذف اقول وما يؤيد ذلك ان الاعتناء على اعتبار الموصوفين  
 في الكلام قد يكون غير مقتضاه اذ اصل الغرض من ذلك كثر قوله  
 وصرح في شرحه لا يقتضي ان مقتضى المفتاح اولى بالقبول من نصرة  
 لانا غير مقتضى الحال وفي بحث لان تلك الاحوال كانت



لفظ الاحوال التي هي مقصود حال والا وانه ان يحمل مقصود حال امرا  
 معنويا معني من قبل باستفاد من اعتبارات الطبقة فانه انكار  
 يعني في دفعه ان كبره هو حاصل في ضمن اللفظ العربي او التركي او غيرها  
 بل هو حاصل في طلب العلم بذلك ان كبره المعنوي بلا اعتبار لفظ الكبر  
 وعلى هذا الاعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان  
 انما الكلام واللفظ باعتبار المعنى وحوال الاستناد ايضا  
 بهذا المعنى انفع الاستناد ليس لفظ فلكونه البحث عن حوالته  
 مسائل المتن البحث عن احوال اللفظ وانفع ايضا ان الاستناد  
 من اجزاء الكلام الذي هو موضوع الفن ولا يكون موضوع المسئلة  
 كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان موضوع المسئلة قد يكون  
 كذلك بمعنى اخر وهو ان تلك الاحوال ليست مبالا عرض  
 الذاتية بالمعنى الذي حقق في موضعه بل هو امور مقارنة للكلام  
 ولو سلم فمعي اعم من الموضوع اي اللفظ العربي والابواب ان غاية  
 ذلك الامر وامثاله لازمة لعلوم الحكماء واما في الفنون الاولية  
 فقد لا يظهر فانه قد يجعل الفن الاول في عبارة عن عدة او ضلع  
 او اصطلاحات وتبينات وبيان احوال متعلقة بامر واحد  
 في الجمل على ما ذكره قدس سره في شرح المقاصد مجرد اصطلاح

اصطلاح في كون ذلك اصطلاحا على خلاف العبارة ان يقال  
 ان التخصيص في التعريف مجرد ان نظر المدون مقصور على اللفظ العربي  
 ويختص المقصود من علم الحكماء لان المقصود منه الذي خارج عنه واما  
 تبعية فانه حصر الحكماء في بدييات واما بيانية فلا فائدة في زيادة  
 المقصود فلو لم ير المقصود لم يستقم الحصر فان تلك الامور ليست  
 من جملة الابواب وعلى تقدير كونها بدييات لا يتفاوت الحال  
 ويكره ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية وصلة المقصود محدودة اي  
 المقصود من الفن وذلك لانه المقصود من الفن عبارة عن اللفظ  
 المفيدة للعلم وبيان الاختصار وغيره كمن المقصود من جملتها هو العلم  
 واجيب بان من تبعية نظر المصنف الى جعل المبادي والموضوعات  
 واخذ في العلم كمن المقصود هو مسائل العلم وان خير بانه لا يلزم  
 احصاء من تعريف الحكماء بما سبق بالاحصاء او الحكمة قايمة  
 بقدر العلم فيعتبر ان يحمل قايما على وجودها فيما بالوجود الظلي على  
 فلا ينافي انما يقع احد الشئين بالآخر كمن يقف عنه في المشبهة  
 انما مناصته في الذهن كالعلم والارادة تامل خط في  
 هذا المقام هذا مبني على ان المتعارف رجوع النفر لا الضد  
 مع ان القوم قالوا بان لا تشابه لا يقال قد يتوهم كيعبر

فيذكر كونه آية صفة المقصود فيخرج  
 تلك الابواب على علم الحكماء



الاشارة خارج مطابقي يحصل من غير قيام بل كونه ذلك  
 في جميع الاشياء لان النسبة بين كل امرين في الواقع  
 او بغيره او سببية على طريق المصالح العقلية لا نقول المقصود  
 خارج بقصد مطابقة فان مطابق فهو صادق والاف كاذب وبتعني  
 ان يعلم انه لا دلالة للكلام ولا اشعار فيه على الحقيقة وقصد افلا  
 يناسب تقييد تطابقه او لا تطابقه منها بقصد وبهذا التور ان يقع  
 ما يقال انه اذا صدر الضرب من الحكم في الحال دون المستقبل  
 فيجب ان يكون مستغرب صادقا لا كاذبا لصدور الضرب في الحاضر  
 المستلزم اي لئلا يقال انه لا خبر راي بجاية المستقبل  
 فكذلك لا نقول انما في الحال ووجه الدفع انه بقصد مطابقة النسبة  
 المستقبلية ولا يتحقق انه لا يقع بمجرى التقييد باحد الارضين الثلاثة  
 يحصل من اللفظ ويظهر لا آخره وذلك لانه اذا قال الحكم ضرب  
 بتصرف بطلب الضرب ويعد طالبا له عرفا مجرد النقطة بهذا اللفظ  
 اقول بحقيقة الفرق بين الجبه والاش ما اشبه اليه من الجبه بقصد  
 فيه مطابقة النسبة المضمونة الخارج بحرف الاش والاف كل من  
 الامر والشيء يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم يكن في نفس التكلم  
 هذا النوع بل يتجابه بزم ان يكون كاذبا وان كان كذلك لم يكن

يكون صادقا لكن اعتبره والصدق والخدب باعتبار مطابقة 38  
 النسبة المضمونة الخارج وعد ما قائل ومع قطع النظر عن  
 الذهن وانت خبير بان هذا الظاهر مخصوص بالقضايا الخارجية ولان  
 الذنوبات مثل شربك اباركيا ممنوع بل مثل ما سوى الواجب  
 كما يمكن والتحقيق بين كل امرين مع قطع النظر عن جبهه ولان الكلام  
 وادراك الذهن وفهمه نسبة على وجه تحقيقه ضرورة النقل  
 والاسناد لال ابرهاني بقصد مطابقة في الجهر فان مطابق صادقا  
 واما كاذب وهذا مغرور بوجود النسبة الخارجية اي  
 ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشين المذكورين مع قطع  
 النظر في الواقع عن الذهن مغرور بوجود النسبة الخارجية فليس الخارج  
 هنا بمعنى ابرادف الاعيان حتى ياتي ما يشهد من انتم  
 النسبة ليست بوجوده خارجية بل في الخارج هنا خارج الذهن  
 امر الواقع في نفس الامر لاجته التحصيل الحق في الجبه ان الجهر  
 اعظم ثباتا واكثر نفقا واشتمالا على النكتة اصل كبر الاش  
 ولا يخبر ان هذا النكتة في التحصيل ما لا يستفاد من اعباره  
 على انه لا حاجة اليه انت خبير بان ذلك مبني على ان كل لفظ في  
 الكلام البين مطابق لمقتضى الحال هذا على ما قل قد سبق اليه  
 فيه رمز لا وجه نسبة هذا البحث بالبنية الا انه لا يتعارف

اشارة ثانية



جعل الحكم تبييناً مجرداً لا إشارة والعلم بسند هذا الخبر تأمل  
 غير معتقد لا قال معتقداً خلافه لكان ثبوت الواسط  
 أظهر والكلام في أن المشكوك المتيقن خبر فانه والى الحكم  
 ولا يزم منه أن يكون المتقن حاكماً بذكر كلف الحكم لغيره  
 المدلول في الدلالة اللفظية بدليل ما يقع الفعل في السمع  
 لا في تعريف لفظي وما دل على الصدق في بيان الموضوع له  
 فانما وجههم في آخره لا يخفى أنه دليل لا يثبت ما ادعاه هذا  
 المتقن في جانب الصدق أصلاً فانه يجوز أن يكون الصدق  
 مطابقة الاعتقاد مع الواقع فذلك لم يتعرض قدس سره  
 بحال بل يقول لا يثبت له ما في جانب الكذب أيضاً بل لا  
 أن يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع موافقة الواقع  
 إلا أن هذا الاحتمال بعيد جداً فذلك لم يثبت البتة  
 فلا يستدل على بعض الأمر أو رد قول الخصم من حيث  
 يشهد أن العلم أنت جدير بأن هذه المؤكداً تأكيدها  
 لما دخلت عليه غير المشهور به لا شهادة المناقضين المدلول  
 عليه بقوله تشهد وهذا هو الظاهر للمعارف ولو سلمنا ظاهر  
 من المتن أنه جواب الأول رجوع الكذب إلى التشدد نظر إلى  
 أنه خبر عن استمرار الشهادة أو الشهادة لاية أو رجوعه إلى

39 إلى خبر لازم تشدد على خبر كونه است. وهذا الخبر هو الخبر عن  
 كونه المشهور به على وفق الاعتقاد وادرجوعه إلى اليقين فثبت  
 هذه المؤكداً المذكورات على ما ذكره قدس سره في جواب  
 آخر لكن المصنف ذكر في الإيضاح الذي يترجم له الشرح المتخفف أنه  
 الجواب الأول هو أن الخبر تشهد شهادة وإطاعت فيما توبأ  
 الاستدلال كما ترجم عنه من العلم وأسمه الجدة والكذب  
 في قلوبهم تشهد وادعاهم فيه المواطاة مع الاعتقاد بانه  
 مطابق الظاهر من خبره أن الظرف حال خبر الخبر عن  
 و أن الخبر في قوله مع راجع إلى الاعتقاد وقد فسر في الصدق على  
 أنه مطابق والمراد به في الكذب اعتقاد أنه غير مطابق فثبت  
 الراجع والمرح في خبره مع كونه خبر الكذب جنبه نفس الصدق  
 والأول أنه مع الاعتقاد وظرف لغو لمطابقة على أنه مثلك  
 لكن لا يجوز القول المذكور عن خبر الراجع إلى الخبر على ما هو المصنوع من  
 العبارة وسوق الكلام بل المفعول المحذوف بقرينة المقام إلى الوقوع  
 والمعنى صدق الخبر مطابقة نسبة المفهومة للنسبة الخارجية  
 والنسبة الذاتية للتكلم والخبر في قوله مع راجع إلى المطابقة  
 وفي قوله مع راجع إلى الاعتقاد بنسبة السابق والظرف



منعني بغير عدما و مثل ذلك جاز على ما صرح به المحققون  
 في بحث التشبيه من شرح المفتاح كمن المعترض على السبيل الى الكذب  
 عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا وان حصل رفع الابطال  
 او نفى القيد فقط اي الاعتقاد ضرورة توافق انت خبر بان  
 اعتقاد المطابقة يستلزم قطعاً مطابقة الاعتقاد وان لم يكن  
 بين الواقع والاعتقاد موافقة لان العاقل انما يعتقد الحكم انما  
 يعتقد انه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه اذا اعتقد انه  
 غير مطابق اعتقد خلاف حصره واجبا لا محذور لا يخفى انه لا فائدة  
 في المحرر لانه كثرة الافراد لا يوجب كانت النفع يستدل القائل بالواقع  
 على سبيل منع الخلو ينبغي ان يعلم ان منع اللغو للشهوة  
 الحكم بالتساوي في الكذب فقط من خبره نافي في الصدق فيوجد  
 الاجتماع في الصدق فيتحقق الكاذب وللبعض الصادق في حال اللغو  
 فلا توجد الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو على الحكم بان كذب  
 سواء حكم في جانب الصدق بالتساوي او عدمه او لم يحكم بشئ  
 فيجوز عدم الاجتماع وحكم من اجل ذلك فتوجد الواسطة فعلى هذا منع  
 بلع في المقصود اظهر وعلى الوجه فلا يتم الاستدلال لاحتمال غير المقصود  
 نامل كان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم

410 عدم تجوزها فلا جزم ان لا يراى الصدق باحدث شي الزيادة  
 وانما الصالح الدليل اعتقاد عدم الصدق فانه انما في تجزئه العلم لا انما  
 يتكف و يراى بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن الاعتقاد  
 بحيث لا يجوز وفي اصلا والله اعلم احوال الاستدلال  
 لا يخفى انه يمكن في الاشياء ايضا اجزاء جميع تلك الاحوال من  
 الحقيقة العقلية والجزء الذي يصح اننا نكذب بانواعه و عدمه مثلا اذا كان  
 مخاطب جديا عن الاشياء بكونه الكاذب وكان القيد بالجزء كونه الكاذب  
 العظيم انما او ما يجري مجراها مثل قولهم سمع بالمعجزة خبر من  
 ان تراه و مثل هذه الترويض خبرا او كونه اي كونه الخبرا  
 به لا يخفى ان هذا ايضا حكم لازم للحكم باصل القضية مجازا بالنسبة اليه  
 وكيفية بقصد الجزع جازا الحكم اللازم باصل حكم فلا فائدة في تميز هذا الحكم  
 اللازم عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال المراد بالحكم  
 ما يقصد علم المتكلم به وابقا عنه في جهة وانما كان المقصود بالواقع هو  
 الوقوع ولا يجري ذلك في غير هذا اللازم كما لا يخفى والمراد  
 بكونه الى اخره انت خبر بان لم يدع احد انه هذا العلم فائدة للبر  
 او يستفاد منه حتى يقال انه لا يبعد ذلك العلم عما فلا يكون مستغنا  
 ولا فائدة بحسب العرف نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة



اصطلاح الحكماء كونه قد استند بين الناس وقد يقال في تصحيح  
 لزوم بانه متردد على مطلب اعتقاد بالحكماء للبرهان اعتقاداً  
 المستعمل معتقد ذلك حكم قولهم ذلك اذا كان اعتقاداً  
 مقيداً وانما في غيره فلا كما اذا كان الحكم به يتبين يحتاج الى اذني الشا  
 وسامع وقد يراد بالمطلب الى آخوه الحسن انه يذكر هذا  
 في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التبريل يجري فيها اذا  
 علم الغاية بين معاد واحد ما وكلام المصنف انه كان في الوجود  
 الاول كونه يخل الوجود وتترى العالم بالشئ المقصود والتقدير  
 فان الاله ليس من قبل تترى العالم به الغاية بين مترلة الجاهل  
 ولقد علموا الى آخوه اللام في تصديقات القسم المحذوف في  
 لمن اشتراه ابتدائية وضمير الفاعل كتاب السحر والشعوذة هي  
 لمن سئل واختار على كتاب الله وليس عطف على مجموع  
 والابواب فعبارة ايضا حذف قسم وعطف على ابواب نظام  
 ابواب لقوله لو كانوا يعلمون محذوف ارم يبيعوا واهلهم  
 وجه التنبيه في الاله ان صدور ما يدل على ثبوت العلم لهم واخوه  
 يتقيه عنهم فان لا مشاع اي لا مشاع الاول الا ان غنى  
 نعم عنهم لا عبرة خطا في نظر الا انهم لا يعلمون على مقتضى العلم قبل

قبل لا حاجة في الاله الى هذا التكلف فان قوله لو كانوا يعلمون  
 متعلق بقوله ليس والذم والرداينه غير انتفاء الخلق والوهاب  
 فان انما في وجوده المباح بخلاف الاول وبالحكمة مع ذلك  
 الاحتمال ليس في الاله استثناء وقولنا احتمال كرسى الاله  
 على الخلق والذم وانتفاء الخلق ووجه ذلك ان خبرنا ليس  
 له نفع كالسحر على النافع الذي من كتاب الله تعالى في مذموم  
 خطأ لو سلم فراجع لو كانوا يعلمون الى مصدر الاله هو الكتاب بغير  
 القرآن فان فيها مبالغة من حيث الاشارة الى ان العلم  
 الثواب كان في الامتناع خيف يعلم بالذم والرداة وذلك  
 ان احتمال الآيات على الالبع واجب يعني انه متعلق بعلمهم  
 ليس احد على التوجيه الاول فان عدم النقص ورواة وانما  
 متعارفين وجودها متعارفين مفهومات مل وماريت  
 باعتبار ان تلك الامار العجيبة خارجة عن تلك الرتبة فينبغي  
 ان يقتصر الى آخوه لا يظهر كونه مسبباً عن الشرط المذكور اللهم لا يجل  
 كونه محلاً لتفصيل التراتيب اليه بقوله فان كان المطلب الى آخوه  
 عن اللغو لا بظاهرة ليس شاملاً لعدم النقص فاما ان ينظر  
 الى ان الكلام بما حوته لغو غير مقيد او يعلم ذلك بطريق العناية



اى لا يكون عالما بوزان براد بل حكم القديسين والخلق عنه  
 لخلق عن نفسه وذاته كافي لخلق التردد ولكن يحتاج الاستحسان فان التردد  
 ليس في القديسين بل في حكم بغير الوقوع والادو فوع كمن يخلق عن حكم بغير  
 لخلق عن ادراكه بخلاف الخلق التردد وبهجة انما يظهر حينئذ في القول  
 ان لم يكن ذلك الوقوع والادو فوع مغلق الصور ايضا بل كما يتعلق  
 الصور النسبة حكمية كما يفهم من حاشية الشبهة او يقال ان  
 من العبارة الخلق الوقوع والادو فوع بغير القديسين لا الصور  
 كان محال متروكا والاخره اقول اذا كان ظاهرا لم يكن ثلثا في  
 الزوال متوحا لثبته فيزنا كبد هذا الحكم اذا انقضى اليه كالخبر  
 لكن المذكور في دلائل العجز لا اخره الا ان يكون ذلك الظن  
 شرطا في ان كبد بجملة ان خاصة على علم الشيخ على ما يفهم من المطول تقرا  
 الى انما علم في التاكيد بخلاف سائر الموكداست فيمكن التوفيق بينه  
 وبين ما ذكره القوم من ان كبد في صورة التردد اذ كذبوا  
 بانقضى ان ليس ظاهرا بل في الحكاية فان يقول الحكاية ليس وقت  
 التاكيد بل ظرف المحذوف اى حكايته عن الرسل فوطم الخ  
 او الاستيفاف عن حذف المصدر اى هذا الحكم صار اذ كذبوا  
 في معنى على انه تكذيب الاثنتين الى اخره لا يقال يجوز ان يتبع

ان يتحقق في المرة بقوله قال انما نقول التاويل حينئذ لازم ايضا  
 على هو المفهوم من العبارة اذ المعنى قال تعالى كما يستعمل الرسل  
 فوطم وقت كذب بل في الجملة الاولى وفي المرة الثانية  
 كذا والتقوية بموكدا الى اخره الا ان يقال التاكيد  
 استحضار وجود اى الخبر فيه ان الاستشراف منع  
 بغيره ولا م التقوية لا تضره ان يقال ضربت فريد الا ان  
 يكون ذلك من تتركب المعنى من له لازم ثم منع منه  
 بحرف اجر او يقال الاستشراف منع بغيره نظر الى  
 اصل المعنى كنه من عمل هنا في ايقاع الطلب مجازا او بغيره  
 فحين ايقاع الطلب مقام ان تبرد الى اخره قال  
 الشيخ الرضا قولهم ان يضرب بغيره ان يقع منه الضرب  
 ولا قطع بثبوت هذه العبارة هنا لا تقصر الاصح التردد لا التردد  
 بالفعل فلا بد ان التاكيد على مقتضى ظاهر ثم النسب ان يكون  
 الاستشراف ايضا بحسب الصلابة فقط والا فانها هراة  
 مستندة للتدو بالفعل الا ان يقال الاستشراف الى  
 خبر الخبر لا الى خصوصه وغير المتكبر كالمكر الى اخره جعل  
 السيد حمادته ذلك مشا ولا سائل ايضا وفيه ان الكلام  
 بوكدا مع سائل المكر معا على طريقة واحدة فلا وجه لتتركب  
 الا ان يغير زيادة التاكيد بالنظر الى الكار على العرضي

42



بعض عرض لرمح فان عرض العرض على الاناء على ما يفهم من كتب  
 اللغة وهو المراد عند السيد وضع عرضة على الاناء ثم المراد بوضع العرض  
 ساكون عرض لرمح في جانب الاعداء اذ الوضع بحيث  
 يكون طوله نحو عمدة القصد في الحاربة والوضع بحيث يكون  
 العرض نحو عمدة الانكار ويكون ان يجعل العرض نحو الانكار  
 من فوط عرض العسكر وانما جعل عمدة الانكار باعتبار ان يكون  
 فيهم رماحاً فقدر على ذلك وخطب خطباً لا يتقار  
 قبل ان كان الشقيق حاضراً فخطب الغفان احد ما من خطب  
 الى الغيبة على راي السكاكي والتمس على الحسن وان لم يكن حاضراً  
 فلا التفات الا في الثاني بل مطلقاً فانه لا يربط ان يترك  
 فيهم على محبة باقية لا يتغير راي فقلت او اقول له ان بني  
 عكك فيهم الخ والمخ انه لا حاجة الى التقدير فانه قد جعل  
 شخص من جهة ذكر او صافه حاضراً خطباً بالخطاب كما يظهر من  
 الايات ويؤيد قوله تعالى اياك نعبد حكم او استنزل  
 لا يخرج بذلك عن التبريل المذكور لكنه ظاهر في المعنى انما للمرض  
 برمي به يقال رماه بالفضل كاستبابة اليه لغت الكفا  
 لغت بالسر الجانب والكفاح المقابلة في الحاربة  
 فقلت لمخر الخ الحز الذي جعل الناس في جانب وحصنه  
 الشجب النجيب التقدير لا نقاء على احد الجانبين اذ كان المرحمة

43 المرحمة ان يدس هكذا وقع بخطه قدس سره في نسخ  
 المفتح وفي كثير من النسخ المرحمة وفي كفن الاولى على ما يحضر  
 النسخ ان يدس لان الدس الاختفاء تحت التراب  
 والدوس جعل الشيء تحت الاقدام لان مجرد وجود  
 الى اخره لا يخفى انه المضموم من العبارة ان الشاغل فيه بعد وجوده  
 كات لا مجرد وجوده نعم لو قال وجوده لا يخفى في ترك  
 التاكيد بالنسبة اليه كما يستفاد جنة من العبارة كما  
 تأما وهذا الحكم فيه ان الخطاب النبي وصحابه عليه  
 وعليهم الصلوة والسلام ولا ينكره احد منهم ويمكن ان يقال  
 كثيرة ما يلاحظ حال السمع ايضا كما هو المناسب هنا فانه  
 المقصود تغيير الكفار باعتبار انكارهم فالمقصود منه محبة  
 في عبارة النسخ مما يتناول السمع ايضا بان جعل على خط  
 حاله وتغييره كلام نظير لتبريل الى اخره اللهم لا اهل  
 حتى هذا نظير ليجب باعتبار التبريل وكذا عبارات  
 الى اخره عطف على مقدر يعني عنه السباق كانه قيل في ذلك  
 ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات وكذا  
 اعتبارات النفي انشأها وخبارة بالان  
 المراد بها ما في جهة الانشابة والتبريد سواء كان تأما او لا  
 فتناول اسناد المصدر مع انه غير تمام من اجل اللفظ



الاضافة للمعنى الى الاحوال المعلومة في تعريف  
 بان لا ينصب الا نحو الظاهر بان لا يكون هنا قرينة  
 كمرض ومات الا ان لا يكون من قوله المرفوض فانه  
 المرض والموت ليسا صادقين عن اصلا اول علم الخاطب  
 ان قول اول من الخاطب عالما بان لم يحن عجز ان يعلم اعتقاد  
 المستكم بكونه لم يحن والمثال صالح لكونه مجازا لانه لم يعلم المستكم  
 ذلك اعتقاد من الخاطب قرينة صادقة فالمراد علم الخاطب  
 باعتقاد المستكم بكونه وظهور ذلك العلم عنه فلا دخل في القرينة  
 لموافقة الخاطب مع المستكم في اعتقاد عدم الحجى كمال الخبير  
 مجازا حكما لتعلقه بالحكم ان السناد بمجرى النسبة  
 مجازا في الاثبات لان مجازية النفي بوجهة حال الاثبات  
 بل التحقيق ان النفي يرجع الى ما لا يلائم صورة الاثبات  
 مثل ما رجعت مجازية اسم راجع الى حسرت او  
 الموضوع الذي لم يخل قبل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز  
 لا يستلزم حقيقة عند الشيخ اقول الموضوع ببول الى السناد  
 هو الحقيقة مع ان المحاشية المنقولة عنه قد سترت مناهج  
 لذلك وقد اشار فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المال  
 الموقوف في تفسير التاويل بمصدر مسمى اسم مكان  
 وانت خبير بان ذكر المال في تفسيره غير ذي حاصل

٤٤١  
 قال في صحيح التاويل تفسير ببول الى التاويل ثم معنى  
 حرف القرينة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها بقية  
 المسند اليه المقطع بوله وبالنظر اليها يفهم انه غير ما بوله  
 وحاصله ان ينصب الخ فان السناد يطلب  
 الحقيقة ولا يخطئها وهذا يستلزم اعتبار العلة ونصب  
 القرينة فلو تعرض بيان العلة ايضا في حال التاويل  
 كما ان حسنا بل لو اقرر عليه كان حسن فان المصنف انما  
 بعد ولا بد من قرينة اي لفصل انما اقرر عليه لكونه  
 الاسل اولان كصفة المشبهة لا تنصب المفعول به  
 ليستد بها اي حال كونها باقية على معانيها فان معنى  
 المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيها اذا  
 رفع واستند اليه الفعل وقس عليه الباقي من فئت  
 الانا كمن الظاهر منه افعم لما الانا كمن الشايع في عباراتهم  
 ذلك شقان فيها الشقان العداوة والحكمة  
 مطلق النسبة انت خبير بان بزمج ان يكون  
 قوله سابقا اسناد الفعل الى الفاعل اذا كان متبعا لفاعل  
 حقيقة والى غيره مجازا فاصرا في اذا المقصود علم ان حسنا او  
 ينبغي ان تنبه عليها الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بول  
 اولان المفعول فيه وله بسند خبير فيه على ما يفهم من شرح



المفتاح الشرعي في بحث تقييد المسند والظاهر من كلام  
 المصنف في شرح الفصل فبذلك ان يكون ضرب في الدار  
 مفعول مجازا الا ان المحقق اوضح اننا نؤمن ان المفعول  
 باسمين اخرين سمي ان حال الصفات المشتقة على قياس  
 الافعال كونه المفعول لها ما يكون حسب المعنى كذا وكذا  
 ان نصب بها بعد شرط العمل فاضافة ضارب زائدة حقيقة  
 الثالث اضافة اسم الفاعل الى الظروف ان كانت على طريقة  
 اضافة الى المفعول وبمعناها في مجاز او لا فينبغي ان يكون حقيقة  
 الظروف متعقبا للظرف فاعمل الاقوال كاذبة التي بعقده  
 المتكلم بما صدر والكتاب فاصد اريد بها بقدر المكان فلا تأكل  
 ولم يلق الظاهر من اعادة لم في الشرح ان الكلام على عطف  
 النفي على النفي وليس مقصود فان هذا لا يلحق بل الاعادة لاظهار  
 النفي كمن عطف النفي على النفي فتقع كلمة او في خبر النفي ليست فاعلم  
 لا جمال ان يكون هو المثل اقول هذا اليها احد سببها في عرف

بعيد جدا لان ما عده الخداوة او كما  
 والعنى او مراد بغيرها

المتكلمين ومنعهم العرف من الامار ثم اسناد اهل الك  
 اناس الى الدر على ما يفهم من القرآن فالظاهر وقوع المصداك بلا  
 تأثير من هذه كما او غير بل لا انتفاء مادة الجوة للاخوة واما  
 اسناد اللوات الى الله في اشعار العرب واما في الاما  
 التخرنم والكلوى الى الله كما كمن في ضمير عبارة الدر كمن سبل

على سبيل الظرف لا ترى انه شعرا الجهم من اهل السهم ايضا فان هذه  
 الطريقة في التراتي وغيره بين ما لم يعلم المراد بعلمنا مطلقه بحيث  
 فتناول الظن مبرزة يمكن ان تكون عن بعض في الفصل في الفرع بعد  
 بينهما جذب اليها الى المراد بالبيان طعن الزمان كما اشهر  
 قبل الله الضيل بمحور الكون على ما في الناج كمنه اعتبار الامارة غير ظاهر  
 فانه يدل فيه ان طلوع الشمس لا ينافي ان يكون اسناد الاقوال الى غيره  
 اليها حقيقة فان المجن من الجحيم المورث في عالم الكواكب المحفوفة به  
 كما ابتداء او بواسطة وان المبدى في عدم الفاعل الفصل  
 بين الاقوال واطلاع الشمس غير او لانه الطبع بالفعل على الابدار  
 والاشارة و مجاز بينهما بالاول في نسخة مصححة بنسخ الشرح  
 بعضه لا يخط هذا الاعتبار في القصة الى مجموع الاسماء الاربعة سواد وجه  
 تمام الجزء الاول من الاعتبار كما في القسم السابق او للجزء الاخر كما  
 في القسم الثاني او بعض الجزئين كما في القسم من الاخيرين في اية الكتابة  
 مقابل الحقيقة والمجاز على عبارة المصنف ظاهر لانه اشترط  
 انج واة على نموب السكاكي فجزان يكون المسند حجة ووصفها  
 بالحقيقة او المجاز اللغويين محل خفاء اذ هو مأخوذة في تعريفها  
 الاولى تركه كمن بسبب ذكره على وجه التفسير في اخو الآبنة او

اذا تكلم



او عن طول لا يخفى مجرد الطول لا يستلزم العجب من عدم الاتقان في طول  
 ان يرد منها قطعا اي جهة العقل يعني عقلا يتميز عن نسبة الاحالة  
 الى الغيب كمن على انه فاعل المتعدي الاستحالة والاحالة فان التفسير لا يرد  
 انه يكون فاعلا للفعل المذكور بل لازمه او متعدي نحو امثال الانا  
 انا فاعلا ليس فاعلا امثلا بل للمنا يزيدك وجه حسني  
 يزيدك الله علم الحسن وجهه في الكلام حذف مفتوح ومفعول  
 بواسطة وصحة حسن فان فاعله هذه الافعال اقوال فاعل كمال  
 النفس فاعلا في اقدمني والحسن انه الفاعل في الجمع النفس مع ضم المعقولة  
 فانهم جعلوا العبد بوجه الافعال الباشرة او التولية حتى قالوا العلم  
 ينتج عن كون العبد بالتولية عن النظر فينبغي ان يقولوا بعد السرور العلم  
 بزيادة الحسن عن النظر في الوجه بالتولية والحسن ما ذكره  
 الشيخ المرحوم قدس سره في الحاشية او لا لا تراعى في آخر  
 الفصل لا يرد له من فاعل كمن قسم قطعا ان الوجود والتحقيق في امثال هذه  
 الصور هو السرور والقدر وخذ ذلك من الافعال اللازمة للآخرة  
 والاقدام ونحوها من الافعال المستعينة كمن يفتح بحث وهو  
 اللفظ اقدم لا يكون من جنس حقيقة لعدم تحقق معناه وقد استعمل  
 استعمالا لا يجزئ فبغيره ان يكون مجازا فلا يكون المجاز في الاستناد ثم

ثم الحق بخطه قدس سره في آخر الحاشية كذا والجواب ان عدم  
 تحقق الغرض لا ينافي كون اللفظ حقيقة واستلزام كونه مجازا في معناه  
 غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل هو فيه لا يكون ثابته ولا يرد  
 المكذب ايضا لانه المقصود بثبوت ما هو الاصل والمرجع اليه  
 مثلا اقول في آخر الحاشية السابقة اشكال في القدم جميعا فان الحق  
 في الصور يجوز السقوط في الاطراف لا الاستناد والمجازي والحاشية لا تخفى  
 جواب له واما اول الحاشية فخرج كلام الشيخ كونه محل غاية الاطلاق  
 ماسنة ان الافعال المستعينة الواقعة في تلك الصور ليست بوجود  
 اصول فاقصود منها المبالغة في ملابسة الفعل مثلا اذا وجد القدم  
 لداع واربدة المبالغة في ملابسة القدم بنوعه هناك اقدام مقدم  
 وبفعل اسناد الاقدام منه الى الارض فان نقل الاسناد من الموضع  
 لشدة التحقق في تحصيل عرض المبالغة في الملابسة فمراد الشيخ ليس  
 هناك فاعل موجود ويسند اليه تلك الافعال المستعينة او  
 فاعل بعينه اسنادا اليه اذ لا فائدة في الاسناد الى الفاعل  
 التوهم قابل في بحث اخر وهو انه اشتبه بين الجمال والكمال  
 ان نقل كمن له فاعل فالافعال اللازمة فاعل موجود يكون اسنادا



١٥٦  
 في السند اليه حقيقة فللمقدم مثلاً مقدم محقق وهو الحق  
 عندنا والجد عند المخترعة سواء كان بالباشرة أو بالتوليد فيقول  
 آخر العهد فافهم واهبها الى اذ ما خرج اقول لا يخفى انه قد يمكن ان يكون  
 التشبيه في المدخلية مقصودا كما في صورة الاسناد الى السبب وانما  
 غير ذلك كما في الاسناد في المصدر والزمان والمكان وكلام السكاكي  
 على الاطلاق عن بحث اللوازم المسبوبة وبذلك كان المراد المسبوبة  
 بحسب القرائن والمقام فلا بد ان الخالب ليست مسبوقة بل هي  
 وهذا مبني على ان قيل اسناد راضية والضمير جها ايضا كما  
 على ذميه والمراد بعينه صاحب قطعاً اذا كان الضمير عبارة عن  
 صاحب فليس اسنادا للجمع مجازياً وهذا اولى فانه نقض  
 في مثال المتن بان يجوز في اسناد الصائم الى الضمير ولو  
 انه لا يجوز فيه انه يزعم ان يكون الاسناد مجازياً لان حق الاثبات  
 ان يسند لا القادر الخ لا الى الزمان بل شبه به مع ادعاء القادر  
 له فكيف ينفي السكاكي عن مجاز العطف اليه ان قدس سره في شرح المحقق  
 في الاصول احوال السند اليه من حيث انه مسند اليه ينبغي  
 ان لا يحمل للثبوت التعديل بل التقييد للبحث في المبحوث عن مسند  
 اليه حال كونه مأخوذاً بهذه الحقيقة فلا يرد ان يخرق والاثبات

١٥٧  
 والاثبات ليس عروضة لاجل كونه مسند اليه تنبيها  
 على ان السند اليه لا يمكن ان هذه النكتة منافية للنكتة تقدم الخلف  
 ووجه التوفيق ان هذه النكتة تخيلية باعتبار شيوخ الخلف  
 في عدم اللاحق والنكتة السابقة باعتبار الواقع بنا على  
 لا يخفى ان كونها من الكلام لا بنا في كونه عينا لانه اذا علم مع كلام  
 صاير ما عينا فحجب بغير منه ففي الحقيقة ايضا اذا علم عيب  
 في العبارة بنا على القرينة وان كان مع قطع النظر عنها لم يثبت  
 لانه الدال حقيقة انما حصر الدلالة عند الخلف في اللفظ مع  
 مدخلية العطف ايضا لانه في مدخلية اللفظ واما لانه العقل  
 شرط لدلالة الحاكم بذلك والدال هو اللفظ قلت  
 قيل هذا يصح مثلاً لا دعاء التعيين ايضا بل تنبيه ال  
 العباد ان اهل تحريف الصفة اذ ام المتصلة لازمه للتحريف  
 او ايها صوته المراد صوته عن تحجبه بواسطة المرور على الس  
 فصح ذكر الابهام والظاهر ان ذكر الامر ان يمكن ان يقال  
 انه العيب في ذكر السند اليه يكون عبارتين احدهما باعتبار القرينة  
 الدالة على تعيينه لاسناد هذا السند في قصده الكلام وادواتها  
 تعينه لاسناد هذه بحيث نفس العيب لا يصح ان يسند هذا السند



الى غيره او سيج او قافية ذان فما اذ اوجب تقديم السند  
 الاثر به يحصل السجع او القافية ثم المتابعة بالوزن تقتضيان التغير  
 الوزن بذكر السند اليه او حذفه بل تغير القافية وذلك فيما يكون  
 السند الذي القافيه علم ووزن السند اليه فذكر السند اليه او حذفه  
 لا يتغير الوزن كقول الصبا الخ الظاهر ان مثال لغوات  
 الافتراء فالحسن فضاله به رمية من غير رام مثل اول من قاله  
 الحكم للضري وكان منازكي الناس قد تفرق ان يخرج محاة الصبح  
 فلم يكن ذلك ايما حتى قصد نقل نفسه ثم رمى انبه مطعم فاصاب  
 فعد ذلك قال الحكم بفرب في الحاشية من المثل بل لا يرد  
 ولا تقتصر للحدوث الظاهر ان الطرف ليس غير بل يقتضي  
 به الاسم فيلزم توين المقتض لان شبهة بالمضاف الاسم الا انه  
 يقال ذهب بعض النجاة انه لا يجب توينه عليه قوله تعالى  
 عليه وسلم الاسم لا مانع لما عطيته او اظها رخطيه اخرج  
 الاظهار وان كان من الحاصل من لفظك السند اليه التعظيم نظر الى ان الكلام  
 على تقدير القرينة فاللفظ المحذوف المدلول عليه بالقرينة بتعظيم  
 وذكره بغير اظهاره حيث الاما الا الى السماع ليصح  
 في حقه تعالى وحواله كما كان لا يقال بل ايم قوله ولي فيها

الحكم بين  
بغض

48 فارب اخرى ان يجعل ذكر السند اليه في الآية المطوية الخ  
 والبسط لانا نقول هذا القول يجعل يقتضيان بل الخطاب  
 انما رتب فيجب المتكلم بتفصيلها فتقع زيادة البسط فبالاظهار  
 الاول ودخل الثاني في لانه كما لا يخفى الخطاب مع معين كذا  
 ان يقال معين اذ يقال خاطبة والخطاب له التسمي الا ان يجعل  
 الطرف حالا اي كاتبا مع معين الى غيره اي حالا  
 الى غير معين وانما لم يقل في توجيه العبارة كذا اي بترك  
 الخطاب لمعين الى غيره اي الخطاب لغير معين لانه يدل  
 عبارة المصاحح والا بوضاح على انه الضمير في غيره راجع الى معين  
 وهو وضع الخ فيه انه يلزم ان يصير جارا عنده بدل  
 المشتقات تامل او حضاره بعينه اي بتخصه بشكل ما  
 اذ لم يكن الموضوع له معدوما لاسماع على الوجه مخصوص كما في هذا المثال المذكور  
 المتن اي لفظ الله واحتز بهذا بشكل مثل كل ما لم يقوم في البدل  
 الا ان يقال في الوصف لا ينحصر الفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا بد  
 ايضا ما قبل ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعالى اي اول  
 مرة ينبغي ان يحسم انه لا يلزم ان يكون كل علم لا حضارا اول مرة فلا بد  
 مثل جازد بزيد وعوضت منها اي جعلت منها حرف التعريف عوضا



ثم جعل على اسم الله ان كان على شخص ما من غير ان يكون الوضع هو الحق  
 كما في وجوه القوم غير معلوم بالكلية لغيره كما فان كان من الاعلام انما كان كما  
 يستفاد من شرح الكثر في فصوص غنية الاستعمال في الفرد المعين بالنظر  
 الى ان لفظ الله مع اسمه بترانه لفظ واحد والاله المتكبر الاسم لكل معبود  
 ثم غلب متكررا ومعرفة على المعبود بحسب الحق في مفهوم الكلي تامل لما افاد  
 التوجيه بحسب اللغة ودون القرينة المعينة كناية عن كونها جنتها فيه  
 بحيث لا يلفظ منقول في المعنى وإنما مستعمل في الشخص لا في جهة  
 التعميم لان جعل كناية عن مجموع الشخص مع الصفة التي كونه جنبا فان المجموع  
 ايضا لازم والاسم ان يقال كناية بالنظر الى المعاني التي لا يبرهن ان  
 تستعمل فيها كناية عنه فانه دلالة وانهم يتعالوا اصالة ونظر ذلك  
 دلالة مخدفة على النكات المناسبة له بلا استعمال فيها قائل  
 استعارة يجوز ان يكون مجازا من قبل المطلق المقيد بالمطلق الواقع  
 في ضمنه فبعد آخر كمال المشرق على مطلق الشقة لكنه واقع في ضمنه شقة  
 انما في ذلك ان يجعل مجازا من غير ان يكون مجازا آخر نظر الى خصوصية المقيد  
 الاخر او ايهام استعارته انما ذكر الابهام قصد الى اعتبار لذة  
 الحسية في ذكر العلم او الى اعتبار اللذة بنفس العلم من غير مل حظ الدلالة  
 علم الله استكن على التوجيه الاول او ان يترك عطف على الابهام

سوى الصلة اما الخبر فلا يبرهن ان يكون من الاحوال الخفية بوجه 49  
 او يجوز ان يكون من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها متعينة بالموصول  
 بحيث يصير معرفة بواسطه الصلة بها تختص باختصاصات ما  
 لصفة جوهري على هذا من نظر الى حصول المثال والافقونا الذي  
 تلك الروم معظم الصلة بغير فائدة تامة مفاعلة من اراد برود  
 ومغزى المفاعلة من الصلة في رواد الدلالة على اختلافها فيه  
 وانما هي بعين دلالة على الابداد فانه في هذه الح اذ فيه شارة  
 الى ان غشيم بحث لا يمكن ان يعرف وبقية عنه فان قيل  
 الموصول معرفة معروفة للطلب باحب الصلة فلا ايهام  
 قلنا ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد جعل عنه كما في حرف  
 بلام الصلة الذي في خيل في صدد ورحم الى اخوة الغيب والغيب  
 البجة للحد وحرارة العظم ايضا ولكن الخطا وذلك  
 لانه يمكن ان الذي سما سما فان السك ليس علة  
 بناء البيت اللهم الا ان جعل ضمرا له ربما الى راجعا الى خبر والابا  
 بالموصول من غير اعتبار الابهام ولا غير ان سوف الصلة بنا فيه فبذلك  
 على انه المرجع الا ما فني قوله ان الذي سكت اليه فان قيل لا دخل  
 لالابهام في التفسير العظيم وانما في العظيم من حسن لينة بد  
 انما مؤثر واحد قلنا العظيم المستفاد من نفس الموصول او الصلة  
 يحتاج الى التوسل لالابهام وانما العظيم الموصول عليه مجموع الكلام فلا يحتاج



اليه كما يقال باننا ميتا من سكت السماء ان الترضيت  
 من الخ ضرب البيت فحاجة عز لا فائدة وانما اضاف الكوفة لا  
 الجند لا فائدة فبذلك كسر ما بها والمراد بالقول المحك  
 ابو القحافة وبيان الخبر قوله من شيل شيان  
 او على حال العامل مع الإشارة ومنه نزل حال اخرى لا تعلق  
 بفرد لانه بصير التعريف بالافراد واما مراد من حال شيل  
 شيان شجران الاول شجران بدو شجران الثاني لانها  
 نوعان من الشجر لا فردان لانه فقد الغز الاول  
 انه يقال لانه كان الصاخة للاب في الذود من المنص  
 وعلم المعاني من حيث الخ فخر انه ذلك يحصل من علم اللغة  
 ايضا فانه اذا عرف ان هذا القريب عرف انه اذا قصد  
 قرب المشار اليه يوتى بهذا وهو زاد فيه بحث  
 لانهم ارادوا بالزاد على اصل المراد المعنى الزايد على المعنى الوضعي  
 لفظ الذي يميزه عن المقصود لا المعنى الزايد على حرف لفظ اخر يكون  
 ان يميزه في هذا المقام وهذا الحرف والى ان خير  
 بن ظهور الف واسبوع على تقدير ان يخل في القابل المشددة  
 على اسم الإشارة والآفة وده من جهة انه لا يميزه العبارة  
 لا لما سبق لانه كون الاوصاف في عقب المشار اليه لا ياتي  
 ذكر اسم الإشارة عقب الاوصاف وهو الذين

الذين يؤمنون الخ اي ذواتهم على ان يكون من صفته الا باجابه  
 بغيرية عددها من الاوصاف او انما لم يقل هو المنقون لانه  
 قوله مع الذين يؤمنون فربما جعل منقطعاً عما سبق على انه كذا  
 وغيره وح لا يحسن جعل المنقون مثالب اليه الى حصة الاول  
 انه يقال لا فرد لكن الخبر بالجمع اراد ان يكون ما مع وصف  
 الخبر خاصة في نفس الامر بالذكريات المذكورة في هذا  
 عليه انه اذا قيل ان لا شيء كان كذا في مستحالة  
 في مفهوم العام وان كان في ما يخص الافراد بغيره المحول  
 من غير اعتبار الخ بغير علم انه لا يلزم من عدم اعتبار  
 الافراد اعتبار عددها فلا ينافي ان يكونوا اكثر من واحد  
 الذي معنى من فروع لام الحقيقة اقول المقوم من الحقائق  
 وسائر كتب القوم ان السبل والحقيقة لام الحقيقة الخارجية  
 ولام الحقيقة وسائر الاقسام من شجها والتحقيق ان  
 اللام الإشارة الى معناه دخلت في عليه فان كان لهم نفس  
 موضوعا بازاء الحقيقة كالسبل لام الحقيقة والعبداني  
 ايضا من شجها فجد اصلا دونها والشعب حكم سواهم فنه  
 اولاً فان تقدم الذكر من جملة القارين وكذا تقدم علم الخاطب  
 فلا يجد في نقصان الفرق او معرفة الجنس غير كافية في  
 العهد الخارجي بخلافه وان كان موضوعا بازاء فردا كالأصل

وصح الآخر



لام الذنبي وسائر الالف م من فزو عه بحسب المقام  
 والعواين وقد باني المعرفة العلم ان المعرفة  
 بلام الجنس الحقيقة قد يعبر فيه بواسطة القرينة الوجود اما  
 مطلقا غير مقيد بالصفة او الكمية كما في المسئلة واما في ضمن البعض  
 وقد يعبر فيه عدم الوجود كما في الالف نوع وقد لا يعبر فيه  
 والعدم كما في التعريفات لمطابقة ذلك الوجود  
 انت خير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة في اعتبار عهده  
 لان فردا مفعول مقدر في الذهن من كل هيئة وان كان  
 في اللفظ لا آخره بيني ان علم ان اجزاء حكم المعرفة عليه حسب  
 اللفظ بدون الحيز كما يشاهد من العبارة لان اللفظ يستعمل في  
 الموضوع له معنى حقيقة والجنس على الالف ان الفردية مستفادة  
 بواسطة القرينة كما حقق ذلك في المطول نعم جعل  
 المعرفة بلام الجنس مطلقا كما قال قدس سره كبر ذلك  
 في شرح المفاتيح ثم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة  
 في صورة العهد الذنبي كما يوافق عندي وقد بينت في حاشية المطول  
 بحسب اللفظ الاول بحسب الوضع لانه لو اريد به  
 جميع افراد انظر الى وضع الشرح كان مستغراقا حقيقيا  
 واستغراق المفرد الخ ينبغي ان يعلم ان هذا مسلم  
 فيما اذا استندام على فرد الحكم على جميع او اثنين او ادا

فلا ينز

51 اذ لم يستلزم ذلك مثلا فون لا يرفع هذا الجمل كل حال  
 اشمل منه فون لا يرفع كل حل وكذا فون هذا الخبر يشيع كل حال  
 اشمل منه فون هذا الخبر يشيع كل رجل فانه لا يثبت حقيقة بحسب  
 المقام بل يلحق المعرفة بالحوال ان يقوم على  
 تقدير ان لا يبطل معنى الجملة وبعي المفرد ويلحق على معانيها الاول  
 وح لا يرد هذا الاعتراض مظنة اعتراض لا يحل عليك  
 ان هذا الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس موضوعا لا جهة  
 ايضا واراد على مثل فون من رجل لا يرفع الرفع او الاسم  
 مقرون بالتبوين الدال على الوحدة وتقرير الجواب الاول  
 بالنسبة الى المثالين انه بخلاف الاسم عن معنى الوحدة دال على  
 انه يرد على مثل فون لا رجل بالفتح اشكال من وجه اخر على  
 ذهب من يحل الاسم موضوعا لفردا وذلك لانه  
 معناه تقي الجنس بغير عنه بالفارسية نسبت مرد وخلص  
 الا بان بغير وضع اخر للجمع باذا تقي الجنس على فظة  
 فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يراد عن المعنى قد يراد عن اللفظ  
 في مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع المفرد وقد دفع في طرث  
 الصحيح وصف العشرة بالاد اخر في بيان لينة العذر الا ان  
 العشرة معناه متعدد لا جنس فاعل الوحدة والاول ان يقال  
 لا يطرده وصف بنعت الجمع على فظة على التثنية كل اللفظي



ولانه لم ينفى كل فرد انت خير بانه لا يجري في مثل لا رجل  
 بالفتح وليس رجل بالرفع فانه مفعول اول ثبت مرد ومعنى  
 ان في ثبت مردى فعم ان كلام المصنف مخصوص بالمعرف بالام  
 لكنه انما يظهر السؤال على تقدير انه كونه الاسم موضوعا لفرد ما  
 لاننا اخبرنا عن لم يرد ان الاضافة احصى طريق التعريف بل  
 انها قد تكون كذلك بحسب المقام نظر الى حال المتكلم والسمع  
 اى هو سى بثلاث باآت بان من نفس الحكم وبا  
 للاضافة البمان من جمع بان مخفف بمنى فموجب الى البين  
 بخذف احد اليانين وبوحيض الالف المتوسطة  
 له حاجب بفتح نقه الالف ثمة من حيث هي وان كانت  
 ما ينة الى المعايير والامور الدينية والدنيوية لكنه يحصل  
 من العناية الالهية بالمنع عن ذلك كجاء عالم القدس وتثنية  
 باللائكة عن طالب العرف اى اهل ان كثر عن بفتح  
 في اى في ثلث والاحسان او مضاف مخدوف اى عن  
 احسان طاله حاجب كثر ان يكونه التوبين لفردية متخا  
 الكليات هذا محقق عند الادباء على ما يفهم  
 من تفسير الرمز لتعريف اسم العدد اى نقطة اية بشكل  
 بادم وحوى وعينه صلوات الله عليهم ويخبر من الجوات  
 الغيرة المتولدة من النقطة فذا قال المحقق البيضاء من اسود

52 جزاء دونه وقال بعضهم لفظه كل في كل اية بفتح الاكثر او  
 نوع بشكل تقرب السج بانه عن نوع البعد نوع الطار من نوع اى  
 و الطار من نوع كثر ان يقال في الآية ان النقطة مطلقا نوع من المباد  
 ويجوز ان يصح تقرب السج بان نوع المالحص البطل هو المركب  
 من نقطة الطار والفرس معا كان قدر اى اى حال كونه مثل  
 ذى الروبة والسبع وصفه الطن يحمل الاسم بعد الذهني  
 الاكثر ان اى الاكثر ان المعنى مختلف الاحتمال فانه يظهر  
 الى الاكثر ان اللفظي كان الوصف مختلفا الى اخره  
 اى على الظاهر فلا ينبغي المثال وقد كونه الوصف لبيان  
 الى اخره الفرق بينه وبين الوصف لتاكيد ان الموكلة لا يخلو  
 فيه بيان المقصود الا على بل محذور لتاكيد بخلاف هذا الوصف  
 ثم الفرق بينه وبين الوصف المحصور المرتفع ثمة احد افراد  
 المعنى اواحد المعاد هنا احد طرئين وهذا الاعتبار  
 فاذ فان قيل كل منهما نوحه على حدة الوصف لانه اذا قصد به  
 بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم لافراد اذ الجنس من حيث  
 هو واحد فلما زباده من الاستغراق لتاكيد العموم  
 فيما دخل عليه والا حاطة بافراده فتا بحيث لا يخلو غير ذلك  
 عند ارباب العربية جميعا مع ان سوف الآية لبيان



شمول قدرته وعلمه على كل فرد من الدابة والطيور شمولها لأفراد  
 الذات بلا تفاوت فمن جعل الوصف بياناً للجنس لم يرد  
 الجنس مع اعتبار عدم الصلوح للفردية بل قصد بيان خصوص  
 فرد أو نوع غير مفسود بل المقصود الجنس في ضمن جميع الأفراد  
 وإذا الوصف لا يخص بفرد أو نوع فالاستغناء حقيقي  
 لا عني قال التوجيه واحد فافهم أو عن جملة على معناه أي  
 عقلة السامع عن التوجيه لا يرد به حقيقة أو مجازاً بناءً  
 على أنهم في حكم شخص الظاهر أن يقال بناءً على أنه البعض في حكم الكل  
 لكنه نظر إلى أنه قد يتب في العرف الفعل الصادر عن البعض  
 لا الكل كمال الخادم ثم أنه اعترض عليه أيضاً بأنه لا يكون نوعاً  
 عدم الشمول في لفظ القدم بل في نسبة الفعل المنسوب إلى الكل  
 أقول ولا يخفى أنه يمكن أن يجعل عدم الشمول في عبارة المحكي حيث  
 تتناول عدم العموم في النسبة أيضاً حتى يندرج فيه التجزؤ العظم  
 ودفع نوعه التجزؤ مخصوص بالعضي ففي الكلام بقوله بعد تخصيص  
 وإن عظم في الأول فينبغي أن يعتبر في غير صورة الشمول قبل  
 لا يرفع مثل التجزؤ في الاستناد على ما هو الظاهر أن قولاً كهذا  
 فينبغي أن لا يرفع التاكيد للعضي في التجزؤ وقد اتفق هذا الظاهر  
 مع القدم في دفعه أي لا تأمل والمؤمن في آخره ميسما

ميسما كما ذكره بين الغين السند المراد بالمؤمن المحي بسبب  
 والعائدة است الطير الملقبة إلى الكعبة للمؤمن الصبا واليافعة  
 الركبان بل ميسما والغين بحر العين موضع الأسد على أنه سرح السجيات  
 وقال بعضهم الغين بفتح الغين والسند بفتح السين والنون موصلة  
 في جاني حرم فيها إلا أنهم العابدات أو منصوب وهو الظاهر  
 أو مجرور بالاضافة وجند الطير منصوب باعتبار كل على كل  
 على أنه إن جازاً فيها يخفى أنه ليس له لونها تلك الأجزاء المنزلة  
 في ذين السك أو السامع ولا أن يكون الفعل البعض معتبر قبل غنقه  
 بالأجزاء فالوجه أنه معناه الاستدارة إلى تلك الأجزاء بحيث  
 إذا راعها العقل وجد بذلك بين أن يكون الشيء إلى آخره  
 قد ذكر قد مر أنه قد علم ولم يصر على أفقوا وهم يعدون أن  
 القيد في الكلام المنفي قد يكون بتقييد النفي وقد يكون نفي القيد يعني  
 انتفاء كل من الفعل أو القيد فقط أو الفعل فقط فليتل في المقام  
 خلاف بعضهم يخبر أن محاب فانه ذكر في الإيضاح أدلت  
 جاني زبد بل عمرو وقد مر بتسوية نسبة الحج إلى زبد وأنه لعمرو فواؤنه  
 من باب الغلط فلا يقع في وضع الكلام وانت خبير بأنه إن أراد  
 النقط بالأخبار عن حج زبد غلط على وجه سبق السامع المذكور  
 بقولك بل عمرو على قال السيد رحمه الله في توجيه كلامه برده  
 أن تلك مغرأ ضرب الموجود في صورة إبدال البعض فينبغي



ان لا يقع ايضا في الفصح نامل او لا بهام الفرق بينه  
 وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاختصاص بآدي الرأى  
 حتى يظهر من الخطاب الاعتراض والاعتراض بالحق  
 ولانه في المعنى عبارة عن هذا الانتم على تقدير ان يكون من صيغة الفعل  
 ليربط وتلك كنه نظر الى ان مخترع يد هو العادل است له عادل  
 است على قال قد سره في شرح الكشاف ولك في المعنى  
 على انه اكثر البصر بين على انه حرف ولا بد من حقه من حكم  
 اى المحكوم به اقول المراد بالحق في الذين يقولون لا بد من وجوده  
 ان يتقبل الذات قبل الصف هو المناسب وذلك ان ترتب  
 المعنى امر لا بين فاسب حينئذ تقدم المسند اليه وان لا بد بالحق الوجود  
 الخا رجى فقول لا بد من ظاهره كنه يخص الموجودات الخارجية كنه  
 مع حينئذ تعيد التقديم فانه ناسب ترتيب اللفظ مع فوج الخا  
 مدلول مدلوله على المعنى ولا يقتضى عطف على الال او حال فانه  
 لا معمول ان يكون ان وان عاملين في الحال بدليل ما قبله  
 بانه الى اخره انت خير بان مجرد في البيت الخا من زيادة الجواب  
 نقول موسى عليه السلام فانه محبة بعترف بها بعض الناس في دعوى  
 الحق وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الآيات  
 والبيان تدل على المقصود كنه لتجمل وذلك ان التفاؤل  
 في الشهور قال شكر كرفين وذلك في اوسع في مفتاح الكلام اذ هو كذلك

54 ذلك وكذا الحال في الظاهر يعني قال لشكر كرفين كنه لا يعني ان المقدم بحقه  
 مجرد التفاؤل او تعجيل المسرة بل المسرة او انه يستند الى  
 لفظ المسند اليه يستند لانه المحسوس كذا اعتبار الايام فيه  
 وقع بعد ما التقى بغير ظاهري من اولى بحسب اللغة يستحق  
 تخصيص الحكم بهذا التقى الى اخره قبل لفظه بحسب الظاهر اليه  
 كنه يقضى الموجبة كنه وذلك ظاهري لفظه بل الوجه ان يخص  
 الحكم في المصطلح انما يكون اذا اعتقد الخطاب وقوع الفعل في  
 التقى واخطا في تعيين فاعله فرد الحكم ذلك بان معنى الحكم من  
 زعم الخطاب وقوع الفعل منه وعن غيره لفاعله وانما  
 ذلك التدون السبب والسبب في ذلك غير ما في  
 كنه من النكات البانية بنو لا غيري ذلك الظاهر  
 لا يتناول غير لا غيري فيبقى ان لا يجد نوع من عبارة لا غيري  
 فبراد مطلق التزام الدال مطلق على معنى صد الفعل لا غيري  
 لا غيري ومنه ونسب ذلك امثاله مثل نحو وحدا  
 الى تخصيصه بعدم السعي لكن يفرق بين انما سببت كما المقصود  
 في المقام وبين انما سببت على سبب بان انما سببت تقدم  
 المسند اليه على التقى عند قصد التخصيص كما يقال المسند اليه سعي في  
 حاجته واصاب كنه اخطا في فاعله اى الذي لم يسع في غيره  
 او انت بمشركه الغير وانما سببت بانما سببت المسند اليه على التقى



يقال له اعتقد وجود السعي و احاب كنه اخطا في فاعله فزعم  
انه انت الفرد او متراكمة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي  
ذكره النقي عام فقام ان عام خاص هذا الذي ذكره  
من ان التقديم مخصص للبناء من العبارة ان المعطوف عليه قوله وان  
الاخره هذا التقديم لكن المناسب لتفصيل ما ذكره من تخصيص التقوى  
ان غير عطفه على قوله فقد بان ان الاخره لكن تقديره في شرط يعني  
ان بني على عرب فقد بان ان الاخره واستثنى السكاكي  
المكره من فون لا يمكن تقديره موقفا بغير التقوى و دخل مثل  
رجل قام على الظاهر القول المختار لكن السكاكي اخرجه منه بان  
و الميل الى المناسبات المرجوح اذ قد صرح من غير  
اي ولزم طلب وجه اذ قد صرح الخ لان هذا اعتبار  
مخصص لما يجب الواقع كسقم امتناع ان يراد الخ  
السيد قدس سره يبادر من قولهم شرارة انا ب كوال شر القياس  
اليه فاختبرنا ايضا بالقياس اليه وظاهره لا يكون متراله لان  
صوت الكعب عند نأذيه وحجزة عما يؤذيه اقول جعل صاحب الكعب  
في المقدمة المحرر ينجي مطلق الصوت قال في مستقصى الامثال  
كانهم سموا به راكبا في وقت لا يجره مثل الاسبوا فقال لك  
اي من الكعب انما حكمه على المحرر بشرط ضرب فيما يستدل به على وقوع  
ونقل صاحب المقنن عن بعضهم ان المحرر يباح له ان يشام به

55  
يشام به بطايف الناس لكنه يستدعي به المصلحة خصوصا في الدنيا في الظلم  
وهذا خبر قال قال في النهاية من طبع الكعب اي يترد ونما اليه  
ويذب عنهم بان يراد بالمثل الى اخره ينبغي ان يعلم ان هذا  
ليس بغير مصطلح بل ساء فغيره نظرا لان فيه خفا و الظاهر ان  
يراد بالمثل والغير مطلقا للمغايرة والمثل فاذا اراد بها ان  
مخصوصا في غير موضع خفا في الجملة لانه الا عادة خبر من الاعادة  
فيه ان حال الخطاب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز تركه ولكنه  
انه يقال يجوز ان يستوي الالوان بالنسبة الى مخاطبه باعتبار  
منكره ما يزيل الغارة موجبة مهلة انت خبير بان يعمل في  
المثال فيجمل على سبب الربط فتكون سائلة لا موجبة بالاعتناء  
ايضا لا بد لنا من ان ناول ليقع ان يرجع الضمير الى الكل اي كانه  
قال عبد الفارح المفسر ان ذكره صاحب الفيل  
السابع حق كمن وليه باطل والحق انه هذا النسخ ويمكن ان  
يقال كلام الشيخ مبني على الوضع واما دة تلك الامثلة لشمول  
التقوى واسطة الامرين كل ذلك لم يكن في المقام اشكال  
لاستدراجه صدر الكعب عن صلى الله عليه وسلم الا ان يجوز  
ذلك سهوا فيما ليس فيه اخبار عن الوحي وما يتعلق به على قول  
بعض السلف واما على قول الجمهور فله تاويلات مذكورات في بحث  
حديث وقد قال السيد في تاويله كل ذلك لم يكن في تقوى و



اقول انت خبير بانتم اعتقاد خلاف الواقع سيما اذ  
 خطا في ذلك الاعتقاد ونقص تامل من خواص الامور على ما ينبغي  
 على ما قال قدس سره في آخر سورة النسا لكنه لم يبين منه اي نسبة  
 ولا وجه العلاقة بين الاصل والمراد ان الانفاق والافتقار  
 وكاتبه تميز عن نسبة المفعول والعلة بين الفعل والفاعل كمال  
 والظهير فان الفعل تركب من الداء والظوابط وكذا البغين  
 يرفع الشكوك والاشكالات يزيد في موضع الاشكالات  
 او البديل قد ظفرت استيفان في جواب هل ظفرت  
 فمن برحم من استغفامية وزعم احوال الوصول محرم في اللغة  
 وبالعكس الاول او بالعكس لانه يعني بغين واحد الاشكالات  
 نحن اللذون النج يوم النج غارة طحا حابقال صبح اذا استقام  
 الصبح وهو ما يشرب في الغداة والنجل اسم موضع الغارة  
 اسم من الغارة او النجل المغيرة والمخاض كناية عن كذا قبل الظاهر  
 ان المخاض لقب الذي يحض على غارت البعير فقد سمي  
 لانه الضمير العايد على الموصول غابت وحق الكلام بعد تمام  
 المندى انه يكون بلفظ الخطاب طمحي كبت البانقعة  
 اي حذري النج فعلى هذا جعل بعبد الاكثر بعبد الكل ومع  
 هذا ينبغي ان بعبد الشباب والمثيب منفصلين بلا فاصلة  
 الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة في بيع ابدال عصره

حان النج من بعد النج واما على تقدير الوسط فالمناسب  
 فقبه بعبد الشباب بزمان الكهولة اي ذلك  
 الغيبة الخ الظاهر ان يقال اي خلاف مراده كما يشعر به  
 قوله الحل على الفرس الا وهم لما سئلوا بالانقصه الى  
 التعم الا ان يراو بالغير فحذف فانه لا يزم في العهد  
 الخارج عن اتحاد العنوان او يراو بالقصه لتعرف الوجه  
 لا الاستعمال لانه النفقة لا تقعه بها اقول ان  
 كانت الآية في النفقة المفروضة فليس بان المصنف  
 او محل الصدقة اتهم من النج او لا يعلم كلاهما الا انه الشيخ  
 وان كانت في الطلوع لان اصل الانفاق والنج يحصل  
 باعمال النج في عبادة الله احد واما الكمال فلا يحصل الا باخذ  
 في موضع حسن وجواب انه لا يخفى انه لا يلازم  
 ما سباني من ان دلالة الصفة على الزمان بقرينة خارجية  
 الا انه يقال المراد ان اسم الفاعل حصه في حدث الواقع  
 في الزمان محال لكنه الزمان ليس له لا بل خارجا عما جال  
 القرينة وايضا فعل ذلك مجاز خلاف مقتضى الظاهر والتخصيص  
 بهذه المجازات غير ظاهر تامل وتعاين انه يقول  
 وذكر في الاساس ان السباع بالحكمة الآلة فلا يرد الاعتراض  
 لكنه جعله في البيت بمنزلة الطين والطين ومن كبت



الجواب محذوف اي حسن حاله مع رداة عالي ثم اى  
 ناقصة خبره بالمدنية ورحله بل من اجل خبره او من خبره اسلي  
 او تامة قوله بالمدنية خبره رحله ومحذوف وخبره  
 لا يجوز جعل المذكور خبره لان الكلام لا يدخل الخبر المبتدأ  
 والراى مختلف اشارة الى ان التفاوت بحسب علم  
 الحكم ودناى اى يصير جعل اجمل من صير جعل فيه قصور  
 بحسب الظاهر لانه المفضل عليه بحسب ان يكون جملة في  
 جملة فقد قيل انه غير جعل ولكن التخصيص بان عدم جعل بحسب الخبر  
 وثبوته باعتبار تكبير القطب في الدنيا بان التفضل  
 على سبيل الفرض كما في فوطهم زير افضل من محار لان  
 هذا الكلام النسخ اعتبر وصف المسولية بالفعل باعتبار التمثيل  
 بمحذوف المسند فيما اذا قيل انه في جواب من ضمن فوج  
 كلام المص تمازى ولولم يعتبر وصف السولية بل ذات  
 السؤال لكنه خلاف ظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل بخبر  
 المسند في نفس الآية والدليل على انه المرفوع الى  
 لاي ان السؤال جملة اسمية وارايد الجواب فعليه يحتاج  
 الى حكمة في ترك المص فذكر المسند رحمه الله تعالى السؤال  
 في حقيقة جملة فعلية لانه قام في مخا قام زير او عمر او قاتل  
 الى غير ذلك ولا رادة الاختصاص فيجوز كونه لانه على ملك

57 على تلك الذات اجمالا المتضمنة لا مقام وبهذا التفسير قد  
 فصارت جملة اسمية صورة فابرا والجواب فعليه تنبيه على المطابقة  
 المعنوية اقول بحسب لانه تقرر عند سم انه بحسب ان يقرن  
 اهمية ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل بوضوح  
 عنهما ما هو محقق غير محتاج الى الاستفهام كما سباني في بحث  
 الاشراك شك ان خلق السموات والارض محقق  
 وتعيين الفاعل محقق محتاج الى الاستفسار وليس لئول  
 ال جملة اسمية بل في ترك المطابقة الاشارة الى بلاوة الكفا  
 وعنادهم بانه اذا تخلف خلق السموات والارض وحدوثها  
 ينبغي ان يقع شك في تعيين الفاعل المناسب لما علم الرد  
 في ذلك خلق فافهم وفي المقام لنا زيادة بسط في  
 حاشية المطول غير فضلة بل عمدة في الكلام بحسب  
 ذكرها فيه وهذا مناسب لانه المرتبة ليزيد فيفتح  
 ما يفيد الخ يعني كبح من مادة التقوى لانه ضابطه الرد  
 ويكون بغير المسند الى اعرض عليه السيد قدس سره  
 ان كونه المسند سببا ضابطه لكونه المسند جملة فلا بد ان  
 يعرف او لا كونه سببا حتى يصير سببا لا معروفا كونه  
 جملة وهذا التفسير يقتضي العكس اقول كمن انه يجعل الضابط لجملة  
 لا يراى المسند جملة لا علمه انه كما في التقديم للمحذوف وغيره او بعبارة



بتفسيره باللازم فالضابطه يكون يخرجها من التفسير يقال اما ان لا  
 المسند عنه فلكونه تام الا فاده مرتبطا بما قبله بجواب غير المسند اليه  
 وفيه قول هو انه احد الاخره فيه انه يرد على ذلك اذا  
 المسند اليه لان المسند غير سببي مع عدم افاده التقوى التام لا  
 انه يقال لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضى والمقتضى  
 والزمن جواز اخره ان خير تارة ذلك لا يدل على تجدد الحالت  
 وحدوثه كما هو المطلوب بل على تجدد المقتضى للفعل المناسب  
 انه يقيم مع ذلك انه الزمان المتجدد يعتبر في مفهوم الفعل على  
 وجه المظاهر بينه وبين المحدث فيزوم تجدده ولذا لم يقل احد  
 بان الفعل القديم زمانه مسوق اسم مكان من سبق  
 القوم اذا دعوا او استردوا بعثوا الى اخره يعني انه على كل  
 فيله جانية اذا وردوا عكاف يعني الكافل ما رجع وهذا مرجح  
 في العرب لا يسمون فلا فاده عما فيه انه ذكر  
 المولودون في المبادئ الخفية المسئلة في فهم اسم  
 الفاعل حقيقة في حال مجانته في غير ما استدلوا به وقال  
 الالف لغة تامل قال الشيخ عبد القاهر لا يخفى انه هذا  
 مخالف لما ينادون من التثنية والمفاح والكناف مع انه  
 يرد عليه انه يرد ان يكون محل القسم على الاكثر الجهدى  
 كالدوام والنبات لمعونة المقامات بلا تفاوت وقد

58 وقد سبق في بحث الحمد بنده من الكلام في ذلك ايضا  
 على انه الفعل فيه بحث لانه الفعل يصير على آل على زمانه  
 معتن الا ان براد بالزمانه مثل الصباح او الفعل اللغوي  
 بتناول الصفات المشبهة او عدم العلم لا اخره في جملة  
 ما نفا من الغرابة بعد في عرف اهل العربية لما اخره  
 صحح به صاحب المفاح والضرر وما يدل على ذلك قطعا  
 انه النجاة فيما اذا تقدم الشرط على الحكم جعلوا الجواب  
 القسم على تقدير اعتبار القسم ثم القسم مع جوابه جزا الشرط  
 وجواب القسم كلاما متزايع وكلام فان قيل يخرج اداة الشرط  
 عن التام قلنا ذلك مستعمل على هذا التقدير بل نسب ذلك على  
 تقدير ان محل الجواب جزا الشرط والجميع جواب القسم  
 بولك بالقسم على ان يبين شرطه والجزاء كما يفهم من ملاحظة الكلام  
 بالانصاف فيخرج جملته ما هو في محل الجواب اعني التام لمن معنى  
 ان يكونه تفصيلا في جعل شرطه في الجواب على ما قال قدس سره في  
 شرح الخفاف في آخر سورة الرعد اداة الشرط ان كانت  
 حرفا فاعلام هو الجواب وانما الشرط قبله بمنزلة ظرف والكل  
 اسما من سانه فهو مبتدأ خبره والجزاء الشرط مع جزاء على ما  
 او هو مفعول او ظرف او غير ذلك فمقدم قلنا  
 اعلم انه اذا غرض اختلاف الصحيح بحسب مظهره



مع اتخاذ المقصود بالمال اعني التعيين فالظاهر لانه الظرف  
 الصريح قد عني التعيين فلا يبعد جعل الشرط قبل الجزاء بذلك  
 المعنى حتى يؤدي مؤداه الحكم بالزوم بين الشرط والجزاء لكن ليس  
 من طول انه صدور الكلام على اصطلاح العرف على الجزاء لا اعتبار  
 بالتعيين بالزوم وبرهانه جفته انه يتوقف صدقه على  
 صدور الحكم للقبض بالشرط مع صدور القيد والظاهر انه لا حاجة  
 بحسب العرف الى صدور شي منها وتحقيق المقام يحتاج الى  
 زيادة بسط لا يحمله هذا المختصر موقفا لانه اعترض عليه  
 السيد رحمه الله تعالى بالتساوي الطرفين موقفا لان شي منها  
 الا بالتاويل الى الذي يرجح لادفعه فليس فاعلى منها الا بالتاويل  
 ولشك انه الحكم النادر الواقع راجح لادفعه اقول في حقه الفصل  
 انه يقع ان طلعت الشمس تلك الا في اليوم البعد والظاهر ان الطبع  
 فيه مروج وفوقه قال الرضا لم يمت لك بل لم يمت  
 لم يمت بك بل يمتغي انه لم يمت لا بعدك وان قد يكون  
 موقفا لانه محاسب اي الترتيب الخاطيء الى اخوه فيا مل  
 لانه علم الله طلب او جهله لا دخل له في ان بل عدم جزم الحكم  
 انهم انما يقال هذا على الجوز وعدم صحة اعتبار حال الحكم على  
 صفة المحال وانه الى اخوه انت خير بانه جعل عبارة  
 محالا واسطة ما لا يتم من الكلام وانه دخل في التوزيع غيب

59 غيب جانب المعنى الى اخوه لعل ان يقول الغيب مجاز  
 فوجه ههنا والى الباب ان صبغة يحملون موضوعه للخطاب  
 مع جماعة غير مذكورة فقط الغائب لا يحمل هذه الصبغة عليه  
 وصارت وصفاته بحسب المعنى كما يشهد به سياق المعنى  
 وفي مثل ابوان يكن ارتحاب مجاز في المادة الضرورة  
 المحيطة اذ هي موضوعه لثبوت كين في المفرد بحسب المعنى واللفظ فقط  
 متعلق بغيره والظاهر ان التعيين طريق الالغاء وجوده  
 ان الضمير الراجع الى المصدر محذور ان يعمل في الظرف فكذا  
 المعنى الذي عبارة عن حصول بعد وادخال الجزاء لعل ما هو  
 بتميزه الجزاء او المعنى به مصنف بالمثل حاله كون كثره بالمتعد  
 وقس على ذلك وفي غير ذلك لظهور المعنى على المعنى  
 فيما طعن الى اخوه المعنى اذا كان زمان سبق من الهمزة  
 على المقام في وطني فليطلب به قلوب ساكنة فبينا تكلم  
 بالكم على الغاء الى انما المبالغة في النفي اي ارادة الانا  
 للعقبة مفروضة فالمبالغة في تلك الصورة والظن انما مل  
 والظاهر برفع الى انت خير بانه الكلام في فائدة الشرط  
 ولم يوجد مع الالجاج لا شئ شبا نامل المعنى  
 الى هذا وتوهم ان التعريف نشأ من استناد الفعل الى من  
 يتبع منه ذلك الفعل لانه صبغة المنه ووجه الرد انه لا يتبع



انما بعض النسبة لانه بعد رغبة الفعل في الاستقبال  
 ولهذا مع سر الخ لانه استثناء انما بعض لا يتبع شيئا  
 بحسب العلم على ما في المنطق فعادة الكسرة الى انفا والجر  
 لو دامت يعني لو رضى اياهم يكونون عارضا بالمرح  
 لما ذهبت ذواتهم واداد الى اخره اعترض السيد  
 بان يكون ورو والاية على فاعلة الميزان بعيد جدا  
 قد حصل الشعر في قوله تعالى وما علمناه الشعر انشا الشعر  
 في عارضة المطالع على ما تبادر منه ثم انه قد سبق انه يجوز  
 ان يقع خبر العربية في القرآن فلم لا يجوز ان يجوز ان يقع ما كان  
 على القواعد الميزانية في القرآن النازل بعد تقدير القواعد  
 الميزانية ومفعول بود محذوف اي على تلك الوجوه  
 مطلقا واما الاستحضار الصورة التي فيها انما لم يمتنع  
 ذكر في او اخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبل لم تثبت  
 في كلامهم كما ثبت بحكاية الحال الماضية ويمكن ان يقع حال الامر  
 للمستقبل منزلة الواقع في الامر بخلافه فمع استعماله ثم عدل عن  
 لفظ الامر الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره  
 فنية تنزل لفظ المضارع منزلة الامر فقول المصداق استحضار  
 عطف على التنزيل هذا المعنى انما فعل في التقدير فيه ايضا حكاية  
 الامر المقدر وفيه نظر لانه الكثرة الموجبة ليست شائعة

شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون وصفها تخصيصا  
 واما الشروع باعتبار الجمال او فاعل الفعل ايضا يتحقق  
 في الجملة الخبرية انما قيد بذلك لانه سبويه قابل  
 في مثل من يوك بان الاستغناء مية الكثرة مبتدأ خبرها  
 معروفة خلافا لبعض النجاة ونحن قول سبويه لانه خبر وان كان  
 معلوما في جملة كمن المبتدأ في المفعول لانه في الخبر ازيد  
 او غير واد خالدا لا غير ذلك من المحو مية المعينة غائبة  
 حال كونه المنطق انما خص هذا الكلام بالمثل لا خبر لما  
 نقل في الطول عن النجاة من انه تعريف الاضافة باعتبار بعد  
 خارجي كونه محققا بانه جميع اقسام الاسم فيها ايضا  
 وظهر لفظ الى اخره وذلك لانه ذكر المثلين تعريف  
 السند وكونه معلوما وبتغيران بحكم فعل كذا في اللفظ  
 فوجه التوقف لا يتم في جميع كلامه في الاصل الف قطار  
 الى اخره في نفسه اخذت قبل موجد فورد بها  
 انما ليس اللفظ الى اخره انما وجه لان يقال اذا فتح البكا على قبل  
 لم يحسن الابحار واد بان المعنى الشخص الى اخره  
 فيه انه ذلك انما يدل لا يظهر عارضا البصر من الخبر  
 القابلين لتاويل في الخبر لابد ويخرج عنه لان الخبر  
 ليس صار فاسندا لا المبتدأ فان الصرف لا سند وحكم

مطلب واما ترفيقه في بحث السند



بأنه يكون مستنداً إلى عبارة عن المبدأ لا فيها غول القول  
 ما ينع شراب الخمر من وجع الرأس من ثقل الأعضاء  
 ووجه العكس كما نرى في بعض النسخ قول علي لما علم لا عدال  
 ينزل على أنه العكس أيضاً صحيح لكنه الكلام في أن قوله مستند على مستند  
 إليه يستفاد من تقديم مستند أو معونة المقام بلا دلالة منه  
 اللفظ لتأنيده الأول لتأنيدهم ثبوت الرب بتقديم  
 فانه التقديم لا يلزم أنه يكون له عادة المحرر بل انه على وجه  
 عرفاً في اداء المقصود اعني ان يكون القرائن محل الرب وحينئذ  
 انه يعلم انه تقي المحرر باعتبار انه غير مقصود في المقام لا باعتبار  
 انه اثبات الرب في سائر الكتب بل ورسلاته  
 غير القرآن ليس معجز فيكون محل الرب او ذكر الفعل  
 قد عدل عما في المطول منه منع هذا التوجيه لانه يوجب قول المص  
 الفصل مع الفاعل والمفعول وايضا ضمير تيمسه عايد وراجع  
 الى الفعل ووجه الى المفعول والفاعل المناسب لموضوع  
 انه يكون ضمير ذكره للفعل ضمير معه لها طائفة بوجه التوجيه الاول  
 كونه الكلام في مستغلات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل يستوعب  
 والشايع دخول كلمة مع عليه عز كريم بحسب الغين اي يخرج  
 لا تقاوده وبنه وحكمة ليس ذلك جلالاً بل كراماً وحسن خلق  
 غيب بشفقة الخاطياع وهو الجبر الذي يسعي بين الناس

من قوله

ان من الفساد كالتقديم مفاد الى اخره فيه بحث لان ما  
 لا يكون مقصوداً من العبارة لا يجذب ولا يقدر من خواص  
 حركته كمن عرف هذا الفن فالاول ان يقال التقديم  
 من المقام لا بناء في انه يكون الغرض من ثقل الفعل الثبوت  
 او التفي مطلقاً او بغير الاطلاق بعدم التقييد بالمفعول بل  
 نحو بغير لفظ الفعل ولم يقل بغير لفظه لانه لو  
 كان الامر كذلك لوجب ان يذكر الفعل مفعولاً لا بكي  
 فمرت جفون مرتب ان فقهه بالاراء المهمة اذا سمعت  
 ضاعها لندر كما اذا قلت روت ان الرب انما هو  
 ان يعطي عظاماً عطيت الدرهم من سوء الفهم وذلك  
 لانه سوق الكلام المص على خلاف ذلك مع ان المحرف  
 المشهور بين القدم في حذف مفعول المشية للفرقة  
 نحمل حادث اي ظلم الموائد فلا ضافة بيانية او لا  
 الى السبب اي ظلم حادث الزمان فان الفاعل  
 لا يطلب الا ما يجوز وجوده مقابل ان يقول هذا بناء في  
 مسياني من انه التمني طلب وهو يتحقق بالحال ايضا ويجوز  
 ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يفارقه السمع والتفكير  
 والاول عليه بصيغة التمني ما يكون على كونه الحجة القلبية  
 فافهم وهما بحث قد اجاب عنه قدس سره في شرح



ونبه السيد هنا بان اذا لم تكن قرينة معينة للمفعول فتوصل  
 بحذف في المقام لفظا في التقديره عاها حذر اعلم الزجج  
 خاص بلام ترج فلحذف مدخل في تقديره عاها اقول المقام  
 خطا في اي الموضوع الا بين بالعلوم كقام كبح مفيد لتعظيم فلا  
 حاجة الى التوصل بحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حصل في العلوم  
 مطلقا في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص ملائقات  
 نعم لو كان الخ من هذا يعلم ان التقدير لا يلزم ان يكون بلام  
 بل هو اغلب ما يذكر في الكلام لما فيه من التكرار  
 انه ليس في كل كبد قصر وتخصيص كما قيل ان زيرا القام وفي مثل ان  
 عرفت زيدا او يكن ان يقال التخصيص ينشأ عن اثبات وتفي في الذكر  
 بكونه الجزء الاول او يقال لما كان ان اثبات السابق لا يخص  
 يمكن ان يعتبر الا بالحق ايضا كذلك بقرينة كونه تقريبا الى ذلك  
 انما قدس سره في شرح الكشاف في قوله تعالى فاباى فارحونه  
 مع فوابد كثيرة وهم يمانه اعني من فطم عنى كذا بالضم  
 واعتنى به على في الاساس فيكون هو بمعنى المفعول على انباء  
 من المفضل بمعنى انه مشغوبة ومشغولة سان الاعم وبكونه  
 ان كونه بمعنى انقال من فطم عت كذا في كذا اي اردته  
 والرد عليهم لا يقال يخص المفعول اسم الله تعالى بالابتداء  
 الا سور لا يكون زيدا على المشركين حيث بدوا انما فطم

بغير اسم تعالى لانا نقول مخصص التخصيص في المبتدأ به ينبغي ان يكون  
 اسم تعالى لا اسم غيره فحان بالمر بالفراة اعم من اسم الله تعالى  
 وان كان اسم الله تعالى فم نظر الى ذاته وانما اعتبر الاول لا يفسد هذه  
 الصورة في النزول يقتضي ان يعلم امر القراءة وحالها وتقدم  
 اسم الله تعالى بوجوب انه يكون في ذلك معلوما وانما يجوز  
 بيان ما ينسب القراءة لانه عمدة في الكلام لا شك ان  
 المفعول ايضا عمدة في الفعل المنعدي فالاول ان يقال المناسب  
 لترتيب المعبران يقدم الفاعل تامل مجرى الامل المراد  
 بالاسل القاعدة الكنية المشتملة على الفروع الكثرة والعناية في  
 هذا المقام جارية مجرا في الشمول لموضع الكنية اي موادها  
 وجه العناية اي سببا ومشاوذا يعرف في  
 اي حقة واهم كونه لا جلة سبب العناية سببا بطرق  
 مخصوص وسببي بيانه مشروعا وهو حقيقي الى اخره انت  
 خبر بان السوف ليس لا فائدة ان بعض افراد معنى حقيقي لفظ  
 القصر وبعضها معنى مجازي لا كما ذكر السيد رحمه الله تعالى بان  
 عدم النجاة فيجب الاتفاق الى لا يظهر مقابلة عدم النجاة وحب  
 الحقيقة ونفس الامر على فهم من الشرح فانه كما هي في نفس الامر وتلني  
 انه التفسير الى الحصى وغيره باعتبار انه قد لا حظ الحقيقة ونفس  
 بلا ملاحظة حال المحل من اعتقاد القلب والاشراك الزائد

ص







تنقصه وقد وجد في نسخة قزنت عليه ان يعادى برونه لاج  
 الام ظاهر فان كرم لا يحسن اعتبار معاداة غيره بشخصه لكنه  
 يمكن فانه الكرم لا يحسن اعتبار معاداة غيره بشخصه لكنه يمكن  
 ان يقال من جهة المبالغة في حبه لهذه اللبنة انه يجب ان يعادى من  
 لم ينصف بتلك الصفة قصر الفعل المسند الى هذا الفعل  
 المسند الى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحملة انه ليس بضرورية محالة  
 لغيره لانه لا يخرج هذا من معنى على ان الكلام في الاستثناء  
 المنفصل بقرينة قوله الى آخره لا يتجوز انزلت ليست  
 موضوعه بآراء الالف الكلام ان في خصوص مكانه جعل الكلام  
 في قول المصنف الموضع للناية والتعبد مأخوذة منها  
 الى آخره في ان المأخوذ والمأخوذ منه متحد بعد تقيده بالتركيب  
 ويمكن ان يقال قوله مركبين حال لبيان المأخوذ من قوله تعالى  
 مدبر او يقال المأخوذ على تقدير الافراد بلا اعتبار التركيب او المأخوذ  
 منه على تقدير ملائمة التركيب او المركب محمول معناه لا يتجوز  
 المركب لا تمام المركب فالمأخوذ منه محمول لو تم وجه المناسبة  
 ان لا يمتنع لا يفيد ان وقع كانه غير مناسب فينبول من ذلك  
 التبريم وقس على ذلك لانه المبدأ من فقر الشايع والمتم  
 ان كلمة لا زائدة دلالة على ان محموله لو نص في التتمى وهو  
 لا يوافق الى آخره لانه قال مركبة مع لا وما المراد من مطلوب بالانتم

بحر الحاشية

بالانتم ان التركيب التنبه على الزام هل لو منع التتمى  
 وهو طلب حصول الآخرة بتقصير مثل علمي امره يمكن ان يقال  
 المقصود الاصل في الاستفهام المعلوم من حيث الوجود الظني  
 انه متى نجفت مثل هذا الامر فان المطلوب الا في العلم حيث  
 الوجود الاصل ولا يجد مثل هذا الفرق فانهم اختصوا في التركيب  
 قصدا واصالة في النظر المعلوم او العلم واما الفرق بالمطلوب  
 في مثل هذا الامر المصروف في الخارج لكنه خصوصية الفعل فخصت حصول  
 اثره في الذهن فبعد لان الظاهر انه صيغة الامر من حيث هي  
 لحصول امر مطلقا في الذهن او الخارج فان كانت وقوع  
 نسبة الى آخره هذا التفسير مبني على انه المراد بالصورة العلم  
 على ما في بحث الحكمي من حاشية المطالع او لطلب التصور يقال  
 لا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال السائل فانه الظاهر  
 انه طلب التصديق فانه السائل صدق قبل السؤال فان محله انما  
 مثل الدرس والعسل اي يحصل احد سائلين التعيين بعد السؤال  
 صدق يحصل احد سائلين لا ما نقول وان لم يتفاوت حال  
 الدرس والعسل بحسب التصور كونهما في حال المسند اليه حال  
 ما استند اليه كونه في الآراء لانه لو حط او لا بعينه احد بهما مجلا  
 ثم تصور بعينه التعيين بهما الا ترى ان من قام بطلب التصور  
 بالاتفاق ويحجب تبين بدو الاشتك ان السائل عرف بغير



بخصوص قول السؤال الا انه لم يلاحظ ما استدل به القيام  
 الا اجمالا فبعد ما اجيب بزيادة لفظ بعنوان اليقين نعم  
 يحصل لسائل بعد السؤال يقيد بنبوت المسند اليه انما  
 الفرق بان السائل ممن لم يعرف للخصوصية نظرا الى مقتضى ال  
 فلا يجدى نفعا لانه السائل عارف بالخصوصية نظرا غاية  
 الامر ان هذا بل عنها فيحصل التذكر بالجواب وليس الاستفهام  
 او لا فائدة التذكر ولو سلم فيجوز ان يكون السائل عارفا  
 عارضا بما بل نقول الجوز ان يكون سبيل هذه الطريقة اعني  
 من هو لا ان يتخاض من فعل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة  
 اي تلاميذين الفريقيين خير من هذا وكذا الاستفهام بكيف  
 في مثل كيف حالك صحيح ام سقيم وليس في ذلك طلب  
 التصديق قطعا بالاتفاق <sup>س</sup> غل عنى النقطة  
 س غل اي رفع عنى نفسى العار باستعمال السيف  
 في الاعداء في حال جلب حكم الله على النبي الذي يجلبه  
 والمقصود بالمبالغة في انه لا يترك رفع العار في حال من  
 الاحوال <sup>و</sup> عجب الى آخره انما كانه عجب لانه ليس في  
 بظهر ما جعله دليل على دعواه عن قول النخاعة فان ذلك في  
 اجماله الحالية لا في عالمها هي ملوات الى آخره على ما  
 واما في الاسماء والمشتقات فبالعارض من التبع فلا بد

65 فلا بد ان يزم ان لا تدخل على الكلمة الالهية <sup>الامر</sup> البيع  
 هذا الخبر انما يظن على تقدير ان يخفى في الابداع بحج والاقتدار على  
 كلام ينج واما اذا اعتبر الاقتدار الاقتدار على كلام ينج فيمكن  
 انه يعرف غيره ايضا وجعل زير منطق تامل انما هي  
 حدود اسمية الى آخره كان عليه قدس سره ان يعرض فيمكن  
 انه قد يطلب بالرحمة تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا  
 اي تفصيل الموضوع له وجواب ما هو عليه بحسب الاسم فانه  
 ذلك لحد الذي انتهى يصير حرا حقيقيا بخلاف الموضوع له بلفظ  
 اشهر كاليتقي العارض الشخص الظاهر ان المراد بالعارض هو  
 المنعوق به سوار كان علامه او وضعه له خاصا به ويجعل  
 ان يكون له الى آخره هذا مستحق بالاستعمال الذي في ذكره المصنف  
 لا يدل على انه في بعض النسخ الترتيبا فخطه قدس سره  
 بدل ما لا بد من لا وهو الظاهر كما اخبره السيد الشريف في شرح  
 المفتاح وبوده ما ذكره في شرح المفتاح حيث  
 قال وقد يقال مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بغيره اي مرفوع  
 في ونسب في حال عدم روية الطه به بل مانع وجعل ام سؤاليك  
 يقتضيه والمنه في مضاجعي سباني معنى البيت في اول  
 بحث الشبهة هذه التفصيل من نقده بفعل او الفاعل او المفعول  
 ومنه الانكار كذلك لتقرر ما دخله النقطة وهذا لا ينافي



ما سبق منه ان المقرر بحجب ان على الحزمة لان معناه انه اذا  
 اريد تقرير الفعل مثلاً في الحزمة الفصل الفصل والمفعول فليس  
 على ذلك تقرير غيره من كشف الدخان الذي في علان  
 القبانة و هذا باب الآخرة غير كلف المراد الكف عاماً  
 هو ما خذ الاستغفار فبدل الكف يخرج لا تخفف  
 مع حجة الاستغفار فبدل كلف ليصير امر اجازة نزع والافق  
 انه ليس شرط موضوعه لطلب الآخرة اعلم ان حفظ الام  
 حقيقة بحسب اللغة في الصيغة الامرية لم تكن لوجوب  
 او النذب عند الجهور واما المباح فيسبب ما مور به من الحقيقة  
 في الوجوب فقط عند عدم خلاف لبعض ثم الصواب استعلاء  
 بشمل النذب ايضاً كما يفهم من المطلوب ففي قول المص  
 ميل الى قول غير الجهور والافق نأمل وقد استعمل الآخرة  
 قول لا يظفر عند استعمال الامر في خبر من تلك المعاني كالنذر  
 والتعجيز وغيرها غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم  
 المستفاد من حذف السند اليه والتمويه الظاهر انه  
 وذلك معترام الافاق انتهى ايضاً على السوية ولم يقل احد بذلك  
 بمثل عندى فاني صلبت بالمعوم في النهار ايضاً  
 تبارح الجواب الى المعلقة الشدايد والى الجاهل المرفقة وشدة الوجه  
 من حزن او غش او طلب الترك هذا الخلف بمنزلة

66 على ان يدم الفعل مقدور اولاً وكالعادة في غير هذا الموضع  
 على قوله كالتهديد فان فعل الدعا والاماس طلب الكف والترك  
 لا على سبيل الاستعلاء فكأن في العبارة اختصار نأمل لا  
 بين الحجابته وذلك لانه المراد بالحجابه عند سم ان النذر  
 الضب والنون الآخرة فان الضب بالفارسية هو  
 سمال والنون ما هي النوى من النوى مقصور الفراق والعبر  
 بحسب اليا هو والد والمر البيت السابق وهو قوله  
 زعمت هو لك عفا العداة  
 كما عفا عنا طلال اللوا ورسوم والمغنى زعمت بحسب ان  
 هو لك بالانعام قد اندرس كما اندرس رديا رايته الموضع  
 فقلت ليس الامر كذلك وقسم بالله الذي هو عالم بالفراق  
 من المزان وان المدح كبريم ما يغيب عن طريق حجة  
 بيان لقوله معاً الآخرة ينبغي ان يكون ايضاً انفس لا ايضاً الصفا  
 فانه قوله انما نحن مستزودن انما كبد لقوله انما معكم او بدل عنه  
 او استئناف لا عطف بيان فيه خفاء او اشكال ذلك  
 لانه المقصود حشنة القومية على قصد الاجتماع بين المؤمنين  
 في الواقع التي لا تخس الا بين المؤمنين كانت متوسطين  
 بين غابة الاتحاد والباين ومعرفة ذلك خفية جداً  
 لا بد منه عامل في الآخرة هذا على حسب اكثر النفاة لكن المحقق المشر

2  
 مسطور



جعل العامل في اذا الشريطة الشرطية ووجهه ان قوله لا يجب فيه  
 في التعليق ان يقال المتعارف في الخطابات تقييد للظاهر  
 بمعنى ان اذا مع الشرط وهذا مثال هذا مبني على انه  
 التمثيل باعتبار الحكاية وكلام محكي والمحك وكلام الزايد فانه  
 ليس لها محل من الاعراب والظاهر هو انك تأمل واعلم  
 انه قد ذكر قدس سره في شرح الكشاف في شرح قوله تعالى  
 انما نحن مستهزون وبجوابه بما لا يحل له من الاعراب  
 من الجمل لا يكون خبر او صفة او حالا وان كان في موضع  
 المفعول القول قائل جزافا بالكم مصدر جازف  
 على ما هو المصوح به في شرح المفتاح لكنه المذكور في شرح الهداية  
 فكذلك ان بالضم معرب لكاف ونقل النوى في  
 تهذيب الاسماء والكلمات جواز الفتح ايضا  
 فوز انه ذكر في شرح المفتاح المعترضة ووجه مع ذلك  
 الكتاب نسبة وقرينة مع زعمه احتمالات اخر ذكرنا  
 في حاشية الكشاف مع انفاهما في المعنى لا انه  
 وقد جعل في تأكيد القيد ولا ريب تاكيد معنويا  
 او الاستئمال مخفون انه يكون ذكر المبدل عنه  
 متفصيا الى ذكر بدل الاستئمال وهذا لا يجري في هذا الكلام  
 وكان ذلك الاشتراط في المفردات فقط

67 مغاير لما رتال الى آخره وفيه ان قوله لا يجب فيه  
 تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع معارضة المعترضين وقد  
 ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزون تاكيد لقوله انما  
 محكم لانه رفع نقیض الشيء تاكيد لبيان تأمل وهذا المخفون  
 في الجمل لا آخره لان التاكيد المعبر عنه جمل لا بد ان يكون نفي لفظه  
 غير لفظ المنبوع او ليس المراد بتاكيد الجمل خبرا محبذا تنجيز  
 احد ما عن الاخر بانه القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب  
 لا يتصور فيها ما هو مقصود بالنسبة اعلم انه قد ذكر قدس سره  
 في شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله تعالى انما نحن مستهزون  
 بدل الكل من قوله انما محكم وارباب الرب لا يقولون بذلك  
 في جهل النمر المحل طاهر الاعراب تأمل ما مسما من قب  
 الى آخره التقب رقة خف البعير والبرج راحة ظهر  
 الدابة والفضة ان عرابيا جاء الى عمر من الخطاب فزاره  
 وقال اني اهل بيعة وان على ناقة وراعيها وطلب منه ركبا  
 فطقت كاذبا فانطلق الاربعة مستقبلا الى البطحاء وقال  
 ايت وهو ينشئ خلف بعيره فاستقبل عمر وعلم صدقه  
 فحمد على عبادة وزوده وكساه فلكونهما اي الثانية علم  
 انه ذكر في اخراجات الالتفات من المطول قل ان  
 فلا صمد سدور في اليأس احده كانه لما قال فلا صمد



اي حجة بيد قبله وما تضع به فاجاب بقوله وفي الباس  
 راحة ويكن ان يقال الاستنباط بناء في داو العطف  
 لا مطلق الواو والابتدائية التي انبتت في معنى البتة مثل  
 قوله تعالى منه بضل منه فلما دعى وبذر سم يسيل  
 مرضه وسببه فيه انه قد سبق ان سميت جملة من الموكلات  
 فلا ياسب ان يحل البتة على السؤال عن التصور اي تصور  
 وموجبه الا ان الفاعل المظنة اختار انما ليست من الموكلات  
 مالم ينضم اليها موكده احسن يكونها بجملة الى آخره  
 خيرة بان يكون الدوام او من الاستمرار التجدد في استفاد  
 من الفعل المضارع محل نزود وخفا لما ذا احسن اليه  
 اعترض عليه الشريف بانه لا خير لسؤال المحلل عن سبب  
 احسانه فانه اعلم من غيره بالاسباب الكائنة لا خال  
 الاختيارية اقول يمكن ان يكون الال غير المحل طلب بل هو  
 ترك في السؤال التفرير الحكم لا الاستفهام ووجه التقضي  
 عن في ذلك حمله انه الاستنباط قد يشتمل على سبب  
 حكم فقط وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة  
 الشائبة اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة الى الاستحسان  
 الذات من حيث هو جميع الصفات كما قالوا في نقل الله  
 بلفظ الله اشارة الى الاستحسان الذي انظر الى انه كل

كل صفة صفة كمال وباللحاني لا يمكن فيه خلق المعاني  
 الكليات المدركة بالعقل غير المصنف عبارة السكاني  
 ان ذكر الشئين كان محتملين وعرف التصور بل تصور  
 منكر كما بان في عرجيب اشارة الى ذلك في هذا الشرح ايضا  
 على ما سبق في باب التشبيه لا يخفى ان المتقبح هناك  
 تحقيق التماثل والتشبيه بطر المشاركة في وصف خاص  
 ووجه الخصم بين العدة والمعدول اي بين الذين  
 المضمين بين اولئك الذين لم يجمع اي حصة الوصفين  
 الثلاثة من نوع واحد نظر الى انه تلك الثلاثة متصفة بالآراء  
 او ما يشابهه ولو ادعى ان يتعاقبان على محل واحد  
 وقد وجد في بعض النسخ قيد ان يكون بينهما غاية الخلاف  
 على ما في الطول ايضا وهذا بناء على نظر في شرح المقاصد  
 عن الشيخ اعبار به في التضاد مطلقا لانه معظم  
 ابوابه الفصل النسخ هذا محل تردد والاول ان يقال المراد  
 بفصل الاحتجاج الحامل فانه يمكن وقوع للفصل والوصل  
 كما بما جاع محتمل الى لانيانه على العادة والالف  
 بحسب الاسباب المحتملة الى كثير من التبع مع انما لا  
 تدخل تحت المحر فظهر انه ليس المراد الا آخره وذلك  
 الظهور من تفسير المراد فام جاع بل جميع ذلك



معان معقولة اعلم انه انما حكم كون التماثل جامعاً عقلياً  
والتضاد واهتماماً مع كونها معقولين لأن التماثل في نفسه صالح  
يجمع بالاحتمال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما مختلف  
التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج الى احتمال  
فب الاوهم الذي من حيث انه محتمل وبنبغي ان يكون الوهم  
كما في محامات سلطان القوى السبية لها مدخل في تفسير  
التي النفس في ادراك الحسب بل في العقليات المنسوبة  
من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة الا ان المعاني  
مختصة القابضة بالمحسوسات خاصة له ثم الضابط  
في الجامع ان الجمع اما بسبب التماثل في غير الصورة  
اولاً فالاول للتحال وانما ان يكون بواسطة  
باسبب جمع وبقتضيه يجب نفس الامر بل احتمال اقوى  
العقل والافق الوهمي وانه اراد ان تضاد الجمع  
ينفع انه يعلم ان التضاد والمصاف الى جهة ليس بجزئية  
كما ذكرنا ان امكانه زيد كلي وانه كان في هذا الامكان جزئياً  
ثم انه ما ثبت له التضاد ليس معترفاً بالاحتمال  
او التضايف مثلاً العلية والمعدولة ونحوها بخلاف بين  
له التضاد تأمل ومنه محسنات الوصول من كلامهم  
ان النسبة بين السند من قصد على ثلاثة وجوه اول

الاول انه يراى تجرده ما مع الخصوصية كما في قولك زيد غليظ  
على راي من راي انه مجرد الانساب بل تجدد او دوام وبنو  
او استمرارية تجدد في الثاني انه تقصد خصوصية فلا يجب  
ح رعاية الشاى او ربما لا يتفق احتمال الثالث انه قصد  
النسبة في ضمن اى خصوصية فاما يجب رعاية الشاى  
كما استفاد من شرح المفاتيح الشريفي قام زيد وقدر  
آه فيه بحث لانه في المثال الاول تقريباً للتجديد والمحال  
وانه توفيق في التعريف لثبوت والجواب انه المراد  
التعريف في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ فربما  
يكون قصد مجرد نسبة السند اليه فتور وجهه فعلية او سببية  
فيجب رعاية المناسبة ليكون حسناً الى انه الكلام  
في انه مثل هذا بل دخل في حد البداهة كما استفاد من شرح  
المفاتيح للشرح قد سطر المكان المناسبة نظراً  
الواصل واد الحال ايضا العطف وكل جهة حالية  
لا فائدة بعندها في هذا الخبر لانه السند في قرب  
من السند اليه مع انه يظهر مسبب ايضا في الكلام  
انه يتعرض لمجرد انه المضارع المثبت للاح عن ضمير صاحب  
الحال فلا يكون بالواو فلما حسب آه المعنى حينئذ  
ان مب في الاعداء اطفالهم وانه يظهر في نحو



منهم وار هبهم ما كان هو اسم رجل واسم فرس والاشكال  
 المذكور وار هبنا واجب عنه بانه النسخة من حوا بان ما بعد حتى  
 مستقبل بالنظر ما قبله وان كان ما قبله نظر الزمان المتكلم فيجوز  
 ان تغيب محالية والماضوية والاستقبالية في الافعال جئت  
 فبودا بالقباس الى العاقل المقيد بها لا الى رخان المتكلم فاذن  
 جاني زبدرا كما فهم منه كونه الكوب ما قبله بالنسبة الى الجاني فتقوت  
 المقارنة اقول في ذلك الاعتبار من لازم في جبر فانه يجوز فباوجه  
 الاستقبال نظر الزمان المتكلم ايضا على قياس كلمة ان كل من  
 انخر والمضارع الذي لا يحتمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقربة  
 حال كافية لاحتمال محالية بالنظر الى زمان المتكلم لا العاقل وفيما  
 اذا كان حال مضارع يحتاج الى احوال على اعتبار زمان العمل  
 لا المتكلم مع انه كل كلمة لا تغيب الا التقريب ودون المقارنة  
 ما قبل المشهور ان غلطها آه ومن الغريب ما ذكره الخنسي  
 في باب الهجزة مع النون في الغابن في قوله صلى الله عليه وسلم  
 من سئع الحديث قوم وهم له كارهون آه والامر المسوغ  
 يكونونها حالاً عنه نفساً فليروا بمضغة المضغة بحسب الفاد  
 اهم مكانه من الضباغ اى الطراح ثم يزعم آه عطف على  
 انه يقول والاصل انه لو لم يعتبر الاستيفاء في اعادة الاسم  
 الصريح كان بمنزلة عدم اعتباره في مثل جاني برب وعمر ويسع امامه

٢٦٥ امامه مع انه اعتبار الاستيفاء فيه لازم فعلى هذا وجوب  
 الواو في هذا المثال بالطريق الاول وهو شعر بوجوب الواو  
 آه لكن ظاهر المتن شعر غلط ذلك وانما حصل نحو  
 على حقه آه اعلم انه ذكر صدر الفضل ان ترك الواو قبل  
 في جملة الهمزة محالية التي خسر ما غير جار ومجرور مع اليا  
 بكوه ايا ويجوز ترك آه وما يناسب المقام  
 انه ذكر الشريف قدس سره في قوله تعالى ان تخطوا ما في صدوركم  
 الآية انما لم نجد في الاستعمال دخول الواو على جملة محالية الى عاقلها  
 من الفعل والامام المتبى الامام السزول قدس  
 الامام اى قطعت للبلد للصنع بهذين العرفين وهي  
 معروفة وتفصيل القضية في جملة ان الزنا قتل ايا خذبة الارش  
 ملك الخيرة فلما انتظم ملك الزنا وسلطتها تحت اليد بانه  
 ملك الناس الخ عريض في السلطان وفتح حب السما ولم اهر  
 غيرك كفوا في فاعل الى الجمع على الملك وما ارادت  
 الا الغدرب قدس ايتها غير مستعد للحب نقه بوعدها  
 وقد احدث في ابواب حصنها جماعة من الفرس الى عاقلها  
 به واخذوا فلما وصل الى حصنها اخذوه فامرت بقطع راسه  
 قدس وبه في طشت قدم البهائم شعوب بفتح  
 الشين المعجمة وينقص الصابر لا يقال انك التيقن



على تقدير الموت وعدم الخلود سند لنا نقول هذا مسلم لكن  
 به و ان الشدة من المنافع الدنيا بخلاف تقدم الخلود فذكر  
 وغاية الاعتدال ان ليس شيء فانه على تقدير الخلود خوف  
 الا ابتداء بالشدة والاحتياج اكثر وعلاقة القلب بحجة المال  
 اشد وار البدل الباقي يتقبل الاحوال في غاية الضعف على  
 تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب المال افضل  
 منه ترك الشيخ الغنى في اياه نامل المنشأ في النون ثم اننا  
 اسم مكانه من انشأ عنه اي جده . ذو سعة باعتبار المسافة  
 التي بين الخلق ومقام البعد لا بالكتابة والافخوف في  
 القصص انما عشر فانه تقديره القتل او العذاب ثم انما  
 لا حذف الا لام يفظل كافي قوله تعالى لا يحول كذا في الآيات  
 نامل معروف في شجاعا لا في عند وضع العامة التشرع  
 والبس البضعة ويجوز ان يريد متى اضع العامة التي نزلت بها  
 وجهي للتكارة معروفني كما مر من تقدير الشرط في جواب الامور  
 والارادة من التمني وعجزو بيمين نحن اي ببيت الاسلام ويظهر  
 ويحسن الكفر وبعد منه فعل افضل كلمة ما كنا به عن كسرة الكفا  
 وغلبة مسلمين عليهم مع قلنا اهل الاسلام وكثرة الكفار  
 فافضحة لا فضاها واظهار ما عن مخدوف لا احدا على  
 التعيين لا يخفى ان تقدير الظاهر هناك كافي الآية السابقة الامر

٢٢١ الامر شامل لنفس الغدا ب ولا ماراته ولذا لابل العظمة الواقعة  
 في يوم القيمة وفي الاصطلاح اي انه يوق في غير الكلام كذا عكس البعثة  
 وكلمة نظروا الى ان الشئ في الواقع مفسر مابين مابين ففي ذكر الشئ  
 لف ونشر ويشب بالكسر على في الصحاح بالفتح اي  
 ففتح ليم كمن مع يكون الآراء بسنوق من الاستبصار  
 لا تلم على شئ يقال لم شئته اي صبح حاله والشئ في الابل  
 انتشار الشعر وتغيره فقرة فقرة وتخص في البيت انه لم يبق لك  
 اخ على تقدير ان لا يبقى لك اصلاح حاله وعجزه جرابه اذا وجه  
 من الرجال من ذهب بحال على الظن وديمه يظلم به بكسر  
 الدال المطر الذي اقله ثلث النمارا والليل اكثره ما بلغ اسبوعا  
 ونهمي من الهال التبع اذا سال كلاما لصر في الاضاح حيث  
 مثل لتبهم بقوله تعالى ان تالوا البر حتى تظفوا مما تجنون فانه الظن  
 منعد وانه لا يخص آية فانه يجري في الاعتراض ايضا  
 لتكنه سوى رفع الابهام ذكرنا ان قد مر في تفسير قوله  
 تعالى سوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم الآية انما شرط كونه اي  
 الاعتراض لما كبده فما لا سمعه كمن صاحب المعنى جيل من فوايد القوة  
 والشدة بدو المناد من مقرر الكشاف ايضا في اخسورة الزمر  
 انه لما كبده نامل وطعم ما يشتهون بخلق فيه انه  
 يلزم صحح بن خبيري انما فعل في غير افعال القلوب وجب



بان لم يظفر مستقروا الاشياء فيما يكون الضمير ان يكون الفعل  
لا ان يكون احداهما معولا لمعوله على انه ذلك جمع جازي فيما اذا  
احد المعولين مجرور بحرف مجرور كقوله تعالى وهنالك يجمع  
الجملة وقد اجيب بان ذلك جمع جازي المعطوف اقول فيقول  
الضمان ملازم لمع جمع مطلقا حيث قالوا انه اقرب غير فعال القول  
انه يكون فاعله ومفعوله شيئا واحدا فيجمع بين ضمير يجمع  
الوهم الى انها مختلفان قصدا بالاكثرة فيقع اللبس فعلا الى لفظ  
انفس ايزا ما بانها واحد اما افعال القلوب فانه خبر ما يقع  
فانها ومفعولها شيئا واحدا بل هو انكسر لانه علم انفسه  
وظنه بامور غيبية اكثر وقوعا من غير تامل الى انرجان  
يفتح التامع فيجمع بين شيئا واحدا او بضمها ظاهر بالتامل  
فيما لانه هذا المثال مما يقصد فيه العطف على ما قبله بحرف الوجه  
اسبقه مثل قوله حافظ على الصلوات الى اخره لكن مثانا هذا  
ليس فيه ذكر خاص بعد عام اذا كانت العداية بفتح  
العين مجرودة بالفارسية برتوى ورمين بلند محبت  
الفرن اسبقه او اصول فيه استعمال المشبهة في التعريف  
بما في بينه معجزة والجواب انه لا يظهر استعمال هذا النوع المشبهة  
لانه يجوز ارادة كل من الاصول او الكلمة وتعريف كل منهما يستلزم  
تعريف الآخر والمقصود بالحققة واحد المعلوم في التعريف

من التعريف حصول البصيرة للوضع مدخل فيها لزيادة  
لنوعهم الوضع كانه حسن لدخول الحركات لانه الحرف الاول  
استعمل نوعهم وضعه ايضا بل نوعهم ان اللفظ الحرف عين  
الوضع تامل الى هذه الدلالة في زيادة لالة اللفظ الفصحى  
ضمانا للمعنى خارجة عن التام مع مدخلية الوضع فيها يمكن ان  
يقال المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفسه او لما يتعلق به  
انما هي منه جهة ينبغي ان يحل على ان الدلالة بين واسطة حالة الجاهلية  
وقوه قريبة الى حصول الحكم في العقل وهذا هو الذي يقيد  
الاشياء بالوضع في نقل عنه فليس سره في المحاشية والاشياء  
لم يخرج كبر ذلك لان انشكاكها عن مجرد لفظ المدوم ظاهر وان  
جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة فتقول لم يوضع مجموع المعنى بزمه  
على المعاني الجارية والكناية وان جعل الدال اللفظ المشروط  
بقدر القرينة فتقول كمن انشكاكها عن القرينة ايضا ولما في  
الاختلاف اعترض عليه بان لالة اللفظ على لازمه اوضح من دلالة  
على لازم لازمه والجواب ان المراد عدم التماثل في دلالة التزام  
على المطلق وان كانا في غير واسطة كما هو الواقع المعبر عنه القوم او ان  
المراد باختلاف الوضع التفاوت في الانتقال بحسب الزمان  
لا بالذات والتفاوت بين لالة اللفظ على لازمه وبين لالة  
اللفظ على لازم لازمه من حيث الشئ ولا يحد هذا التفاوت



كما لا يحسن في النقص حينئذ باعتبار التفاوت بحسب الدلالات التفسيرية  
ما يتبعه اعتقاد الخاطب أي المعقد بغيره من الخاطب فلا يرد  
أن الاعتقاد متعين بالزوم لا مثبت له على أنه متعين الاعتقاد به  
بجعله ثابتاً في الدين بالوجود الظني عرف عام لم يظهر له  
به وكانه يريد به مخاطب أهل الكفاية في جملة بلا تقييد بعلم أو غيره  
والأفلا بطر من تفاوت جميع أهل العلم والعوام فقط أو هو المقوم  
أهـ هذا ليس بظاهر في العرف المنكر فالوجه في عدم العرف وجعل وغيره  
إشارة إلى سائر القرائن الحالية والمقالية لا بتأني فيكون  
لا يخفى أنه ليس مقتضراً أن لا يكون جميع الطرق دالة بالوضع لا أن يكون  
بعض الطرق كذلك لكنه المقدر عندهم أن الدال بالوضع بمنزلة أصوات  
الحيوان مما لا يدركه ذكر قدس سره في الحاشية أن العلم بالوضع  
أنما هو الظن به وهذا قابل للشك والضعف فيجوز الوضع والظن  
في الدلالة المطلقة أيضاً قول التفاوت في الظن بالوضع لا وجوب  
التفاوت في الانتقال كما لا يخفى إذا اقيم مقام كل لفظ  
بضم مع الخاطب والظن والجواب أن التوقف أهـ فيه العلم  
بالدلول اللازم لا في لزوم حصول العلم بالحق فلا دال أن يقال المراد  
الاختلاف في الوضع بالنظر لا في الدلالة بأن يكون بعض الدلالات  
واضح العلاقة قبل واسطة والبعض الآخر بالعكس فكيف تأدية  
اللزوم فيه أنه العلم في دلالته اللازم إلا أن يقال اللازم بين جانبيين

الجانبيين وبراو بالزوم والضرورة هنا التامع والتبوع فالدلالة  
التي لا تخفى أن يحتاج إلى حذف أي دلالة لفظ التبعي أهـ بل المراد  
بالعكس الظاهر أنه المراد هنا بالعكس أن يكون دلالة اللفظ الذي لا يخفى  
جزء من جزء معناه أو وضع من دلالة الذي ذلك هو جزء معناه بل  
لا يضر إلا أنه تكون دلالة اللفظ على جزءه دون أوجهية ما هو العكس بحسب  
الظاهر والأفلا بطر من أوجهية الدال المتضمن على شئ من الدال صريحة  
ولذا صرف قدس سره الكلام في الحاشية عن الظاهر وقال في  
قد لازم من كلامهم أن دلالة التبعي على جزءه لوجود الواسطة مثلاً إذا كان  
دلالة الحيوان على جسم أو وضع من دلالة التبعي على جسم التبعي والى  
للاوضع أو وضع كونه المراد بالعكس كونه مراد هنا انتقال الدين  
والدليل على ذلك ما في المفتاح من إيراد المفسر على صور مختلفة لا بتأني  
أنه الدلالة العقلية وبهر الانتقال من غير التبعي مسبب على معناه  
وبوجه ما في الشرح الضعيف كونه شاحح للمطالع رد هذا القول الآتية  
منه أهل الميزان لا يقال في صرحه بأنه التفسير لازم لمقتضى الكتب  
وملاحظة بلاء ما ذكره لا يلزم من فهم الكل لا نقول بالزوم باعتبار  
الصداقة كما أنه الشرح وجب في شرح التسمية استعمال التفسير اللازم  
لمقتضى محل اللازم على الصداقة فالحق المقصود يمكن أن يكون المراد  
أعم من المقصود بالذات ومن المقصود تبعاً كالتسمية فلا حاجة  
إلى السكف في جعله صفاً آخر أو غير ذلك الظاهر المراد

٢٣



التجريد من قول له كما علم فيها وانما لم يثبت به مصطلح ولا  
 استغارة عند المنسوقين عليه الاستغارة وذلك في كل  
 في البديع وذلك التثنية ليس بمقصود في الدلالة في  
 بالضمير فوش في انه يجوز عود الضمير الى المطلق الذي في ضمير خاص المذكور  
 س بفاع انه انما يهتد به في كل ما يعود الى الخاص وغاية التوجيه  
 انه انما يهتد به في المقام الضمير فاذا عدل عنه الى انما يهتد به في  
 هذه اللمعة فيه وهذا شامل قول انه كانت الدلالة  
 وصفا للكلام فالشئول طاهر غايته الظهور فانه لا يشترط القصد في  
 مدلوله والخراج المدلول انما انما يهتد به كونه مدلول عينا بالكلام  
 ان كل ما يهتد به في اللفظ على ما في ذلك في الفتح والحق وان كانت  
 صفة للمتكلم فالشئول طاهر ايضا باعتبار ان القصد غير شرط بل كفي  
 صدور لفظ فيه فمع المعنى في اسناد الدلالة والمعادنة  
 اليه لا ترى انه يحكي اللفظ باسم الله تعالى ويقولون سبحان الله  
 حالة الفعل في اسناد المدلول والتسبيح الله تعالى المتلفظ حقيقة  
 لغة وكذا اسناد ايقاع شخص في البه خفا والمعرفة القانون  
 بالتوليد فالوا بان الفعل المرتب على اخر من العبد بعد عنه  
 وان لم يقصد اليه اصلا وظاهر انه ذلك الاسناد ليس محاري  
 بحسب اللغة لكنه رآه عليهم بل السنة بانه لا تأثير لاقدره  
 للعبه اصلا في الواقع اصدور عنه الا انه غير مضر في الاسناد

٢١٤ المعنى فالشرح المقاصد الاتفاق واقع على الفعل سنة  
 الى العبد وانما كان مخلوقا منه كما فان الفعل سنة حقيقة  
 الى من قام به لا الى من اوجده فعدم اشتراط المباشرة بالحق  
 الا انهم فهم بحسب العرف من اسناد الافعال الاختباري الى  
 العباد وقصد عدم ارادتهم كمن لا يفرق ان اعتبار في المفهوم لغة  
 قال في سنة كذا هو هذا التقدير حتى لو نظر الى مجرد مفهوم  
 الدلالة لزم الشئول لكنه لو عتبه القصد باعتبار القرينة ونسبة  
 الدلالة الى المتكلم خرج عنه ثم انه فوننا جازبه وعمد تقابل مدلوله  
 لا يصير شيئا لغة واضطلاحا الا بانها يحسب تحملا في المشاركة  
 واما مجرد القصد بانها في الاسرار القرينة المفهومة بنحو فافهم  
 فانه يرجع او المراد باللفظ الى مجردة غير تام لا تقاوم لغة  
 بالكتابة لولا دلالة الحال النحوي لولا دلالة القرينة او المقابلة  
 الدالة على اداة المنقول اليه ثم انه هذه عبارة الخفاف وفيها  
 اشكال مشهور لانه الكلام غير صالح للمنقول اليه على عدم القرينة و  
 وغاية التوجيه انه المنقول الكلام عن المستعار له اي المنقول اليه صحيح  
 لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازي اي المستعار له وان عدم القرينة  
 صحيح لان يراد بالمستعار له اي المستعار منه فيكون مجموع كل واحد من  
 المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلقا بصلاحيته المعين  
 على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لا تصل كل شرط بشرط



بالتعريف ونحوه هذا مبني على انما مراد في التعريف على  
في المطول الملكة النيرة ان يكون يطلق العلم في ذاته  
ايضا على نفس الادراك فانه ادراك الابل يستلزم ادراك  
المدول كذا قيل فيه بحث لانه لا يخفى العلم في الاطلاق بهذا  
الادراك ولا يصح ان يقال للواكب مشبهة بالاجابة مع انه  
ان المشبهة الرما والافالجوس اصل المعقول قول اصالة  
المحسوس اعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يتفرع بغيره  
والشبهة لا تقبل الا اصالة للشبهة في وجه الشبهة لا مطلقا فكنه  
شبهة المحسوس بالمعقول بل اعتبار الحقيقة وتقدر المعقول محسوسا  
نعم وشبهة القطر باخلاق منا ان اعتبر في الراجحة الدابة لثمنه  
فالشبهة اصل في الكلام مبالغة واجتناب الا التقدير ولكن اعتبر  
الشبهة في محسوس الدابة الغير المشبهة به على ما هو المعلوم فلا حاجة  
الى التكليف لانه العلوم العقلية آية في ذلك في الغوم  
العقلية الصرفة فانه النفس في مبدى العظمة خالية عن العلوم كلها  
فنجعل لها العلوم باعتبار استعمال المحسوس واما العلم باعتبار المحسوس  
فقطيل قطع في رتبة الاعتبار بالادراك بالقدرة  
فيه من الازدواج المحسوس والافلاهر كمن عند المتكلمين سوى القوة  
العاقلة والحواس الظاهرة وليس لهم من الباطنة بمسبة عند المتكلمين  
مثل الخيالات فيه ان القوة المتجذبة ليس كمن بل جنبه على الادراك

75 على الادراك ومنه انما التركيب فادراكها بالنفس طرفة  
المرادة بالقوة العاقلة لا يقال المراد انما ليست مما تدركها النفس  
بل احذنة امر اخر لانا نقول فادراكها في العقل لا يحتاج الى صرف  
غير الظاهر كما هو المتبادر من العبارة وكنته بحيث لو ادركه  
حق العبارة ان يقول غير مدرك بهما لعدم وجوده وكنته بحث  
لو وجد لا ادرك باحدنا والحال انه مضاجي ضلي في ذاته  
اليت قب وكانه اعتبار ذلك مبالغة في عدم اعتبار  
الحول باعتبار المحسوس فادراكه تعريف الاضافة لثبوت  
في مضاجي متجذبة ومفكرة ذكر في المطول اذ استعمل  
النفس تلك القوة بمعركة الوهم فتسمى متجذبة وبهوتة القوة العاقلة  
تسمى مفكرة ولا يخفى انه في موافق لما تقدمت به في المحسوسات كمن القوة  
عند الحكماء انه لا يصدق فيه واحد فلو كان في نفس المتجذبة  
فوق من الادراك فقط نامل وبالوحي المستورة في الكلام  
ان الوحي المحسوس انما هو الادراك ونيل انما  
نامل النبل من الوحي انما هو القوة التي تحصل بحد ادراك اللذيل بل  
لا بد من حصول اللذيل في المستند عند الدرك انما فيه  
بذلك لانه لا يغير كماله بالقياس الى الدرك لا بغيره  
كأن في الازدواج بالادراك وكالتكيف بالقدرة  
لقد انقذ من حيث هو كذلك انما فيه بذلك لانه في



قد يكون ملا بها من وجه دون وجه فادراكها من جهة الملازمة لا يكون  
 لذة فادراك السكت من جهة الراجحة لذة لا من جهة الطعم الدركة  
 بالقوة الناطقة وينبغي ان يعلم ان القوى الناطقة على سطح الحكم  
 لا تتقن الا بالحسوسات والمعنويات القاييم بها والظاهر ان اللذة  
 والالم ليسا من هذين القبيلين فلهذا يظهر جليا انهما هما ولذا جعلهم  
 الوجدان ما سوى القوى المستمرة على فبحث القوى من شرح الحكم  
 وكانه ارباب البيا ارادوا بالوجدان ما تتقن بنفسه المراك  
 فقط والضمير للنجوم مبيا الى الليل الذي جاءنا حيث ضمير باقائه  
 المناسب للبيت السابق اعني تمته رب ليس قطعته بعده  
 ورفان ما كان فيه وداع قوله في جوانب بني مظهر المناسب  
 انه يقال من الظلمة ولزم بطريق العكس ان يكون كل من يحمل  
 كلاما تشبيها صلابا راسه كافي المفتاح كونه جيل من البيئة  
 والعلم بالنور فعا زيادة التحليل في انبات وجه تشبيهه به  
 بالتحف في النهاية الخفيف عند العرب ما كان على من اجتمعت  
 عليه السلام واصل الحقيقة المبين منه الحديث المحقق السمي  
 وهي قوة الاولى انه حال معرفته على مفاهيم العرب واللفظ  
 بتلاقيها في مقدمة الدماغ الاول وازاد الاضواء كان حسن كانه  
 جعلها تحت الاول فان شرح المفتاح نحن انما الضوء مغاير للون  
 وليس عبارة عن طيف اللون على ابراه بعض الحكماء بجسم كالدائرة

كاللذة كذا وضع في الخبر وغيره من الكتب الكلامية وفيه اشكال  
 مشهور بتخصيصه بالجنس ما واخراج الاشكال السطحية كاللذة ونفسها  
 ويمكن ان يقال حمل الشرح قدس ستره هنا الاحاطة على هو اعم بكثير  
 والحقيقة وما هو ما يعرض الدخيلة في الجملة لا يمكن ان يكون الشكل الصفا جسيمة  
 وبرد عليه ان يحيط بالحيط الشبي الشئ لا تتكلم وجه الاحاطة ثم  
 انما هو حمل اسم على القبيح كما اشار اليه في شرح المقاصد مفصل  
 فالذاست اي مجمع الاجزاء واحتمل بالفيء الاول عند العدد ووجه  
 عن الزمان يخرج من القوة الى اخره انما لم يعرفها بتعريف السكينة  
 من حصول الجسم في مكان بعد حصوله في اخره انما كانت المقادير بل انما  
 الحكماء وفي اصل المقادير انما يكون للوضع بالنسبة للحركة بانها من  
 مقولة الجيف عند البعض وهذا كاف في التمسك بل نقول انما هي الاحمال  
 العقلية النبل واما حمل الجيفات جسيمة على الصفات جسيمة لانها صفة  
 الحكماء فمن كذا لا يلزم سوى كلام المفتاح والمقصود انما هو المقادير على طول  
 والقصر والتوسط والحركة والسرعة والبطء والتوسط فحينئذ انما هو الجمع  
 قوله ما يتصل بها العلم الا انما هو بالاشتداد كماله لا فائدة في اخراج المقادير  
 والحركات عن المصطلحات بل او بالسرعة عطف على ما ينبغي ان يكون  
 من الاول وانما هو فوائده ونظائره بيان لما يدرك من كل واحد من هذه  
 على تقديره ولذا ذكرت منفصلة الفصل كل منها بقيد كاشرة الى  
 المقصود اي التوزيع ولا يلزم بيان كدرك البصر لا لوان واما



ايضا ان قد برر موصولا في المعطوف  
بحصول التوضيح النسخ الحجب  
جاء في العادة فلا ياتي ما ذكر في شرح المعاصرين ان الصوت عندنا بحد  
يخصه من الله كما من غيرنا بحد للتعويض والاولى منها الاخر  
وجاء التخصيص في التسمية باعتبار ان الفعل يجمع والتفريق يظهر منه  
الافعال والامر بالغير في الاخرين كالبلد وهي الجنية المقضية  
لانها من جسم غيره فهو غير الرطوبة التي هي الجنية المقضية لسوالة  
الشكل المحلقة بدوات النفس الاختصاص بالنظر  
ابنات واما فلا يرد ان بعضها كالمعلم ثابت بحدوثها  
شدة الاولى بالعرف فغيره بان يكون لنفسه كتحصيل المطالب  
بسرعة فالر في الاساس في ذكاي فطنة وتوقد مثل الكرم  
مثال للملكة فان قيل الا تارة الذاتية قلت اراد بالذات ما  
تقوم بصاحبها لا بالغير وانما غفلت به كالاضافات وانما الكرم  
اشار الى الغير بخبر نفس عليه بل يكونه من متعلقا كالنبوة والابوة  
فانه ليس شي منها منقول في است النظر اليه بل النسبة الى الغير  
كمن الفرق بين الازالة والابتناء غير ظاهر يعني انه لو تسمى النفس  
على هذا خارج عن التحقيق والاصح فافهم اشارة الى انه مراد هنا  
ذكر في شرح الفلاح انه لا يخفى في غفلة وتقر في ذات  
الموصوف والاعتبار في النسبة لا يكون كذلك بان يكونه منقرا  
في نفسه ولا يكونه لا يخفى اصلي النصف انه اذا كان النسبة والاصالة

وحذف ذكر البعض فان كل تشبيه من التشبيهات  
المجمعة مقصود بالافادة لمحو قصد ومطلوب استغناء  
لكننا جمعت في اللفظ اشارة الى اجتماعها في البوت والتشبيه  
المركب فالمقصود فيه الجنية الاجتماعية هي صفة من جميع الاشياء  
من الاجزاء لمحوها تفصيل قصد بل تجاوزا اجمالا فليس بعد حذف  
والافادة لعدم الغرض وانما وجدت الدلالة تامل  
من نفس التصادم والمراد به ما يتناول التناقض ايضا ثم  
يترى كلمة ثم لتراخي في الرتبة بحسب الاخبار وتزول التصادم  
منزلة التناوب تحقق وجه التشبيه واما ذكر اشتراك  
الضدين فتوطئة لذلك وتفيد دلالة على انه اخذ وجه التشبيه  
من التصادم ليس من شكل بل جهة مناسبة في الجدة ويكون ان  
يراد بالتشبيه المشابهة لا وجه التشبيه يعني ينزع بواسطة التصادم  
والثابت به بل العلم بما في جنية التناوب الضدي ثم يجعل لك  
من نفس التناوب والاشراك الواضح او على القصد يتبع  
او تنكم فنس القبطه على صيغة الجول ومعاها داب  
من مرض السر والضحك اسم ابي انسى لا يحصل مرجح  
على ما بل ذكر في المقدمة حصل عليه يعني باقى ما قد روي في الظاهر  
انه قوله على ما خلاف لغوه من سعيه يعني لعل سعيه قبل  
حصل معنى بالافعال انما قصه فانظر خبر بزيادة التمر



والتقوية اجدا في التشبيه بهذا الامر الذي النفس شديدة  
اطيل اليه اجدر واحسن باعادة زيادة التقوية التشبيهية  
فليس في بعض العلم اى لزيادة كما توهم ولا زور  
اللازورية بكسر الهمزة والفتحة وقبل الفتح معرب لازور  
بالا الغنيمة وقبل حجر معروف والشقايق الحكيمة  
ان شرح محل البواقيت على شقايق النعمان كما يناسب  
ذكر البنفسج معه لكونه بين الرياض باي عنه وكذا على حلة  
على حقيقة البواقيت المحرر كأنها اى تلك اللازورية  
حال كنهنا فوق فامات ضعف سبب حل اللازورية  
حيث لا نستطيع حملها او منعت ملتبسة بها او بالانها  
اى ان المتصلة بالكبريت الذي يضرب الى الزرقة للثقة  
المرقعة كان غزته اضافة الغرة الى ابيض اى  
بياض الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف لكن الوصف  
لها لغة على طريقة رجل عدل فانه ذا البياض شبة بالوجه  
للتعدي وليست بزيادة وذلك لان السطوح اكثر  
كث اللثة استعمال السباب لازاد اهل في ابعاد  
الزيادة كنه صاحب الاساس استعماله متعديا حيث  
قال فاسيت منى عبه اى عبيها فالناس كنه بياض اية  
باعتبار الطرفين اى افراد او تقيدا وتركيا والافعال لفراف

78 والاضافات موجودة كما هو المشهور عن فدا الحكا فان  
شرح المفتاح والافان ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب  
المشككين اما واحد لم يرد به ان لا يكون له جزا اصلا بل ان  
يكون بحيث بعد منعارف اللثة امر واحد لا يكون الا  
جسم الجسم الطبعي ليس محسوس لا يحجب العرف لكن الجسم التعبتي  
محسوس حقيقة وكذا الصور حسيته نامل سواء كان بنامه  
حسبا اراد بالطرف حتى لا يدرك به او يكون مجتمع من امور كلها  
محسوسا وبالغنى ما عدا ذلك صارت ستة عشر  
لان حسيته الوجه ولو كان البعض كافي لاختلاف بنسبة الطرف  
بالتمام ولا يقال آة بمعنى حجرة والحجرات بمعنى واحد كما في المقدمة  
ومعنى التركيب ههنا ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب  
الطرفين تشبيها لا تشبيها حسيته احد ما بجسده الاخر في امر واحد لا غير  
عن الطرفين بانتم من جهة وقد جوزوا تشبيه المفرد بالتركيب وحكمه  
والغنى تشبيه الذات بحسبته شئ وكذا العكس انهم انتم ذكرنا  
في هذه الصور ان كلا الطرفين حسيته والمقصود ما ذكرنا كما نرى  
الكاف بمعنى عليه الطرف صفة او حال من الترتيب او خبر مبتدأ  
محذوف وكما نرى في الوجهين حال من ضمير الخبر وهي الجملة حال العلم  
ان مشابهة الترتيب بالمقصود على تقديره لا حيزية وباعتبار الالانها  
في نفس الامر كالك كبا فثبتت المناسبة بينهما الا ان ذكرنا



قد سدت اى اخرجت عن الغرير الغيب فقلت البغ  
و نرب هو المناسب لمقام كنه وقع في كنه من شخ  
على ما فتح المفتح بفتح قدس حره و ترسوسى اقدم في الرب  
او اثبت لم يوجد في كنه اللغة فلهذا اعتبر في التذرع  
كنه قبل الاول هو الواقع في دلال العجاز على ما سيجي في قسم  
التشبيه باعتبار الطرفين تقع عليه حركة التبادله  
ان الحركات صفة للحركة وليس الحركة كنه كما يفهم من غير  
المصالح في التشبيه فيجعل الوقوع على وجود الحركة مع وجود الحرف  
مع الكل فاعل والادفع عبارة اسرار البغية و ذلك  
لانه المناسب ان يقال في التشبيه في الكهنة والظاهر من  
عبارة المصنف في وجه التشبيه في كف الاشكال الشهور  
في اللغة انه المفلوج وهو ليس به راد بل هو راد من نفس على ما في المقام  
والمنه ظهري اصل المنه على تقدير الفاعل الى الراي بقرينة  
المقام ويكن ان يكون من نفس راد في كل حال الى جهة هذا  
هو المناسب من اختلاط الحركات مع ان المعنى في الاقبال  
والانفتاح يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والجمع  
الى العلوي الاول الى السفلي الثاني وكذا في جانب  
التشبيه لكن عدم حمل وجه نظر الى عدم العمل غالباً  
بهنا آية يمكن ان يكون لها معنى في عجزه صاحب المعنى

طرافه الاحسان او عقبان ايضا تقبيل تشبيه باعنا الطريق  
والفرق بين التركيب ما اذ ليس القيد بالتركيب فان كان  
هناك امر واحد هو الكل فيما قصد التشبيه والمشبه به  
وكان ما حده تامة وتعاله في الاعتبار كان مفردا مفيداً والمركب  
زهر الربا الربوة بفتح الراء وبالكسر البيل والبلع الربى على  
فهم من تذهب الاسما وايضا ان تعددت الخ  
يتبع في العلم ان التشبيه في تلك الصور متعدد لكل لجة واحدة  
كالارادة والتعلق باحد واحد كما في المثال المعروف منا  
الى الطيب والرايحة فالشبه الراجعة الذاتية للنساء والتشبيه  
راجعة المسك على حذف المضاف او نفس المسك فيه  
مبالغة حيث جعل الراجعة ذات رائحة مسك  
كانها تسم عن لؤلؤ الخاضع من كنه غنى او برد  
بفتح الراء اقح بفتح كنهرة جمع الاخوان بضم الكهنة  
منتزع من متعدد وكذا في انتزاع من المتعدد لا من كونه متعدد  
في طرف التشبيه غاية الراء المتعدد يكون جزء المنتزع منه  
لا المنتزع فانه الحبة حاصلة من اجتماع آخر المنتزع فلا بد عليه  
شئ في تشبيه التمثيل التشبيه الذي طرفه غير كبير مع انه  
المتعدد لا يوجب التركيب نعم الاستغارة التمثيلية  
ما يكون طرفاه مركبين كنه الطاهر المرافقة بين هذا الاستغارة

تمثيل



والتشبيه في افراد الطرفين وتزكياهما فافهم فمن الحيل  
 وليس في المتن لفظة ما هو فينضم حذف الموصول مع مجز  
 الصلة والموصوف مع حذف الغاية من الصلة الجارية  
 على من هو مكان ما ذكره بيارج حاصل كنه لا تقر بالاعراب  
 او من الوجه فينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستند  
 تقسيم التشبيه فلا يرد ان تقسيم الاقوال التشبيه لا الوجه  
 لظهور وجهه في بحث لا انه ظهور الوجه في نفسه لا يستند ظهور  
 الانتقال من التشبيه الى التشبيه به وظهور الوجه من حيث الثبوت  
 للطرفين وانما استند انه كون لا يستند كونه في نفسه ولكن ان يقال  
 هذا انما هو وجه التقيد الى تشبيه المبتدل بالمتبع الانتقال  
 من التشبيه الى التشبيه به بشرط ان يكون الانتقال بظهور الوجه  
 وانما يكون كذلك اذا كان الوجه طاهر الثبوت ايضا  
 فان الجملة مسبوقة الى النفس مخفية انه يتم بالنظر الى الفضل الذي  
 ذلك الجمل جزء منه فاعلم مع ضمنية حضوره فيرفع  
 مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من التشبيه الى التشبيه به فيقول الغلبة  
 علة الظهور الذي هو علة الانتقال الى التشبيه به مصادرة وانما  
 ان حضور الطرفين في الازمان لها بقية مستند الانتقال التشبيه  
 الى التشبيه به فان قيل فلا حاجة الى واسطة ظهور الوجه فلما لا  
 مجرد الانتقال من كونه بل مع ظهور التشبيه به ولا شك انه

80 ان الوجه الذي هو وصف مشترك اذا كان قبيل التفصيل  
 قريب المحصول وكثير حضور الطرفين والظاهر ظهور التشبيه  
 ايضا فالمراد منه غلبته حضور التشبيه به حضور ذاته فينضم حضوره  
 مع وصف التشبيه كشيءية الحق الصغرى يقع جبرها بالتشبيه  
 سوى نفي شرف باله لا مناسبة بينهما والجواب ان الكلام في  
 الكون المعمول في العرب لا يعم في ان الظاهر كونه الكون اكثر تكرارا  
 على حسن من المآلة المجترة فيجعل الاول غالب المحذور مع التشبيه والاسم  
 غالبا لحضور مطلقا على الجواب ان عند العرب شرب الماء في  
 الايام المعمول من الخشب والجلد اكثر او مدور لكي لا يكتفى  
 ان يحصل من الوجه جديا لا تفصيل منه اصلا وكونه التشبيه به نادرا حضور  
 فلا يظهر ادخاله في المبتدل ولا البعيد على القريب ويكون ان يقال  
 مدار الاستدلال على ظهور الوجه والبعد على كسوف ذلك ولو لم  
 حتم سبب اكثر في ظهور الوجه فالمناسب ادخاله في البعد  
 اي ردنيته بغير الاسم امرأة كانت تغل الرياح سنان  
 السنان بالفارسية سرينده سناطج السارونج  
 واللب انش كروونه اسند باشند وبعاء اي انفصال  
 فاعبر وجود الشكل وعدم الاتصال والتشبيه باليدخا  
 اي المناسبات لما علم عند مخاطباتهم معهم فذلك ووجه المبتدل بينهم  
 السامع بعد طلبة الذبذبة ذكر في اول بحث السند من المطول



ان حصول نعمة غير مترتبة الذي يمكن دفعه بما ذكرنا في هاشية الطول  
بجمله عربيا وتخرجه الج فان قيل لا يتناول من ظهور الوجه الغرض  
بجمله غير ظاهر فقلنا ظهور الوجه من جهة الابواب المقننة لا يتناول  
فبوز الخلف لمنع كناية النصف على وجه جعل التسمية  
بعد التناول فيخرج عن التناول فكذا النصف بعرضه بما يجعله  
وفقا الوجود اى يثبت بوجه توافقا حال التمثل  
القوم مانع النجوم وهي امرأة اى جمال قوم البقية مثل  
مر السحاب وحجامة الهجان كسر لها اسر سجد الهجان  
اسا يداد انما الفصح الكلام ورد به والمثنية به ذكر لفظا  
في بحث لانه يجوز ان كان في ذلك زبد في جواب من يقول  
في اى شئ يثبت به زبد الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح  
بان ذلك ليس من تشبيهها بلغا عن اختلاف المراتب  
او لا بعد كل البعدان حال الاختلاف باعتبار اختلاف الوجه  
ايضا بان يقال زبد كالاسد في الخوف او في السجعة بانه  
ان ذكر الجميع متبني على ذكر الجميع لفظا او لفظا باعتبار صحة  
الاعراب فدخل فيه ذكر الوجه والاداة ودرجته فانه  
الكلام يجب النحول لا يتم بدون ذكر التسمية الذي هو المبدأ مع انه  
بقي معموله وانزه على قول من جعل على حجة المبتدأ والا  
فموسط فان قيل لا ينبغي لجميع ما سبق من ذكر جميع وحذف الوجه

من تشبيه الاسد كذا في شرح المفتاح  
بل يترك كل ما كان في الشجاعة زواجا

الوجه والاداة ففي حذف التسمية فقط لا ينبغي هذا المخرج  
وان يخفى عدم الوجه والاداة مع انه ليس باخل فيه كما سيجي من  
قوله كالاسد في السجعة قلنا المراد بقرينة السابح والاداة على  
حذف الوجه والاداة معا فزع والاستعمال فيما يمنع  
ظاهره بدل منه انه شرط في مجاز استعماله في الموضوع له ولا  
ولكن ذلك فيبقى في محل على الفرعية بحسب الاستعمال وعلى العم  
الطلب من جهة محقق الاسد والتا فيها  
الحق هذا على ان ظاهره اداة على الاول فاعب ان يجعل وصفا لذكر كماله  
لالموت فالبطل مع التا اى ضعف له في الاصطلاح  
اقول لا يصح هذا على تقدير ان يكون الموضع لللفظ هو اسد سكا  
كما جعله الشارح في الطول المذهب الظاهر وكذا على تقدير الارتفاع  
في تعيين الموضع كما يشعر به تقدير المفتاح والجواب ان المراد  
بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا عنهم بنفسهم  
او يثبت اليهم باعتبار ظهوره فيهم بواسطة الوجود العلم  
الضروري وهم متمسكون به ومخاطبون به في مجازاتهم  
عن الخطا المحطاب على سبب القصد بزعيمه على فوزه  
الوضع من القوم بلا اشياء وضع من عجزه لا على وجه  
السدوا واحترز بقوله في اصطلاح الاخره اقول يجوز لفظ  
موضوع المعنيين في اصطلاح الخطاب وقد استعمل لانه



لا منه وجه انه موضوع له بل من جهة العقل بالمعنى الذي كما ينبغي  
 المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استغارة العلم في المعنى  
 من عي البصر مع انه حقيقة فيها كما يستفاد من الاساس وانما  
 اعتبروا استغارة له للبالغة من ان ذلك الامر المعقول منته  
 المحسوس فالأخر اذ في ذلك الجواز ملاحظة قبه للبيئة فيه  
 في الاصطلاح التي طلب كما لا يخفى تأمل العلم بالمتبين كما في  
 اي لفظ في جانب اللفظ حيث لا يحتاج الى امر بعد المتبين  
 والامور المعبر عنها الى غير عدم ثابته وصدائيه الاتهام في غير ذلك  
 الى كون الحرف موضوعا لمتبين قوله في الجواز اخذ اول قوله على  
 الاطلاق على حيث لا يقدح في كون الحق الجازي لازما مائلا للوضع  
 له فلا يحتاج الى الفرض في الفهم والادلة وان احتج اليه في الادلة  
 وهذا يعلو حال قوله بعدم فهم احد المتبينين الى موجب  
 ان لا يختلف فيه ان قرينة الجواز لا تدفع الا الارادة دون  
 الفهم وقد تاول فيه انه لا يجري في جميع كلمات اللفظ  
 فضاء جميع اللغات وكما هو في وجوده والذكر وبنه  
 على الانشأ واليدى يتناول ما وحيدى بالهاء والكلمة الى  
 بقدر يدل على طلبة النشاط من جملة ما كان في المحرك  
 في كتب الاصول وشرح المطالع ان المراد بالمتغير معنى الى  
 معنى اخر بلا مناسبة بينهما والمنقول ما ينظر في حقه في المحرك

في قوله لا يقدح في كون الحق الجازي لازما مائلا للوضع  
 في قوله لا يقدح في كون الحق الجازي لازما مائلا للوضع

87  
 والمشتراك ما وضع ابتداء من غير سبق وضع وجعل بعضهم محل تحت  
 المشتراك وعرف في خاص متعين لانه يمكن من غير ان يعقد بغير السمع  
 بقرينة المقابلة لا يتعين ما قبله لا يمكن ان يكون له لفظ موضوع  
 بتعيينها من حيث هو عرف طائفة مخصوصة فتعين ان نقل  
 فيه ايضا وانما هم راووا بذلك انه لا يتعين النقل طائفة مخصوصة كالنقل  
 والعرف واهل السمع وغير ذلك بل يجري النقل منهم تأمل  
 وفعل اللفظ والحدث الفعل بفتح مصدر فعل يفعل بالكسر ثم على  
 والشان في اللفظ ففعل من اللفظ الى الكلمة المحصورة كاستمالها فاذا استعمل  
 الفعل بالكسر في خبر معناه اخبر بحدث كان مجازا نحو يا وليس حقيقة لغوية  
 فيه كما يترى من الصلوة والداية ودابة لذي الاربع ينبغي ان يفهم  
 بغير الفرس انه مجاز فيه على زعم المصنف في الابيضاح ويجوز مرسل  
 مطلق عن شبه التشبيه في المرادة اي المرود والآخره اعلم  
 ان الرواية اسم لما دل الطعام مطلقا فالظاهر ان لا يفهم المراد منها  
 بالمرود لعدم المناسبة منه ومن الرواية لكن صاحب الهندس  
 والاسان العمدة وغيرهم قد رآه بالوجه الصحيح المرادة في اللفظ طرف  
 الطعام وصالح الطرف اما ايضا لكن اطلاق الرواية عليه بسيط  
 طرفية بما روي في الطعام تأمل وهو سهو الخ في غاية التوجيه



ان المقصود بالتمثيل الامل الذي مجاز عن سببه لاخذ لكن لا ولي ح الترخ  
 لذلك لا نرى هذا السبب غير متعين تركت التعرض لقوله اي الذبه  
 المشبه فانه لا فائدة في ذكره فان قيل قد ذكر الخ لا حاجة الى التكرار  
 والجواب بعد ما قرر في المقدمه ان اللزوم ولولا اعتقاد الخاطب لعرف  
 او غيره كاف فاللفظ الواحد بالنسبة الى غيره بحث لا يتم  
 المعنى المطلق عليه بغير المعنى فيه في الاستعارة شقة الاستعارة في الجملة  
 مطلق الشقة فذلك المطلق ليس بهما بالمتغير لكن مطلق على شقة  
 التي بغيره واقع عليه لا بغيره مستعمل فيه والظاهر ان المعنيين  
 قسم لواحده المقابلة لعلها مجاز لصح الكلام والمعنى عما فيه ان اللفظ  
 لا يجب ان يكون مستعملا في صورة وجهته مخصوصه على هذا حسب المص  
 وغيره بخلاف التخييلية ساكن السلاح من شئت الرجل  
 على ما ليس فاعلم اذا اظهرت شركته والامل شاك اي الطرف  
 ففقت الباء الى الامل ففقت شاك السلاح كالتعريف الباء  
 فيقال شاك السبع قدف به كغيره قدف به وما  
 اي الفاء فالمعنى الفاء كغيره قدف قدف به وما  
 ان الباء سببية اي رمى بواسطة كثره اللحم فيكون مجازا واستعارة  
 فان قيل لا فائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا حمل على زبد الاسد الذي

83 جعل استعارة عن الرجل الشجاع كان بمقوله حجة على من شبهه زبد الاسد  
 فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه في الاستعارة مستلزما معروفا  
 والمقصود اثبات امر آخر قلنا ذلك عند الاطلاق في الاستعارة  
 غير مستلزم فانه لا يجري في الاستعارة التمثيلية المركبة المصروفة في الاستعارة  
 البتة مثل قطعة محال محال بالغة فجوز ان يكون التشبيه لما في الالفة  
 في الفرد الظاهر والفرق غير ظاهر فانه لا الشجاع في ذلك كل الكلام  
 في الوجوب ويقل من يادو حقا في قول الاستعارة المقصود  
 الشجاع بل الذات صمدن هو عليه وليس الشجاعة واهل التشبيه  
 فجوز ان يحمل الاسد مستعمل في معناه الحقيقي نظر الى لازمه من هو الشجاعة  
 قلنا انشأ ان يحمل الاسد العاقل مستعملا في المعنى نظر الى انه لو  
 جعل بلا اعتبار المعنى الاصل كان انظر ان يحمل المملوكات فيكون تشبيهه به  
 وليس كذلك ولو سلم فالمعنى العقلي في التشبيه وهو التشبيه بماثل  
 نعمانه اي حال غير النجاسة فان النجاسة منحصر على الحيوانة وهي النجاسة  
 استرموخ اي باقية العقل انظر الغراب يحمل كانه يجبر على الموت  
 مجاز لغوي اي غير عقلي سواء كان عرقيا او سحريا او لغويا  
 وقبل انصاحنا بعقلي الى آخره اقول ان حمل مجاز العقلي على معناه المتعارف  
 فحصل اختلاف اي الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع التخييل في الطرف

التشبيه



فيكون فيه مجاز لغوي وفي الاسناد فالجواز عقلي فيبحث لانه لا يرفقه  
 الاسناد لال لا الرد على الكافي وايضا ليس المقصود من مجاز العقلي المشابهة  
 المستفادة من الحروف ونحوه وان كان على غير المتعارف اعقاب المتعبد  
 المحذوف اي النصرف العقلي فيقول انما الحرف الطرف مجازا  
 لغويا او جملة حقيقة لغوية لكن مع النصرف فيرد عليه بلزوم النصرف  
 العقلي منبغى ان يكون في محل الابتناف بلا نزاع واستبصاره وبالحكمة الظاهر  
 ان زود الشيخ وغيره من علماء البيان في ان اللفظ مجرد النصرف العقلي  
 بصير حقيقة ولادعاه لا يصير حقيقة لغوية تامل لا يخرج من نقل الاسم مشتقة  
 لانه يجوز ان يكون في الاسناد في الادعاء ولا يخرج من نقل الاسم ولو ادعى  
 من وضع آخر فالنصف بانه لا وضع في الاسناد من بل  
 غلالته البلاء مقصور كنه شدة ان والخلالة بالكسر اشارة الزر  
 بكسر الزاي كبريان حاصه فالظاهر ان الضمير راجع الى الخلالة بتأويل الشعار  
 ويختل الرجوع الى الجوزيب لما سبق من انها تقتضي ما اخبروا قول  
 الاسناد لا تقتضي تأويل الجوزيب في الشبهة بل تقتضي ادخال الشبهة  
 في الشبهة به على ان يدل ولو سلم فنقول السناد من سناد  
 اسم الجوزيب الظاهر انه من افراده في الحقيقة كافراده الحقيقة  
 ولكن مع جملة من جنسه في الواقع على الادعاء انما يدل الجوزيب على متعارف

84 وغير متعارف على نزع القوم ولا شك ان المقصود في استغناء  
 العلم بحسب الظاهر ان الشبهة غير ذلك الشخص يمكن ان يخلص وانما  
 فيه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع بارادات ان تلك الصفة المطلوبة  
 مطلقا لا حصرا فانه ان اسم الجوزيب جنسه في الواقع فيدعى له جنس اخر  
 فوفا بخلاف العلم فانه شخص فيدعى له جنس اخر وانما في ذلك وكذا  
 السبب حجة انه لا يخرج الاسناد في العلم الا نادرا باعتبار انه  
 يجب اشتها المشبه به بوجه المشبه وذلك الاشتها في العلم كجزي  
 الا على النذرة وانما خير بان ذلك ممنوع فانه يمكن احد الامرين اما  
 كون وجه المشبه في المشبه به حليا بنفسه او كونه معروفا بوجه المشبه  
 على قال في المفتاح وايضا النسبة اعتبارا للاشتها عند طهين  
 لا مطلقا وكثيرا لا نادرا النذرة الاثنا من وضا انما حصة في الجهة عند فهم  
 فنقول قوله معابر الخ لو سمى اليه قوله تعالى في الايمان ايضا كان  
 احسن لدلالة الخ اذا المتعارف المحاربة بالسيف لا بالبار  
 على رسول الا ان انما اورد الاروس جمع قلة اشارة  
 الى انه روى اخر انه قيل لكال شجاعة اي ناطلة ناطلة ناطلة  
 دون اصابعه اشارة الى انه اصابة الصاعقة بسهولة من غير كلفة  
 فيه مبالغة في شجاعة المدوح استعار الطيران للعدو والعدو



لأنه باب بصرته أو العدد لا يناسب الراكب كما ينبغي في أول الحديث  
 لتقرن بما في متعلق باستعارته قد تقرر في غير هذا الفن  
 الخ هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس تام ولذا اختار بعض  
 المتأخرين المحققين الاختلاف بالشدة والضعف في الذنابات  
 أيضا أشار إلى ذلك قدس سره في بحث الكون من مخرج المقام  
 فربما الغروب منه بفتح الراء لكنه قد يكون بغيره الشعر كما يفهم من المعاج وهو  
 بفتح الراء إلى آخره فغنى هذا الاستعارة كضم جمع مخصوص لازم إلى جهة التقابل  
 المصنوعة باطراف الأحاديث على قوتها وبجوان براد بها كرايمها  
 أن يقال هو من أطراف العرب أي كرايمهم وفان المعنى الذي  
 بالنعم بمعنى المفقوت كما في قوله واشتعل الرأس سيبا الخ وأنه  
 استند في الآية الفعل القاييم بحال أي الشعر إلى المحل أي الرأس لاستند  
 المحال وشبو عنه في المحل فاشبهه بالشيء مضمي أن يكون هناك سبيل  
 للمعنى المعنى المعنى لكنه استند مجازا إلى المحل أي إلى اللفظ فالنائب للتعدي  
 بمعنى الإذابة فإنه ليس فعل المطلق بل فعل منه كذا فبالنائب  
 أو بمعنى في لأن الكلام على القلب وأصله سالت المطلق باللفظ  
 على القبط المحل بفتح الحاء وسكون الهمزة بالفارسية بزانة وجمعه المعنى  
 بضم الحاء ونشد بالياء واللفظ قيد فزعون نال السافى

نظر

85 السافى أي هو شخص سبكت في عهد موسى عليه السلام ما شاكل  
 العجل فزعتم أنه الله وهو موضع الفاعلة المناسب ظلمته  
 بدل ظلمته وهما حجابات جبريان إزالة الضمير  
 مثله نظرا في أي محال بالمصدر حسى يسر بالصوتية هذا  
 مبني على محل الظلمة وجوده فنية اشكال الإخوة فيمكن منه  
 بجاب عنه بان النمار عبارة عن مجموع المدة المدونة فالواقع عجب اللفظ  
 جميعها المدخل في القدم وذلك عاد الخ أو له اعبرنا  
 البانها وطولها فذا استقام على وجه الاستحسان أي لم يعبرنا بالان  
 وطولها والاشفاق بها جازية عا وعقلا يقال عربة كذا وكذا أو بطه  
 بفتح الراء اسم امرأة وتلك منكاة الخ أو أوله وغيره الخ  
 أني أجبها ثم الشكاة بمعنى الشكوى وأقوى فيه بحث تعبد  
 لا يضر ذلك ولستغاره التبليغ فيه أنه لا تعبدى الباء  
 أصلا فالنائب التي استغاره الغفران بين الجوع والبلل كما ينبغي قوله  
 والمغفر من الأمر الخ ثم ما في قوله بأنوم مصدرية أو موصولة والعابدة خذون  
 أي بأنوم من الشرايع وينبغي أن يعلم التعدي به بالباء في طريق التجوز  
 والافاعلة بمعنى الشق والكسر المتعدي بنفسه على أي كتب اللغة  
 كما أن علل المشهور الخ وإنما لحقت تلك الاعلان باسماء



الاجناس دون المشتقات لان تلك الالوان خارجة  
 عن الاعلام كما في اسم الاجناس لا داخله في المشتقات والاصح  
 للموصوفية ان كانت خير من مجاز المرسل لا يحقق الا اذا انصف  
 المعنى الحقيقي للموضوع فلا يجري في ذلك في المشتقات لا بعدا بل  
 ذلك عن الغوم بواسطة دخول الزمان قبله في التغير المعنى  
 بالمستقبل او عكسه بعد من باب الاستعارة كذا ذكره  
 فيه ان هذا الاستدلال يفيد ان البعير التشبيه يصل في الافعال  
 والمشتقات وكذا في كسفي بالتشبيه في الصادر والمشتقات  
 لكنهم اعبروا بالتشبيه والاستعارة طبعاً وظرفاً على وجه السيرة  
 من المشتقات بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستعانة  
 من حين احد هما ان كلاهما في الزمان يقع موصوفاً بحركة معينة  
 زماناً طويلاً مع انه ليس بمتغير وذا بالفتى الذي ذكره الشارح مع  
 للعلماء وكثير من شارحي الفصح نعم مكن ان بعض المتأخرين بوجه لا يرد  
 عليه ذلك وثانيهما ان المدعى هو ان الفعل والحرف لا يقع تشبيها  
 والدليل على مناهي منع ان يصير تشبيهاً واجباً بالفتى التشبيه  
 كونه تشبيه موصوفاً ومحكوماً عليه يستلزم اتفاقاً كونه تشبيه موصوفاً  
 او محكوماً عليه اقول لا يخفى ان لا يلتفت اليه من قصد او تفصيلاً الى انصاف

86 لا انصاف التشبيه به بوجه التشبيه كما في غير المتصفين فلا يلزم ان يكون  
 التشبيه به معنى مستقلاً بالموضوعية صلاً صالحاً للحكم عليه ناهي غير  
 مستقيم على نسب المتصنفين هذا مسمى محله لكنه لم يرد الاستعارة  
 البغية في اطلاق المدعى ولا يفيد بل انه يفيد التشبيه بين العداوة والادعى  
 ثم تنحصر الدلائل الموضوعية لترتب المحل لاجل ترتيب عين العدة فيذكر  
 المستعارة دون المستعار له والمستعار منه المراد ما هو اعم كحب  
 اللفظ والمعنى اي في امر يلزم احد ما بعد تمام الاستعارة وقتها  
 شارة في الفصحك يعني بانه مجاز في التسميم الفصحك  
 فيكونه ضاحكاً باعتبار التوضيح في زمان التسميم الى المال مقدراً واما اذا كان  
 التسميم من مراتب الفصحك فاحماله موكلة الفصحك بالفتح على  
 فهم منه الصحاح اذا تسم كنه المفهوم من خارج الصادر في الفصحك  
 محمداً على العطاء عجراً وان قلت موشحة الترسج تربية  
 الولد باللبين فليلا حتى يقوى على المس ويقال ايضا ترسج لوزارة  
 تربية وما حصرها هذا ترسج الى قوله ليد ووزنه مصدق  
 لانه يخفى المستعار له على سبوح معناه في اول الاستعارة  
 ودون اظفاره ثم نعم الا انه يراد انه ليس منه عادة جنس شانه  
 التعليم والافضل يوجد في بعض افراد الانس ايضا ذلك في



ان يعلم ان لا يعلم المتيقن في الشيء لا ينفى المبالغة ونظير ذلك  
 قوله تعالى وما ربك بظالم للعبيد في مبالغة بالندوة النسخ  
 الصحيح فيجوز قد ستره اي بين الترشيح واما ثانياً فيتميم  
 مع المطلق فالمرجح الى المسغرة لكنه قد سبق ان مبالغة على السك  
 يقع التكرار مع الله سبحانه بابه من طريق اللام وصفه الله هو الرتبة  
 واللام لا يند على ما يفهم من شرح المفتاح لكنه قد خالف ذلك اللام على  
 به وانه قد مالا يجوز به مجبور ويكن جعل اللام في جواب القسم المحذوف  
 مع قد فمع جمده اي الجدة اصل فان قيل من انما على الفرع وهو محتمل  
 وذلك انما هو في صورة التشبيه بخلاف الاستغارة فالمراد  
 من اللفظ الاستغارة الاصل على تشبيه فلما استغارة في صورة الاستغارة  
 اللفظ المقيد بالخاصة مع او عا الى الاصل على تشبيه به فلا بد  
 عليه ان ينافي ما سبق ان ينفى عن علو القدر ما ينفى عن علو المكان  
 وقد وقع في بعض اشعار العجم آية فيها بناء ما سبق من انه لو لم يقصد  
 كناية التشبيه والكناية لما كان النجيب والشيء عنه حجة الله الامانة  
 يقال انشأ في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستغارة او  
 التشبيه واما المجاز المركب آية اقول لا ينفى ان المبالغة  
 التركيبية موضوعها للايقاع والانتزاع والوقوف والافادة في

منه

87 في تشبيه سائر منها وذلك لان المقصود من قولنا اني اراك  
 مثلاً لتشبيه التردد والمعنى في التردد والخس على التشبيه المحببة الى الله  
 لاحد التردد بين الاخرين بل يقدم رجلاً آية المراد بالرجل هنا  
 الخطوة يعني بخطوة الى قدم وخطوة الى خلف لكن القدم انما يخط  
 الى موضعها الاول والخلف بالنسبة الى موضعها عند الخطوة الاولى  
 لان ذلك حال التردد فافهم يعني المثال اي من حيث التذكير  
 والاشتباه والافراد والتشبيه ويجمع على ما فهم من شرح المفتاح  
 لانه الاستغارة الخ وايضا المثل على ما في استعماله فلا غير  
 لم يكن اللفظ المتداول بينهم فليأخذ مثلاً بالصف ضمنت اللين  
 الخ ذكر في الصحاح المثل من الالباء وجعل الصف منصوباً على طرفه قال  
 في اهل خطب به امرأة كانت تحت رجل موبر فكرهته لكبره فطلقها  
 فترد بها رجل اخر معسر وبنت الى زوجها الاول فطلبه شياً فقال  
 الزوج ذلك المثل امر مختص آية الاختصاص بالاضافة الى  
 التشبيه الفت بالقابض وجدست للتر بالبحر بك  
 الذي ينظم الواحد حذره معارة وهو بمنزلة النور ولا ينفى  
 اي حجة وشبهة اسم بمنزلة الفت على فلان اذا رجعت به قوامها  
 اي قوام الدلالة فيه محل مناسفة الا ان الدلالة فيه منصوص لا ينفى



نعم الكسفة لا يكون ان يوجد بدونه الكسفة  
 اسر حكن آة خطاب للزوج كما هو في مرض الموت  
 كما شاء الكناية اي شبه الكلام بالكناية في الاعراض المقصود به  
 واقصر بطله لا يقال اعتبار القلب لانهم لا يذكرون كتب  
 العفة يقال اقصر عن الامر اذا امتنع عنه وهو في ذلك لا يقول  
 وذكر صاحب الاساس من الجواز قصر المطر اذا امتنع مع انه في الاما  
 بالذكري بل بدونه اعتبار القلب اشعار الى انه شغل به لا عن خبر  
 فالصبي على هذا المعنى كمن قصور مصدره من الجمل المذكور لكن لا ينبغي ان يحل  
 على الحالة التي كانت من الجمل الذي فوج به الشبه الاشتغال بالامر بها  
 كما في جانب المسند به اي جهات السكون ان يحل على ما بال اليه بحسبه  
 من محرابهم والشهوات وتعمل الى هذه جعل للصبي على هذا المعنى  
 اي كونه حيا ويجوز حمله في كل من جملة استقارة على واحد  
 شاخراي تخضع بئرته وتنا في اصطلاح الخطاب وفي بحث  
 كالكسفة بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله العلم ان قيل في هذه  
 ان الحفظ في هذا مطلق الوضع ورفع ان يحل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق  
 وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق ورفع ان يحل ذلك مشا ولا الوضع  
 بالتأويل ايضا وفي كلامها نظروا في النظر الى اول فظا هو واما

88 واما في الثاني فانه في الوضع الذي به الخطاب معهود بين المخلصين  
 في الموارد والمجربته لا بين صاحب التعريف ومطلبه الرابع  
 الكلمة اخبر به عن الخطاب الرابع الى حكم الكلمة وهو الاعراب نحو  
 فوك ساء اسل القرية حيث اعرب القرية بالضم الذي هو كالمصا  
 المحذوف اي حل واخبر بالضم الفاعلة عن الكلمة الموصوفة بخفية من  
 الخبايا مع قبل السعة في تلك الحقيقة بدونه القيد بموتة القرية  
 وصف احدى صورتين اراد بالوصف الاول للفظ الدال على الصورة  
 المشبهة لها واما غيرهما فلا لانه لفظ لوصف بالنسبة الى المعنى  
 وبالوصف الثاني معني اليمين فكانه قال استقارة لفظ الصورة  
 الاكسافا الصورة الاخرى فيجب ان يربط بالخ  
 بينه لما لم يدخل الجواز العقلي والراجع الى الحكم في الجواز بالمعنى المذكور  
 يجب ان يتناول الراجع الى المعنى المذكور ليصح حصر المجاز في النوع  
 والعقل والابطال لان المجاز المركب داخل في الجواز الدار  
 هو قسم وقد خرج عن المجاز المنضم للفايده على تقدير تخصيصه  
 في كثره الاعتبارات الظاهر ان ذلك باعتبار ما  
 اذ في مناسبة اللفظ وهو ان كلامه الجبار والوهم  
 بالخطبة متعلقة بما لا بينها حسا وعقلا على انهم الاول التمسك



بما في كتب القريفة حيث قال صاحب الفتح يقال قيل  
 الآية كذا على ما لم يسم فاعلم من الغفل والوهم صاحب السالكين  
 كذا على ما لم يسم فاعلم من الغفل والوهم صاحب السالكين  
 الخ انت جبريل بن خالفة القوم في اصطلاح بلا سنده غير محتمة  
 ولما كان هناك مظنة سوال الظاهر ان يحمل كلام المصنف ليكون  
 تلك الاضافة دليلا على استعمال اللفظ المشبه في شبه حقيقة  
 فاختار السكاكي آية فان قيل يجوز العكس ايضا وفي كل منهما يحمل  
 انما هو فلا يرجع احدنا على الآخر فقلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل  
 عجيب محال بحمل فيهما لا يجري فيما اذا كانت القرينة  
 خالية عن كل من اية فغير الاستعارة بالكناية في غير الكلام  
 وبهذا ظهر ان اعتبار السكاكي الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار  
 الميتة المشبهة بالسبع الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي  
 لانه لما جعل نطق مستغلا في امر وحمل في قبل السكاكي اعتبار  
 لفظ الاستعارة التبعية حقيقة لا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان  
 المكتبة لا تستعمل في الحقيقة وذلك لانه اضطرار الى اعتبار  
 الاستعارة التبعية فان نطق فعل يستعمل في غير الموضوع عليه  
 المشبهة وان كان ذلك المعنى المستعمل فيه امر دهميا والتجديد

83 التجديد ايضا وفيه نظر في كتب قدس سره بطله كذا وفيه نظر  
 لان السكاكي قد صرح بان نطق ههنا امر وهمي كاظفار الميتة  
 بصورة الوهمية المشبهة بظفار الحقيقة ولو كان المجاز مراد من لاله كذا  
 امر محصا على ان هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم بعبود الغرض الاول وهو  
 وجود الكناية عنها بدو التجديد وبكل الجواب بان المراد بعدم انفكاك  
 الاستعارة بالكناية عن التجديد ان التجديد لا توجد بدو فيها مع كل  
 الفصحى اذ لا تراعى في عدم شوبع مثل اظفار الميتة المشبهة بالسبع  
 وانما الكلام في الفصحى وانما وجود الاستعارة بالكناية بدو التجديد فقلنا  
 على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى بنقصون عهده ومصاب  
 الفتح في مثل انبت الربيع فصار الحاصل من جهة ان قرينة الاستعارة  
 بالكناية قد تكون استعارة تجديدية مثل اظفار الميتة ونطق محال  
 وقد يكون استعارة تخفيفية على ما ذكرناه في قوله تعالى يا ارض اعلني  
 ان البع استعارة عن غي الماء في الارض والماء استعارة بالكناية  
 عن الغدا وبذلك تكون حقيقة كناية انبت الربيع الى هنا كلامه اقول له  
 يمكن الجواب الجواب عن قوله ولو سلم بعبود الغرض الثاني لان اصل الامر  
 لانه قد سبق انه صرح بان نطق امر وهمي فاضطرار الى اعتبار الاستعارة  
 التبعية كان يكون وجه شبه الخ الا ان ذلك لانه شرط الفصحى لا شرط الحسن



ونحو ذلك من وجه كونه الشبه غير متبدل <sup>بني المرافق حاملة المشب</sup>  
 في النفس الى الذاهد عن الدنيا عز الوجود وقيل في كثير الخ فيكون  
 عود الما به لكثرة ونعت الاستقارة فلا يكون التشبيه اعم محله  
 الاستقارة فمثل بلغت اترابه الاثراب جميع التراب هو  
 بالفارسية هم زاده غير صفة ولا نسبة لوقال الفصح الموصوف  
 كان احسن كقولنا كناية قولنا بنفوسنا وهي بدل بيان عينة وكناية  
 حاله عنه وهذه غير البعده بالمعنى الذي سيجري على الواسطة  
 غير بانه يجوز ان يعبر البعده في هذا القسم بان خص صفة لموصوف ويكون  
 بهذه الصفة لازم فيذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع  
 حاد كان ذلك بالنظر الى الاصل الا ما استند امره لها في عرفنا انظر الى  
 ينبغي كونه سبب البديهة لازمه لها في الخارج حتى في الساحة  
 هي من الذاهد اي محو كونه الحكم الطوسي قال الساحة بذلك شبه عن طب النفس  
 مع انه ليس له واجبا والذاهد اسهولة الانفاق لئلا الكثرة في اوجه حيلة النفع  
 للعامه على وجه تفضيل الصلوة والمودة حصول رغبة صالحة صادقة في الغنى  
 بالافادة وبذل الابد منه او ان يقال في باب الحمرة من الصحاح المودة  
 الان نسبة ولكن ان نشد وذكر جمهور فقهاء ان فقه المودة  
 السيرية امثاله في زمانه ومكانه وقبل هي التوفيق من الادناس

90 عن الادناس وقيل انه لا يفعل في السرا سمي منه في العداية وقيل التوفيق  
 ما سمي منه وقال الفقهاء من ترك المودة ليس الفقيه القبا قول  
 المقدم من المودة في العرف سعة الاساس في اتفاق الما به غيره  
 كما لخصت القدرة وفيه نظر في وجه النظر ان يكون قسمين فيكون  
 يكون اعم من القسم وفيه ان الما صل المب ودر القسم ذكر خبريات الحق  
 الصادق عليها معصوم مغايرة وما يشبه ذلك والقول  
 باعمية القسم على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت  
 لا يتعدى الى الحكمة الى الانبئيين امر والناسب ههنا انقسام في رتبة  
 ما يرد على الانقسام تامل ان قلت الوساطة مع هذا الادناس  
 ان يقال ذكر في الايضاح بدل ذلك والافان كان فيها نوع حقا  
 الرمز لان قولهم عريض العاخر بل واسطة اصلا الاما والاشارة  
 الى وكان وجه المناسبة في النسبة اذا لم يكن فيه ازاء كما في التلويح  
 والفرغين الاسم الدال على طين الكثرة ابلغ من الحقيقة  
 الظاهر ان صفة العسل منه المباهل البهية اي صوره المشهور  
 ان جملة العلوم المسائل والصدق او الملكة لا ينفك المحولات وتبين  
 بها كثر في كثر الشرح المقام ان الصاعقة قد تجل عبارة عن عدة ادناس  
 او تبيينات او اصطلاحات ويبدو ذلك من الصورات الخ



واخله في حصة الحكم على اقل راجحة الخسبين المنز  
 اولاد بالذات بشكل المشاكلة التي هي المحسنات البهية المعنوية  
 فان الظاهر ان حسنا باعتبار ايمان التجنيس اللفظي اذ العلة المصححة فيه  
 المصاحبة اللفظية تأمل ماسما بعضهم تدليحا التبرج بالذال  
 المعلة والجيم من الالباب حصر فوع خبر بعد خبر لانا الفصيدة على  
 حركة النغم وادوراي عدل فودي في ذاجانب الرأس  
 جانبنا وليس رفي الرنة رحمه تودي وبودي بلا الام وذك  
 ابي الطبايح الخ يكون يقال انه داخل في مراعاة النظر على الظاهر ان الطبايع  
 انما هو جمع الضدين والمراعات جمع الاشياء المسببة الموافقة اما  
 المقابلة فهي كسب منها حتى خسر من كل منهما بحسب التحقيق لا الخلل  
 في صفة الابل اي اعصار الضعف والخرال المعطقات  
 الحسات تعال عطف العود وعطفه حاه ينفذ واما كذا ورا  
 منقوثة يقال تحت العود مر اسكب او راي وحصل البين  
 ان الابل الممازلة في شكلها ودقة اعطافها شابهت تلك  
 القبل دون مخا وهي الاسم المنقوبة بل دون وسى الا واما كلمة بل يقال  
 الهم وهو مطيع الانبياء السجج الصالح المفقى يقال طبع الهم  
 اي ضربها وطبع السيف اي علكه قال المصنف اعرف الردي على الذي

قوله زاهد فاعند الله زهد في الدنيا  
 رغب عنه ولم يرد في الدنيا  
 هذا خلل كذا في المغرب

الذي يبنى عليه الفصيدة فيقال لامية مثلا فظاهره انه يجوز ان  
 الردي ومع ذلك لا يدل مع قول العجز من الفصيدة او البيت  
 عليه كما في قول الشاعر ليس الذي حرمته بحرم فانه يجوز ان يكون العجز  
 بحرم او حرام تأمل لو فوعه اي ذلك الشيء في صحته ولا يخفى  
 ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا يجازي عدم العلة ولا يحصر  
 سوى الترام القسم الثالث في الاستعمال الصحيح والقول انه هذا  
 نوع من العلة فيكون مجازا كذا يستفاد من شرح المصباح وانت  
 خبير بان المصاحبة في الذكر بعد استعمال اللفظ والعلة بحسب كونه  
 مصدرة لتدليلا وتستعمل لاجلها بل العلة هي المجاورة في الجبال كذا  
 قبل ولا يخفى انه لا يلزم من صورة المشاكلة بمقارنته حاله انما  
 اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح لعللة وقال في شرح الكشاف  
 في تفسير قوله تعالى لا يخفى من يضرب مثلا ما وظهر كلامهم ان مجرد  
 وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك جهة التجوز ولا يخفى انه يمكن في نحو  
 صور المشاكلة اعتبار استعارة لكمة الكلام في مطلق المشاكلة مهما  
 في قوله المجوز الى جهة قول السبا ودرم الكشاف وتفسير القاموس  
 ان الاستعارة في مقابلة المشاكلة كل تأمل عده مضاعف محكم  
 حيث اطلق التفرع ذات الله تعالى في اشكال لا يعني



بنفس ذات الشبر مطلقا على ما في الكتاب والصحيح فلا يكون  
 اطلاقا عليه كما يحتاج الى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله سبحانه  
 وما كتب عليكم على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التفسيرية في تلك  
 الآية غير ظاهر فلا يحتاج اليه كذا اختار قدس سره في وجه تلك  
 انه غير عزلا علم معربك بلا علم ما في نفسك لوقوع العسر  
 معلوم يعلم ما في نفسك من كنه ذكر قدس سره في شرح الحاشية في وجه  
 اطلاق النسخ على القلب لانه ذات الجواز به يكون في القبول  
 اصاحت بردي بالتكرار الثاني او مختلفين ان البناء  
 بلا يم اليد ولا يخفى انه لا يملك القوة ايضا لكنه انب باليد فانما  
 اذا نزل السما بصف الشاع قدس سره حيث قال اذا نزل المطر ما يرض  
 قوم ونبئت الكار عناية وان كانوا كاحسين لم يلبث الغضبهم  
 فحق الغضا بالعين الضاد المعنيين كمن مقصور انواع منه الشجر  
 بالفارسية باغ ومعنى البيت زبد الله هذا اللوضع واليه ياتي  
 ما هم ونصاريتهم وانهم مساو قد استخرج الغضا في قلبه واحرفوني  
 بنا الجوى الترتيبا به نارا الغضا وهو ذكر مقدر الخ  
 فوجه الضمير الراجح الى اللفظ النسب بالنظر الى انها نوع واحد المحتملات  
 نعم ويمكن اعتبار احوال الخ بغير التفسير في الواقع كونه الغير

92 صالح بحسب اللفظ المرجع الى كل منهما فان حرف الحذف  
 بكسر الخاء الساكنة يقع النون مقصورا ومعناها بالفارسية نوده وب  
 وحاصل البيت كيف اخرج من حرك ودواع الحب من حسن العين  
 واعند الالف الفاتحة وعلم الكفو موجودة ورعا بكسر الراء الكفو وينبغي العلم  
 ان المنصوبات تميزت عن نسبتها الى نبت نسبة العسر قد اى  
 يشبه قد كلفه والمراد بالخط العين تجوز بحسب الخط  
 على كل الترتيب علمت بالمشايخ الخ فعلى قوله ان النسب  
 يقع الهمة كمن رواية المفصاح على العكس على ضم يقع الضامة  
 وسكون ان المنقوطة من تحت على حذف يقع الشيخ  
 الظاهر بان بين المعجزة والحكيم المشددة ومنه مجمع مع التفسير  
 بينه وبين التفسير ان في كل المقعد هنا على اجمال سمى على التفسير واما  
 الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار تعيين الاضادة الى كل مقعد  
 هنا بخلاف اللف والنشر جمع يرضي كيب الباسم  
 فاذا المقاب انقصر بها نيل على شكيم وادنى سيرة سيع  
 لا مقصور مسره من بلد كالموت ليل رضى ولا تسبح اقول  
 القول كشدان كذا في التاج وذكر في الصحاح وقد به والعاول  
 المقرب بكسر الميم وجر جاعه الخيل على ما في الدستور في الكلام بفتح



من حيث ان شرب خبيل ابتداء هو النهاية في وقت الشكيم  
 المنع عن الشرب في وقت الشدة والسرعة مثل الصغر في  
 السرعة والاعتقاف الاحتباس سقا الروم الاولى  
 ان يقال جمع الروم تحت حكم السقا وانما يريد به  
 الخ في اصل الآية عمدة التوجيه الكائنين فيها من وقت دخول  
 اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى ما لا نهاية له الا وقت  
 مسبة الله تعالى فانه ليس كل ذلك فقولنا سقا غير  
 مجزئ ولا محاسن ودفع انما الاستشعار باعتبار الاربعاء نظرا  
 لا البعض فغير هذا لا يرد ما قبل من ان خلوه كل شخص  
 في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الف  
 من حكمته الدخول باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم  
 واما حمل الاستثناء على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمهم ما هو  
 اكبر واجل وهو رضوان الله تعالى ولقاؤه ففيه ان الرضوان  
 ايضا في الجنة والاية لا تدل على ان النعيم هو انما الجنة فضلا  
 عن حصرهم بغيره في ثمرات الجنة اللهم الا ان يفيد مضاف  
 الى في نعيم الجنة ويعتبر بحصر بمحنة المقام تأمل حتى  
 بالقنا ومشايخ الفتي مصدق في ما كسر واعطاه من اعطاه

ما يعنى قال شارح الاساس الصواب رواية من روى  
 بالقنا اى الكرم فكيف به عن نفسه وبالمشايع عن اصحابه كثره  
 تجاربهم في امور الحرب بحيث لا يفرقهم اللسان والخطب  
 فكانهم مرد من حيث انهم لم يزلوا بهم ما يكون من التجربة  
 اعلم ان صاحب الكثاف جواز ان يكون من البيانية للتجربة  
 الا ان الشارح ذكر في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض  
 من الخط الاسود من الفجر في كون من البيانية لتجربة الكلام  
 لعدة اشدها الشدة يكسر الشين العجوة كخ دبان  
 جمعه الاشدان لايس لامه هي بالهزة مثل القيق  
 بفتح الفاء وكسر النون الا ان يموت استثناء على سبيل  
 المبالغة والافلاف ليسود اخلا في البقا لا بنا في  
 التحديد فان قيل مبنى الالفات على ملاحظة ارجاء المعنى  
 والافتنان في التعبير عن معنى واحد بطون مختلفة ومبنى  
 التجريد على اعتبار التغاير اها فكيف يتصور اجتماعها قلنا  
 يحكى في الالفات والافتنان اتحاد المعنى في نفس الامر  
 ولا ينافيه اعتبار التغاير اذ ما لا ترى ان صاحب المفتاح  
 جواز ان تكون فائدة الالتفات في مثل نظا واليك



ان المتكلم من شدة المصيبة وقع شاكاً في اتخاذ مع نفسه  
عاماً ما معام كروب فخا طهما سلبها خافلا بنا في اللغات  
ان يعتبر المغاربة ايضا بحيث يتفرع منه مضاف اخر  
نعم لا يلزم تلك المغاربة والاتراع في اللغات  
اتراع منه جواز الخ ينبغي ان يعلم ان قوله ولا يشرب  
عطف على مركبه والضمير لمن فالتجريد اولاً في حسن المدح  
وما بنا في المدح فقصية من المبالغة متناه فيه اي غير  
بالغ الى الكمال والنهاية في التبليغ في الاصل مد الفخر  
يده بعنان فرسه لينزله في جريه والاعتراف بسيف الساج  
في الفرس به با والغلو مجاوزه احد في الامر مصرع اصدا  
الح مصرعه سحكلاس الطلوع بفتح الطاء والايك در اكا  
بكسر الهمزة عشر اكسر العين وسكون الشا المثلثة وفتح الباء اللثة  
من تحت رتبا متخول حاصلة زمان شخ العين في  
تكا در بها يضي الخ اشا خير بان هذا الا يضر على نذهب المتكلمين  
القائلين بالقادر المختار وتجانس جواهر الفردة التي تتركب  
منها الاجسام ان يجوز احضار الزيت بلاسوق نار اللام  
الا ان يبنى الكلام على متفاهم العرب وعقلهم وعادتهم

94 ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة الخ اقول لا يخفى  
انه شاع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال  
البرهاني سيما بالخطابة ومحل لكن الشايع في الكلام الاستدلال  
البرهاني فلما سبب ان السمي بالمذهب الكلامي الاستدلال  
بالمقدمات المستزمنة على تقدير التسليم كما لا يخفى  
ملون واخوان لا يلزم في ذلك المقام ذكر اسم بلفظ الاخوان  
بسبب ما ملك ونقوة عليها بهذا التقدير يشعر  
باعتماد السابية بين السحاب نفسه وعط المدح في علو  
الطبقة لكن السحاب صارت مجموعة لملاحظة الفرق ولا  
يخفى ان للناسب اعتبار المشابهة بين المدح وعطا  
السحاب لكنه يلزم ان يدعى ان مطر السحاب كان في  
الاصل عظام صار عوف الحمى بسبب تفرق عطا المدح  
الا ان يقال المعنى ان السحاب لما عملت سابقاً وشاهدت  
من الامطار ان ثابته المدح تكون اعظم من ثابته صارت  
مجموعة فوق مطر باعرون الحمى وفيه من المبالغة ما لا يخفى  
الرحضا بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة  
اي شدة النطق هي بكسر النون كالمندقة كمر على ما في المذهب



وفرن صاحب دستور اللغة بينهما فقال النظام  
 مباريد واما في الصحاح شقة نفسها المرأة طبع بناسب  
 ما في المقام الكلب الكلب الثاني بكسر اللام وهو الذي ياكل  
 لحوم الناس الخج البقع نبات مكارم الباء جمع  
 الباني كالفقضاء جمع العاضى واساة الاساء جمع الاسى  
 من الاسوة والاسى اى يداواه امرأته والكلم بجرحة  
 ففرع على وصفهم الخ فان قيل الظاهر ان المتفرع المتأخر  
 هو المشبه لا المشبه به قلنا المراد بالمتفرع هما يعنى ان  
 الاول يذكر كالثاني وبشعره وانه كالمقدمة والنوطة  
 للثاني فجعل الثاني منفردا عليه في الذكر سواء كان في الثاني  
 حرف التشبيه او لا وهو ضربان الظاهر ان يقال  
 ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب الخ وكان زعم ان المشهور  
 منه الضربان الاولان سداني الخ قد اختار صاحب  
 المعنى ان يبد بمعنى الاجل ونقل عن ابن مالك وغيره  
 ان يبد كافي قوله ولا عيب فيهم غير ان الخ فيكون  
 من الضرب الاول وكان وجهه ان التشتا من مضمون  
 الكلام اى لا قصور اصلا في فصاحتى بوجه غير اني الخ

95 الا ان صاحب المعرف قال ان سد بمعنى غير لا يكون كالتشتا  
 منقطعا ولو جعل سد في الحديث بمعن عمر كان من  
 الضرب الثاني كما ذكر في الكتاب منها وجهه انه  
 اذا قال انا فصح العرب توهم انه ليس من قريش  
 وغيرهم بل جنس غير العرب فانهم واعلم انه روى  
 في الصحاح الحديث بلفظ مبد لغة في سد لكن  
 رواية النهاية بلفظ سد بالباء ومنه ضرب الخ  
 ينبغي ان يعلم ان التشتا في هذا الضرب متصل  
 حقيقة بخلاف الضربين الين بعين فانه منقطع  
 فيهما او في حكمه زاخر من زخر البحر كبر وارتفع  
 لكنه الويل هو المطر الكثير القطر وجهان اخران من  
 المدح الخ اقول بل وجهه منها الاشارة الى كمال همته  
 حينئذ لم يلتفت الى طول العمر فنظر الى درجات  
 الاخرة والثاني انه لم يكن ظاهرا الخ قيل يجوز ان يطلب  
 حسنة او يقرب بعد الظلم ثلاثا في كون القتل  
 ظاهرا مل وهو شمول المدح وغيره اعم الخ اقول  
 لا يناسب تعداد كل منها على صفة بل المناسب



جعل الادمج محسنا ثم تقسمه الى المستماع وغيره كما  
 لا يخفى يقلب فيه اى في الدليل الى قول الظاهر  
 ان المسودون التسمير والمخرن والذل لا الطول  
 ومنه التوجيه الى ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات  
 الراجعة الى المعر واللفظ معا فتأمل كيف اكال الضبط  
 ينزل لكنه في حقيقة جده باعتبار نسبة المعنى طلب  
 الى الرزالة فانه مما يتبعه عنه الاشراف وترتكب  
 الارزال ملك سور فاهر حال محاله ما في ملك  
 من معر الفعل وسوف اخال لا اعتراض بين سوف  
 وما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعولاه والنقد يبر  
 سوف اذ مر ان اخال علمي بخالهم حاصل لا يغير ما دى  
 في الحال ان اشرف فنية محض حال ام ساء وفي الثاني  
 من الزمان اعلم ذلك وقد تحقق عنده انهم رجال لكنه  
 سلك طريقة التجاهل بمبالغة في الذم ان يقع  
 صفة في كلام الغير كناية الى الظاهر بحسب المعن ان  
 المراد بالصفة الواقعة كناية في الاية تدل على ذات  
 باعتبار معنى كالاغرفا لصفة التي روى اثباتها الغير المعنى

القام بالغير كالغزة واختلف الصفتان لكن المتبادر  
 بحسب العرف اتحادهما ويمكن ان يقال يصح ان يقال  
 باثبات الصفة بالمعز الاول عند اثباتها بالمعز الثاني  
 باسماء المدوح الظاهر ان يقال باسم المدوح الا ان  
 يعتبر عطف اياه على المدوح فكل من المدوح والابا باسم  
 وفي اعماد بالاح الظاهر ان لا حاجة اليه في اخرج نحو  
 الساق والساو ويمكن ان يقال انم ان تيفقا في النوع  
 الحروف بعد حذف الزوائد تامل مامات الى كلمة مامولة  
 من بيان له والمعز كل كرم زيدا سمي لانه يحى عند المدوح  
 ولا جام لنا ما انه راجح لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها  
 والثاني من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظر الى الضمير المنصل فان  
 كان منصوبا يكون بمنزلة النحو من الفعل وقد يقدر عن كون  
 لفظ جام لنا ابض مركبا بان احد الطرفين في الاسم مركب  
 والاخر قد يكون مركبا وقد يكون مفردا لما يستفاد من شرح  
 المفتاح حجة في الاول بالباء وفي الثاني بالنون  
 اما مفرد بالاول بمعز المجاوز للحد من افرط في الامر والثاني بمعنى  
 المقصر من التفريط اى التقصير شرك الشكر حباله العباد



وهي التي يصاد بها حد جهدي خطي من الدنيا مجرد جهدي  
 والقاب نفسي في تحصل المكاسب لا الوصول اليها والمغتران  
 خطي ويختي من القاب النفس لا من اللاب واجد او على كونها  
 للتبعض لا يقال هذا يرجع الى الوجه الاخير لانه يحتاج الى حذف  
 الموصول لانا نقول هذا الوجه على ان بجار والمجرور مفعول بلا  
 حذف كمان كقدس سره في قوله تعالى ومن الناس من يقول  
 الح ان بجار والمجرور مبداء حذف لا خبر متعلق بمحذوف  
 هو من عطف عطف الوجهل جانيه وحوله العطف كناية  
 عن السرور من بجرر بالجيم مفعولة بين الجوارح على اضلاع  
 الصدر بيني وبين كني الح الكن بالكاف المكسورة والنون  
 المشددة العره والمراد بها هنا البيت بغنر الحابل بنزوين  
 بيني وبين اي مظلم وطوبى طاس من مخفي الاثر فيصعب  
 الوصول اليه حسامه بضم حاء السيف الفاعل حذف  
 لا عداية هو الموت اذ لم يقع الانعكاس الح على تقدير  
 الالف في العورة والروعه فان جرين لم ينعكس لكن  
 الثاني تغلب على الترتيب مامل من سببا اسم جل  
 وقيل اسم ارض ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق ينبغي

97 ان يعلم انه لا بد من ان يقال عموم هذا من القسمين للمحققين  
 بالجائز لافم بجائز او يعتبر في تقسيم الاجناس بقرينة  
 المقام فيخرج لهما اعني مع عدم بجائز لتحقيقي الا  
 ماويل بعبد قال الشيخ الرضوي وقد يقع المفرد موقع الشئ في  
 تفجيان ولا يفرقان كارجلين وقريب منه قول الشيخ  
 وعنه في روض من الحسن رضى الامام التتول القليل  
 والتعرج على الشئ الاقامة على ما املها مبتدا وخبر  
 في موضع مفعول وحلها مفعولها المقتبل في الاصل النوم  
 في الظهيرة والمراد بها موضعها او صفة مفعولة هذا على تقدير  
 يعتبر وصف المعرج بالقليل قبل تقييد المعرج بكونه في ساعة  
 بحسب المعترض مامل وعاني من ملاسكا دعاني الح والغنى  
 اتركاني باصاحبي من اللام النذر حكم عليه لسه فان حب  
 النذر جلب اليه الشوق جذبي اليه فتمكن من قلبي فلا  
 يؤثر في اللام اذ البلاثل الح بغنر اذ اترنت الطيور في  
 الربيع فادرك الحب شرب الخمر جمع بلال بفتح الباء  
 مشعوف بابات الح هذه من ايات وصف  
 اهل البصرة والغا للتفصيل اي منهم الصالحون ومنهم دون



ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة خبر جامع امليهم الح  
 هذا سكاية عن جميع الناس او طائفة مخصوصة والمعتبرت  
 هؤلاء وجوت منهم طائفة ثم تأملتهم وتصفحت سرهم فلاح  
 وظهر لي انه ليس منهم احد يحصل عنده مطلوبي لان  
 القافية الح دليل على ان السج عند السكاكي نفس اللفظ  
 او غير ذلك الفاضل شمس الدين بن الفيس في عروضة  
 المشهور لان القافية بعض الكلمة الاخيرة في البيت بشرط  
 ان لا تكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك  
 الكلمة هي الواو وكذا القافية فيما قبل تلك الكلمة فان تكرر الحرف  
 الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية حرف الاخير للحركة  
 كما يقال اي ريس يد مار مرصب فالقافية التاء والسين  
 مع حركة اليمم وذلك اذا لم يحمي بالكلمة الاخيرة جمع بمعنى  
 الجمع وغيره والا فالقافية حرف الاخير الى الحركة كما يقال سوي  
 مسم سامي والقافية خمسة احرف مع حركة بطبع  
 الاسباع الطبع المحتتم او عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر  
 وقد يختلف الوزن الغير المختلفين وزنا حيث قال وان لم  
 يختلف في الوزن فان كان مالح ان يوتي قرينة الح

98 انت خبير بان الامل جعل الشيء قريبا من الشيء فالظاهر ان  
 المفعول الاول قرينة اقصر والمفعول الثاني قرينة كالا يخفى وقد  
 تقرر ان الاولى باقامة مقام المفعول الاول المتكرر كما فر هذا  
 وقد وجد في بعض النسخ موني قرينة اقصر على ان يكون من  
 الايمان على جملة قر الشرح قرينة الاولى متعوبة لانهما  
 بمنزلة الفاعل تامل اي صار ذا وري هو خروج النار من  
 الزند بفتح الزاي وسكون النون معناه بالفارسية اسن  
 منها الوحش الح خبر مبتدأ محذوف وقوله خطأ محظ  
 خبر بعد خبر ومخطئة بفتح الخاء موضع بالجمانة ينسب اليه  
 القنا امر الرياح والمغتر تلك النسا مها الوحش جندا ومثله  
 لكن هذه النساء اولس وتلك نواضر ومن شبهة بريح  
 مخط من حيث القد لكن الرياح موصوفة بالذبول وقد من  
 بالنضارة والطروة فاجح لا بجرح هذا مريح المروح باعنا  
 مبارزة لكسد فالظاير المستكنة لكسد اي باخر عنك  
 حين لم يجد مطعا فبك وا قبل حين علم انه اذا هرب  
 لحفته واعلم ان فيك ليس على وزن عنك بحسب  
 علم التعريف لكنه على وزنه بحسب علم العروض اي النوافذ



في حركة والسكون في خصوصية الحركة فصيح البيت مثالا للجمع تال  
 وهل كل مودته الخ الاستفهام لانكار المقصود وصف  
 ان عخليله من بين الاخلا والوفا والاعتاب اي اللاتع  
 في العتبه اي المشقة قور الجمل اي طاقات الواو هو بالكر  
 والدجل يشبه المتع على البعير وجمع اروييه فمن عم انه  
 كان ينبغي الخ انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشرح قدس  
 سره غير ظاهر العبارة تال وكذا كرمية تال الصفة الخ  
 الطاهر انه داخل تحت الخاية تال فانك انت الطاعم  
 الكاسي اي حاصل القدرة الطاعم والكسوة فلا حيلج الى طلب  
 المكارم والرحله ويحتمل ان يراد انت الطاعم والكاسي لا قدرة  
 الله تعالى ووقفا بها صمى الخ ووقفا نصب على الحال والعلة  
 فيه قفا في البيت السابق كانه قال قفا بلك حال فوق  
 امتحاني واسكنهم على مطهرهم والوقوف جمع واقف كالشهود  
 والشاهد والمغفر قفا حال كون اصحاب واقفين على مطالبهم  
 اي لاجل الاما ع تحت رواطهم بلك المعازل يقولون لا  
 تملك لاجل الحزن وتجل الصبر واظهر للناس خلاف ما في  
 نفسك من حزن جامعه عفا الله عنه بهذا اخر ما قصدنا

ابراه من الغوايه اللطيفة والغرايه الشريفه الترافت  
 بعضها من مشاهير الائمة الاعلام ومعاخر الائمة الكرام اعلى  
 الله سبحانه وتعالى درجاتهم في دار السلام واستخرجت  
 كثير منها بقرينة الترجمة

وفكر في الترجمة على شرح  
 التخصيص المسمى بالمختصر في العاقل  
 والبيان المستوفى الى جدمر

لا زال كاسم المصود  
 سعيه فيك

كم

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnü
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1465



فانه  
 انما السطر صورة التقنيين  
 صاحب كسفة الكشاف انما السطر صورة التقنيين  
 مستقر منها تحقيق المعنى الآخر وادلة كذا في قوله عليه  
 السلام هو من صفاته والى المذكر فكيف صلا والى التقنيين  
 انما السطر صورة التقنيين  
 من انما السطر صورة التقنيين  
 انما السطر صورة التقنيين  
 انما السطر صورة التقنيين